جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية

دراسة مسحية على عينة من الأساتذة وطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة يحي فارس بالمدية.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال
تخصص اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطالبتين:
- بولالة فاطمة الزهراء
- سويسي نسرين

إشراف الأستاذ:
د/العيدي موسى

السنة الجامعية 2024/2023

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية

دراسة مسحية على عينة من الأساتذة وطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة يحي فارس بالمدية.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال
تخصص اتصال وعلاقات عامة

اللقب و الاسم	الرتبة	الصفة
د.بسام أحمد شريف	أستاذ محاضر قسم-أ-	رئيسا
د.العيدي موسى	أستاذ محاضر قسم-أ-	مشرفا و مقررا
د.راشدي وردية	أستاذة محاضر قسم -أ-	مناقشا

السنة الجامعية2024/2023

﴿ قَالُوا سُبْحَـــانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا
إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَـــا ۖ إِنَّكَ أَنتَ
الْعَلِيـــمُ الْحَكِيـــمُ ﴾

سورة البقرة... الآية 32.

شكر وتقدير



تتناثر الكلمات حبرا وحبا على صفائح الأوراق ولكل من علمنا ومن أزال غيمة جمل مررنا بها برياح العلم الطيبة ولكل من أعاد رسم ملامحنا وتصحيح عثراتنا فواجب علينا شكره ونحن نخطو خطواتنا في غمار الحياة ونبعث تحية شكر واحترام....

لمن وقف على المنابر وأعطانا من حصيلة فكره لينير دربنا متفضلا بإشرافه على هذا البحث .... أستاذنا الفاضل **العيدي موسى** جزاه الله كل خير والتقدير والاحترام.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بشكرنا إلى أساتذتنا الكرام والدكاترة الأفاضل في قسم علوم الإعلام والاتصال في جامعة يحي فارس بالمدية كل باسمه ومقامه.

ونتقدم بجزيل الشكر للأساتذة وطلبة الدكتوراه بجامعة يحي فارس بالمدية على تعاونهم معنا وإسنادنا بالمعلومات القيمة التي أفادونا بها في دراستنا.

وأخيرا، نشكر كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة.

شكرا لكم جميعا والحمد لله على التمام والكمال

الحمد لله على ما تبقى، وعلى ما هو آت، الحمد لله دائما وأبدا.

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف علة عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي، وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

الى المرأة التي صنعت مني فتاة طموحة وتعشق التحدياتـ قدوتي الأولى التي منها تعرفت على القوة والثقة بالنفس لمن رضاها يخلق لي التوفيق "أمي" أطال الله في عمرك بالصحة والعافية.

الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، ومن دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، الى من علمني أن الدنيا كفاح وصلاحها العلم والمعرفة، داعمي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي: "والدي".

الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع وكنت كل ينبوع استقي لأرتقي.... إخوتي وأخواتي الأعزاء.

الى من هم بمثابة إخوتي، أدام الله عليكم السعادة والرضا وراحة البال.... أزواج أخواتي.

الى من هم بمثابة الأخت، أدام الله عليكم السعادة والرضا وراحة البال.... زوجات إخوتي.

الى بنات وأبناء أخواتي وإخوتي ادعوا الله أن يحفظكم ويرعاكم ويوفقكم، فأنتم أفضل هدايا الرحمان لعائلتنا.

الى من تعلمت على يدهم أبجديات المعرفة والعلم خلال مساري الدراسي من الابتدائي الى الجامعة من معلمين ومعلمات، أساتذة وأستاذات، دكاترة ودكتورات.

الى الأستاذ المشرف العيدي موسى الذي ساندي في مشوار هذا البحث.

الى من جمعتني بهم أجمل الصدف في الحياة فكانوا خير ونعم الصديقات.

إلى زملائي وزميلاتي بقسم الاتصال والعلاقات العامة دفعة 2024/2023.

وأخيرا إلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

" قل إعملوا فسير الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله إلى روحي جدتي الغالية " الزهرة "

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه و سلم إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار حان قطافها بعد طول إنتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد " والدي العزيز " إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة " إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا و طفولة و نقاءا و عطرا الغاليات التي مازلنا يحيين على أدراج العمر الأولى أخواتي " جميلة – سميرة – ريم " و أزواجهم إلى إخوتي الذكور" جمال– بدر الدين– نصر الدين " و زوجاتهم كما لا أنسى براعم العائلة " سيد أحمد – أية – إسلام – دعاء – سيد علي – منار يوسف – أسماء – فاروق – أسامة – رسيم – محمد– سجى– خليل و كتكوتي الغالية " إشراق" إلى كل زملائي و زميلاتي بقسم اتصال و علاقات عامة

و حبايب قلبي و رفيقاتي في الحياة حسينة – حياة –هجيرة –ريهام – أسماء–هاجر وحيدة– زهية و شيماء إلى كل زملائي و زميلاتي بالمراقبة المالية لولاية المدية وعلى رأسهم مديري السيد ولد الشيخ لخضر و صديقة عمري فايزة صفار بوني

إلى زميلتي التي قاسمتني العمل بكل حب سويسي نسرين

فاطمة الزهراء

الملخص:

تعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال ذات أهمية في حياة الشعوب عامة والمؤسسات خاصة، إذ ساهمت في نمو وانتقال المعلومات بسهولة ويسر وفتحت مجالات عدة كثورة المعلومات والانفجار المعرفي الضخم، وثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وكذلك ثورة الحسابات الالكتروني التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها الإنترنت وغيرها، هذا ما ساهم في انتشار السرقات العلمية في أوساط الجامعات الجزائرية، فجاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في الجامعة.

وتنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية، وتم الاستعانة بالمنهج المسحي، حيث تمت الدراسة على عينة من أساتذة وطلبة الدكتوراه بجامعة يحي فارس بالمدية، وذلك بالاعتماد على أداتي استمارة الاستبيان والمقابلة الغير المقننة لجمع المعلومات والبيانات من المبحوثين، حيث شملت عينة الدراسة على 110 مفردة.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج منها:

العينة يستخدمون تطبيقات تكنولوجيا الاعلام و التصال بشكل دائم استخدام الاساتذة طلبة الدكتوراه لتطبيقات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال بشكل دائم ، كشفت الدراسة ان الاساتذة و طلبة الدكتوراه يحددون التدابير المنصوص عليها في القرار 1082 ، ساهمت في تراجع نسبة السرقة العلمية و من شأنها الحد فيها.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، السرقة العلمية، أساتذة وطلبة الدكتوراه، المؤسسة الجامعية.

Abstract :

Information and communication technology is important in the lives of people in general and institutions in particular, as it has contributed to the growth and transmission of information easily and smoothly and has opened several areas such as the information revolution, the huge knowledge explosion, the revolution of means of communication represented by modern communication technology, as well as the revolution of electronic accounts that mixed with means of communication and merged with the Internet. And others, this is what contributed to the spread of scientific theft among Algerian universities, so this study came to identify the extent to which the use of information and communication technology contributes to reducing scientific theft at the university.

This study belongs to descriptive studies, and the survey method was used, as the study was conducted on a sample of professors and doctoral students at Yahya Fares University in Medea, relying on the tools of the questionnaire form and the unstructured interview to collect information and data from the respondents, as the study sample included 110 items.

The sample constantly uses information and communication technology applications. Professors and doctoral students constantly use information and communication technology applications. The study revealed that professors and doctoral students determine the measures stipulated in Resolution 1082, which contributed to the decline in the rate of scientific theft and would reduce it.

The results of the study also reached several results, including:

Keywords: information and communication technology, plagiarism, professors and doctoral students, university institution.

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة :

1. إشكالية الدراسة .
2. تساؤلات الدراسة.
3. أسباب إختيار الموضوع .
4. أهمية الدراسة .
5. أهداف الدراسة .
6. نوع الدراسة.
7. منهج الدراسة و أدواتها.
8. مفاهيم الدراسة .
9. مجتمع و عينة الدراسة .
10. حدود الدراسة .
11. الدراسات السابقة .
12. وجه الإستفادة من الدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة :

الفصل الأول : تكنولوجيا الإعلام و الإتصال :

تمهيد :

المبحث الأول : مدخل الى تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

المطلب الأول : مفهوم تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

المطلب الثاني : نشأة و تطور تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

المطلب الثالث : خصائص تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

المبحث الثاني : محددات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و أهميتها .

المطلب الأول : محددات استخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في التعليم العالي .

المطلب الثاني : أهمية تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في المؤسسة الجامعية و البحث العلمي .

خلاصة الفصل

الفصل الثاني :متطلبات الأمانة العلمية و ضوابط الحد من السرقة العلمية .

تمهيد

المبحث الأول : البحث العلمي : بين متطلبات الأمانة و مخاطر السرقة العلمية .

المطلب الأول : البحث العلمي و أخلاقياته .

المطلب الثاني : الأمانة العلمية .

المطلب الثالث : السرقة العلمية .

المبحث الثاني : السرقة العلمية في الجزائر : بين الضوابط القانونية و متطلبات استخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

المطلب الأول :أساليب و طرق الحد من السرقة العلمية .

المطلب الثاني : الإطار التشريعي للحد من السرقة العلمية في الجزائر .

خلاصة الفصل

الإطار التطبيقي للدراسة :

تمهيد

المبحث الأول :تحليل المحور الأول الخاص بالبيانات الشخصية .

المبحث الثاني : تحليل بيانات المحور الثاني الخاص بإستخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الحد من السرقة العلمية .

المبحث الثالث : تحليل بيانات المحور الثالث الخاص بآليات وتدابير توظيف تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الحد من السرقة العلمية .

المبحث الرابع: العوائق و الصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام و الإتصال على السرقة العلمية .

خلاصة الفصل

نتائج الدراسة

خاتمة

قائمة المراجع الملاحق فهرس الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

مقـدمــة:

على مر التطورات التي عرفتها وسائل الاتصال عبر التاريخ والتي ما تزال تتسارع برسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة من شأنها أن تعيد صياغة الوجود الإنساني، محدثة تأثيرات غير مسبوقة، في جميع فروع الحياة بكل مجالاتها وتشعباتها، وإن هذه التطورات أثر في قدرات الإنسان الاتصالية وانتقلت من النمط التقليدي المباشر كالتلفزيون والإذاعة، الى النمط الافتراضي كالانترنت الذي يتميز بالديناميكية، العالمية، السرعة والسهولة في الاستعمال.

حيث ما تواجهه المجتمعات الإنسانية اليوم، من التقدم العلمي التي مكنها من التعامل مع كم كبير من المعلومات بسهولة وسرعة وغزارة، وفي نفس الوقت أثرت كمية المعلومات وسرعة انتقالها على أحداث تنقلات هامة في التكنولوجيا[1].

أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال فضاءا وساحة مفتوحة، الذي فتح المجال للأفراد باقتناء المعلومات بكل سهولة ويسر، ونقلها من شخص لآخر، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، هذا التغير الذي جعل من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسيلة مهمة في حياة الناس والمؤسسات، وأصبح من الصعب التخلي عنها في حياتهم اليومية فهي متواجدة أينما حلوا ولا تفارقهم أين ما ذهبوا، حيث تعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم عامل مهم في نجاح المؤسسات، باعتبار أنها وسيلة لتحسين النظام الإداري وكفاءة العنصر البشري، وكذلك مدى الاستفادة من البيانات والمعلومات التي توفرها، كما وفرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال رؤية كل ما هو موجود على أرض الواقع.

[1]–محمد مكاوي عودة، **المكتبة المدرسية في مواجهة ثورة المعلومات "دراسة نظرية وتطبيقية"**، ط1، دار الكتاب المصري، مصر، 2000، ص:33.

يعتبر البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية للتعليم الجامعي، فلا بد للباحث زيادة الثقافة والمعرفة من خلال جمع البيانات والوثائق المتعددة حول بحثه وذلك من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي استوحت على كل المجالات وزادت المعلومات بكل تفصيلها، هذا الذي جعل المؤسسات توضع آليات وتدابير وقوانين للابتعاد عن الانتحال والسرقات العلمية المنتشرة في الأوساط الجامعية.

وفي هذه الدراسة حاولنا قدر الإمكان إبراز مساهمة توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في جامعة يحي فارس بالمدية، وتم تقسيم دراستنا لإطار منهجي، إطار نظري، وإطار تطبيقي.

-حيث في الإطار المنهجي الخطوات المنهجية للدراسة من خلال:

تحديد الإشكالية، تساؤلات الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، نوع الدراسة، منهج الدراسة وأدواتها، مفاهيم الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.

-أما الإطار النظري: فتم تقسيمه إلى فصلين:

تضمن الفصل الأول:تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال مبحثين، ثم التطرق في المبحث الأول مدخل الى تكنولوجيا الإعلام والاتصال يندرج ضمنه ثلاث مطالب حيث في المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المطلب الثاني: نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أما المبحث الثاني تحت عنوان محددات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأهميتها يندرج ضمنه مطلبين، في المطلب الأول: محددات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم

العالي، أما المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الجامعية والبحث العلمي.

أما الفصل الثاني: متطلبات الأمانة العلمية وضوابط الحد من السرقة العلمية، فتضمن مبحثين، في المبحث الأول: البحث العلمي بين متطلبات الأمانة ومخاطر السرقة العلمية، وانقسم الى ثلاث مطالب، المطلب الأول: البحث العلمي وأخلاقياته، المطلب الثاني: الأمانة العلمية، أما المطلب الثالث/ السرقة العلمية.

أما المبحث الثاني تحت عنوان السرقة العلمية في الجزائر: بين الضوابط القانونية ومتطلبات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، اندرج ضمنه مطلبين، في المطلب الأول تناول أساليب وطرق الحد من السرقة العلمية، أما المطلب الثاني: الإطار التشريعي للحد من السرقة العلمية في الجزائر.

-**أما الفصل الثالث:** الذي يتضمن الإطار التطبيقي حاولنا التعريف بمؤسسة جامعة يحي فارس بالمدية وكذلك استعراض مدى مساهمة توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية بجامعة يحي فارس بالمدية، عن طريق تحليل أهم محاور الاستمارة بالإضافة الى أداة المقابلة، للوقوف على معرفة رأي أفراد العينة حول هذا التوظيف لنصل في الأخير الى مجموعة من الاستنتاجات.

الإطار المنهجي للدراسة

1-إشكالية الدراسة:

تشكل تكنولوجيا الإعلام والاتصال إحدى أهم الموضوعات في دول العالم وهذا لما تتضمنه من آثار تشمل جوانب الحياة، وتعد الجزائر من بين دول العالم التي بذلت جهود لتطوير هذا القطاع من خلال تمديد التقنيات الحديثة كالرقمنة على كل المؤسسات الجزائرية، ونجد من بين هذه المؤسسات الجامعات الجزائرية التي أتاحت الكثير من الخدمات لمجتمعها الداخلي والخارجي، وفتحت آفاق استطاع الباحث من خلالها أن يسترشد منها للوصول إلى معلومات ومعارف في بحثه .

إذ يعتبر البحث العلمي قاعدة أساسية تبنى عليها الجامعات الجزائرية، وتتمثل أهمية البحوث في الإنتاج الفكري المبني على أسس ومبادئ علمية ثابتة، ومن أهم المبادئ الأخلاقية التي تساعد على تحقيق جودة البحث العلمي "الأمانة العلمية" والتي تقتضي إسناد الأفكار والآراء والأقوال لأصحابها وعدم تزييف النتائج البحثية.

تزامنا مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة في البيئة الجامعية، وتكاد لا تخلو دولة من هذه المعضلة خاصة في الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو وهذا ما يتعارض مع ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي، فالسرقة العلمية هي عندما يقوم الكاتب متعمدا استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص آخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، منسبا إياها الى نفسه.

وللسرقة العلمية عدة سلبيات فهي تؤثر سلبا على تقدم الدول وتطورها وانحطاط المستوى التعليمي والأكاديمي لمختلف الجامعات ومنها الجزائرية، فالجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، ولهذا أقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بسن

قوانين ومراسيم وقرارات من أجل معاقبة وتتبع المخالفين لنصوص وقوانين الأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة، فقد نالت القيم الأخلاقية البحث العلمي يوما بعد يوم وخاصة في كل التطورات الأخيرة التي شهدتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي هذا السياق ومن خلال ما سبق ذكره كان لنا هذا الاهتمام بالموضوع والموسوم بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية منها جامعة يحي فارس بالمدية .

ومنه تسعى دراستنا للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

-إلى أي مدى يساهم توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في جامعة يحي فارس بالمدية؟

2-تساؤلات الدراسة:

للإحاطة بزوايا الإشكالية، تم تحديد التساؤلات الفرعية الآتية:

- .ما مدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية؟
- .ماهي آليات وتدابير توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية؟
- .ماهي العوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية؟

3-أسباب اختيار الموضوع :

لكل بحث علمي أسباب أساسية للدراسة، ولكل موضوع مبررات لإجرائه، وهو ما دفعنا ودعانا إلى الولوج في موضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والسرقة العلمية، ويمكن حصر أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع فيما يلي :

الأسباب الذاتية: تتمثل فيما يلي:

-الاهتمام والميل الذاتي للموضوع لارتباطه بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والسرقة العلمية في المؤسسات الجامعية.

-الإقبال المتزايد للمؤسسات الجامعية الجزائرية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-الرغبة في دراسة هذا الموضوع الذي يتناسب مع التخصص.

الأسباب الموضوعية: تتمثل فيما يلي:

-الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحياة اليومية وتزايد عدد مستخدميها في العقد الأخير.

-قابلية الموضوع للبحث والدراسة العلمية.

-المساهمة في إثراء موضوع الدراسة والسعي نحو إبراز أهم جوانبه لإزاحة الغموض منه.

-قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة السرقة العلمية ودور تكنولوجيا الإعلام والاتصال من الحد منها.

-انتشار ظاهرة السرقة العلمية بشكل كبير في الجامعات الجزائرية.

-تزايد الاهتمام بظاهرة السرقة العلمية من خلال استخدام تشريعات جديدة.

4-أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته وأهمية الأداة المنهجية المستخدمة في معالجة هذا الموضوع وفي هذا الصدد تبرز لنا أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

-تكمن في ضرورة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية.

-تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم أحد مصادر المعلومات المهمة والتي يبني عليها الباحث بحثه.

-كما تأتي أهمية الدراسة من خلال دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما تتيحه من إمكانيات للوصول إلى المعلومات التي تهم البحث العلمي.

-وتظهر أهمية هذه الدراسة من خلال أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال فضاء واسع يمكن للباحث من نقل كل ما وجده على الانترنت بدون مصدر والتي تسعى دراستنا للكشف عن الدور الذي تقوم به تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية.

5-أهداف الدراسة:

إن الخطوة الأولى والأساسية لأي بحث أو دراسة هي تحديد أغراضها أو الأهداف المتوخى الوصول إليها[1]، وعليه تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة إسهام المؤسسات الجامعية جامعة يحي فارس بالمدية في إثراء البحث العلمي عن طريق توظيف تقنيات وتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-الكشف عن آليات الحد من السرقة العلمية في أوساط المؤسسات الجامعية ونجد منها جامعة يحي فارس بالمدية.

[1]- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام SPSS**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص:17.

-الكشف عن كيفية تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الجامعية منها جامعة يحي فارس بالمدية من التقليل من السرقة العلمية.

6-نوع الدراسة:

يرتبط اختيار نوع الدراسة بناءا على الإشكالية التي تم تحديدها وبما أننا في دراستنا هذه نسعى إلى جمع البيانات حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال والسرقة العلمية في المؤسسات الجامعية كجامعة يحي فارس بالمدية نموذجا، فإن هذه الدراسة تنتمي إلى البحوث الوصفية التي تهتم باكتشاف الظاهرة محل الدراسة ومعرفة دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية والقيام بتحليلها وتفسيرها للوصول إلى وصف دقيق للظاهرة، وهذا قد يساعدنا في تحديد معالم الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.

إن الهدف العلمي للدراسات الوصفية هو تصوير الواقع الملموس المدروس ومعرفة العلاقات السائدة بين المتغيرات المبحوثة[1]، وبالتالي فإن الدراسة الوصفية تتناسب مع طبيعة البحث العلمي ومتطلباته.

وقد قمنا بدراسة وصفية في موضوعنا بقصد الوصول إلى استنتاجات منطقية مفيدة، تساهم في إزالة الغموض والإبهام حول موضوع الدراسة والوصول إلى حقائق واقعية تخدم البحث ونجاحه.

7-منهج الدراسة وأدواته:

يعتبر تحديد منهج الدراسة وأدواتها من القواعد الأساسية في البحوث الإعلامية، وسنوضح المنهج المتبع في هذه الدراسة وكذلك الأدوات المساعدة في جمع البيانات كما يلي:

[1]-أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص:50-52.

أولا: منهج الدراسة:

لكل دراسة علمية منهج يؤطرها ويوجه الباحث إلى الحصول على البيانات والمعلومات الكفيلة للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، ويمكن تعريف المنهج على: "أنه مجموعة الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة للوصول إلى نتيجة"[1].

حيث أن اختيار المنهج لا يأتي من مجرد الصدفة أو العشوائية أو من رغبة الباحث، وكما ترسخ في أذهاننا منذ بداية دراستنا بأنه الطريق الذي يسلكه الباحث أثناء القيام ببحثه للوصول إلى أهدافه وهو خطوة أساسية في البحث، ولأن موضوع دراستنا دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في مؤسسة جامعة المدية فقد فرض علينا استخدام المنهج المسحي كونه يخدم موضوعنا ويتناسب مع طبيعة الموضوع.

ويعتبر المنهج المسحي واحدا من المناهج الأساسية بل أكثرها شيوعا في البحوث الوصفية، والدراسات المسحية هي شاملة ومحاولة منظمة لجمع البيانات وتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة ووقت معين، أي أن البحث المسحي ينص على الوقت الراهن أو الحاضر، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى البيانات التي يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة منها مستقبلا[2].

وباعتبار أن المنهج المسحي منهج يساعد على استجماع المعلومات والمعطيات حول الوضع الراهن لموضوع ما من أجل تحليلها وتشخيصها وجب علينا اعتماده في دراستنا لأنه يفسر الإشكالية المطروحة، والتعمق في فهمها ومحاولة الوصول الى حلول حول مشكلة الدراسة.

---

[1]– موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية**، (ت ر) كمال بوشرف وسعيد سعيون، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص:36.

[2]– فاطمة عوض صابر، ميرفت علي حفصة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 2002، ص:89.

وتم استخدام المنهج المسحي من خلال جمع المعلومات حول مشكلة الدراسة، وباعتبار أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال انتشرت بشكل واسع، هذا ما فتح لنا المجال لمعالجة المشكلة والتقرب إلى مؤسسة جامعة يحي فارس بالمدية وتحديد المشكلة من طرف الأساتذة وطلبة الدكتوراه.

ثانيا: أدوات جمع البيانات:

انطلاقا من طبيعة إشكالية دراستنا وما ترمي إليه من أهداف استلزم الجانب الميداني من هذه الدراسة الاعتماد على أدوات بحثية لإنجاح البحث وتمكننا من الوصول إلى نتائج علمية صحيحة بنسب كبيرة، وترتبط هذه الأدوات بموضوع البحث والمنهج المستخدم في الدراسة، وتطلب بحثنا الاعتماد على أداة الاستمارة كأداة أساسية وهذا بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية حول موضوع الدراسة.

يعرف الاستبيان أو الاستلانة أو الاستقصاء بأنه مجموعة من التساؤلات الاستفهامية رتبت بطريقة معينة في وثيقة مكتوبة توجه إلى أشخاص معنيين يعدون مصدر لجمع المعلومات يتولون ملء المعلومات المطلوبة بأنفسهم ليعيدوها عقب ذلك إلى مصدر الاستفهام[1].

كما يعرف بأنه وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد ويسمى الشخص الذي يقوم بملء الاستمارة بالمستجيب[2].

[1]– مصطفى حميد الطائي، خير ميلاد أبو بكر، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص:242.

[2]– ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي "أسسه، مناهجه، أساليبه، إجراءاته"**، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2001، ص:90.

وترجع أهمية الاستمارة من حيث الاستخدام بما يتوافق مع موضوع الدراسة إلى أنها توفر الوقت والجهد والتكلفة والسهولة من حيث معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية مع مراعاة ضرورة التحقق من الصياغة الدقيقة التي تحقق أهداف الدراسة[1].

يعتبر تصميم الاستبيان من أهم الخطوات في نجاح البحث، ولذلك يحتاج الباحث إلى معرفة ودراية بأساليب الاتصال بالأفراد، وصياغة دقيقة للأسئلة المطروحة على المبحوثين[2].

وقد اعتمدنا على الاستمارة كأداة رئيسية فهي أداة تسهل الحصول على البيانات، فمن خلالها يقوم الباحث بالإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في بداية الدراسة، وقد قمنا بتوزيعها على أفراد العينة المتمثلة في طلبة الدكتوراه الموجودين في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي يبلغ عددهم 25 طالب، كما تم توزيع على افراد العينة المتمثلة في أساتذة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي يبلغ عددهم 85 أستاذ في التخصصات علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الاعلام والاتصال والتاريخ.

تضمنت الاستمارة على (16 سؤالا) موزعين على ثلاث محاور، بالإضافة إلى المحور الخاص بالبيانات الشخصية، والتي تعد متغيرات اعتمدنا عليها لإجراء الدراسة وهي: الجنس، التخصص والرتبة العلمية.

سنوضح توزيع أسئلة الاستمارة على المحاور فيما يلي:

- المحور الأول: استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية:

[1]– محمد عبد الجبار خندقجي، نواف عبد الجبار خندقجي، **مناهج البحث العلمي "منظور تربوي معاصر"**، ط1، عالم الكتب الحديث، لبنان، 2012، ص:124.

[2]– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4(منقحة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:70.

- المحور الثاني: آليات وتدابير توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.
- المحور الثالث: العوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية.

بعد توزيع استمارة الاستبانة واسترجاعها، تم معالجتها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPPS) ، حيث تحصلنا على التكرارات والنسب المئوية التي قمنا بقراءتها وتحليل نتائجها.

كما كانت الأداة المكملة لأداة الاستمارة وهي المقابلة، حيث تدخل ضمن أدوات البحث العلمي، ويستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات الغير الموثقة في أغلب الأحيان، في إطار اتجاه إنجازه للبحث[1].

وقد استخدمنا في بحثنا هذا على المقابلة الغير مقننة، والتي بأنها "المقابلة التي يتم فيها تعديل الأسئلة التي توجه للمفحوص بحيث تناسب الموقف والمفحوص، مما يجعلها تتميز بالمرونة، وكذلك بإمكانية تشجيع المفحوص على طرح أفكاره بحرية ومن ثمة يمكن للباحث أن يحصل على بيانات معمقة[2]."

وقد أجرينا مقابلة علمية مع أستاذ باحث يشغل منصب مسؤول ورئيس تحرير مجلة علمية مصنفة بجامعة يحي فارس بالمدية.

8- مفاهيم الدراسة:

من المهم توضيح المقصود بالمصطلحات المستعملة بالبحث حتى لا يساء فهمها أو تفهم بدلالة غير الدلالة الواردة في هذه الدراسة، وكثيرا ما تتعدد المعاني المستخدمة في هذه

[1]- أحمد بن مرسلي، **المرجع سبق ذكره**، ص:213.

[2]- بشرى إسماعيل محمد، **المرجع في القياس النفسي**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004، ص:57.

الدراسة، وقد يتم تحديد هذه المعاني بطريقة إجرائية أي بدلالة الإجراءات والبيانات والأدوات الخاصة بهذه الدراسة ويساعد تعريف المصطلحات في وضع إطار مرجعي ليستخدمه الباحث في التعامل مع المشكلة الخاصة بالبحث[1].

سنحاول التركيز على المصطلحات التي رأينا أنها تحتاج إلى تحديد في هذه الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

أولا: الأمانة العلمية :

1/الأمانة:

لغة: مصدَرُ أمِنَ أمانةً فهو أمينٌ، ثمَّ استُعمِلَ المصدَرُ في الأعيانِ، فقيل: الوديعةُ أمانةٌ، ونحوُه، والجمعُ أماناتٌ، وأمِنْتُه على كذا، وائتمَنْتُه، واستأمَنْتُه، ي: ما ائتُمِنْتُم عليه، وأصلُ الأمنِ: سكونُ القَلبِ وطُمَأنينةُ النَّفسِ وزوالُ الخَوفِ[2].

2/العلمية:

لغة: مصدر علم، علَّمَ على يعلِّم، تعليمًا، فهو مُعلِّم، أصلها الاسم (عِلْمٌ) في صورة مفرد مذكر وجذرها (علم) وجذعها (علم) وتحليلها (ال + علم + ية)، أي إدراك الشيء بحقيقته[3].

اصطلاحا: الأمانة العلمية هي أن يدقق الباحث في نقل النصوص من المراجع والمصادر وينقلها نقلا صحيحا دون تغيير أو تحريف، وأن يتجرد في فهمها، وأن يقوم بتوثيقها بنسبتها

---

[1]– رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، دار دجلة، الأردن، 2007، ص:50.

[2]– علوي بن عبد القادر السقاف، **معنى الأمانة لغة واصطلاحا**، الدرر السنية، موسوعة الأخلاق والسلوك، تاريخ الاطلاع: 2024/03/29، على الساعة: 13:45، متاح على الرابط: https://dorar.net/alakhlaq /

[3]– المعاني لكل رسم معنى، **قاموس عربي عربي**، تاريخ الاطلاع: 2024/04/28، على الساعة: 19:06، متاح على الرابط: https://www.almaany.com

الى أصحابها، ولذا فان تسجيل مراجع البحث ومصادره في نهاية البحث يعد أمرا جوهريا في تقييم البحوث والحكم عليها[1].

إجرائيا: الأمانة العلمية هي إعادة صياغة الباحث أو الطالب الجامعي أو الأستاذ الباحث من المراجع أو المصادر المقتبس منهم وذلك بذكر أصحابها والإشارة الى مصادرها .

ثانيا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

1/تكنولوجيا:

لغة: كلمة مكونة من كلمتين: الأول تكنو techno بمعنى فن أو صنعة، أما الثاني لوجي logy أي مذهب، علم ونظرية، كما ورد في قاموس مورد: التكنولوجيا هي العلم التطبيقي وطريقة فنية لتحقيق غرض علمي[2].

اصطلاحا: مجموعة من المعارف والخبرة المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع[3].

2/ الإعلام:

لغة: جاء في لسان العرب: علم وفقه، أي تعلم وتفقه وتعالمه الجميع، أي علموه ويقال: استعلم لي خبر فلان واعلميه إياه[4].

---

[1]– فوزي السيد عبد ربه، **أضواء على أسس البحث العلمي وقواعده**، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، مصر، 2005، ص:25.

[2]– منير البعلبكي، **قاموس المورد**، دار العلم للملايين، لبنان، 2001، ص 954.

[3]محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري**،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص15.

[4]– رحيمة الطيب العيساني، **مدخل الى الاعلام والاتصال "المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة"**، عالم الكتب الحديث، الجزائر، 2008، ص 15.

اصطلاحا: هو الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات وهو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها ولميولها واتجاهاتها في نفس الوقت، وهو ليس تعبيرا ذاتيا من جانب الإعلام سواء كان صحافيا أو إذاعيا أو مشتغلا بالسينما أو التلفزيون[1].

3/الاتصال:

لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: الاتصال والوصلة ما اتصل بالشيء، قال الليث كل شيء اتصل بشيء فيما بينهما وصلة، أي اتصال وذريعة، ووصلت الشيء وصلة والوصل ضد الهجران[2].

اصطلاحا: هو عملية نقل المعلومات والمعني والأفكار من شخص إلى آخر أو آخرين بصورة تحقق الأهداف المنشودة في المؤسسة أو في جماعة من الناس ذات نشاط اجتماعي[3].

- **اصطلاحا** : تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي تلك النشاطات التي تساهم في جعل المعلومات مرئية ثم معالجتها وتخزينها ونقلها بطرق إلكترونية كما أنها هي نتيجة تلاقي التكنولوجيات المتنوعة مما يسمح بتبادل ومعالجة المعلومات عن طريق وسائل اتصالية جد متطورة مثل الأنترنت.[4]

- **إجرائيا** : يقصد بها في هذه الدراسة هي تلك الوسائل التي يستخدمها الطلبة في جامعة يحي فارس بالمدية للوصول إلى المعلومات والمعارف المتنوعة بسهولة.

---

[1]- خير الدين علي عويس، **الإعلام الرياضي**، ط1، ج1، مركز الكتاب للنشر، 1998، ص20.

[2]- رحيمة الطيب العيساني، **المرجع سبق ذكره**، ص11.

[3]- مريم زلماط، **دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية**، رسالة ماجيستر، قسم الاعلام والاتصال، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 15.

[4]-مريم طير الليل، وسيلة سعيداني، **واقع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي**، رسالة ماستر، تخصص اتصال وتسويق، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2018، ص: 29.

ثالثا: السرقة العلمية:

لغة: كلمة لاتينية plagiat–plagiatism مشتقة من plagiarus ومعناها مختطف، ثم استعملت بمعنى الانتحال وهو سرقة أفكار الغير أو كلماتهم أو مخترعاتهم أو مؤلفاتهم[1].

اصطلاحا: هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بغير قصد، وسواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة[2].

إجرائيا: هي أن يقدم الباحث أو الطالب في بحثه العلمي عمل شخص آخر أو أشخاص آخرين أو جزء منه دون اللجوء إلى كتابة المصدر.

9-مجتمع وعينة الدراسة:

ينبغي على الباحث تحديد المجتمع الذي تجري عليه الدراسة بدقة ووضوح، ومن ثم تحديد العينة التي تبنى عليها دراستنا ويتمثل مجتمع البحث الخاص بهذه الدراسة وكذلك عينته فيما يلي:

أولا: مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث أو مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث[3].

أو هو مجموعة من الوحدات الإحصائية المعرفة بصورة واضحة والتي يراد منها الحصول على بيانات[4].

---

[1]– أجعود سعاد، **السرقة العلمية وطرق مكافحتها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن، المجلد الثاني، الجزائر، 2017، ص566.

[2]– سايح فاطمة، **السرقات العلمية وسبل مكافحتها–الحالة الجزائرية أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2، الجزائر، 2017، ص241.

[3]– –نادية سعيد عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دليل الطالب في انجاز بحث سوسيولوجي**، مؤسسة حسين رأفت الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص:226.

[4]– رحيم يونس كرو العزاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص:161.

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع أساتذة وطلبة الدكتوراه الموجودين في التخصصات التالية "علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال والتاريخ" بجامعة يحي فارس بالمدية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية إضافة الى رؤساء تحرير المجلات، وقد حددنا مجتمع الدراسة في أساتذة وطلبة الدكتوراه بجامعة يحي فارس بالمدية باعتبار أن الطلبة والأساتذة فئة تسعى إلى البحث العلمي واكتساب المعارف ومعلومات متنوعة وكذلك تفتح أفاق لمعرفة أخلاقيات البحوث العلمية.

ثانيا: عينة الدراسة :

ويعرفها محمد عبد الحميد بأنها: "عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا، ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع[1]." وهي أيضا انعكاس شامل لصفات وخصائص مجتمع البحث[2].

أو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[3].

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على العينة العشوائية الطبقية تعني تقسيم أفراد المجتمع البحث لفئات طبقا لخصائص معينة شريطة أن يكون هناك فرق فعلي بني الفئات، ويتم الاختيار من كل فئة بسحب عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة[4]، وتتم العينة المختارة بمقاييس إحصائية مطابقة للمجتمع تعكس مميزاته

[1]–محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، مصر، 2000، ص:392.

[2]– صالح محمد العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، ط4، مكتبة العيكان، السعودية، 2006، ص:94.

[3]– ماثيو جدير، **دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجيستر والدكتوراه**،(ت ر)ملكة أبيض، ص:28.

[4]– راويه بنت أمحد القحطاني، **النمطية المنهجية في الرسائل الجامعية**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 20، ص:445.

الأساسية وتستخدم في حالة تجانس وحدات المجتمع[1]، وهي كذلك اختيار عينة تمثل المجموعات الفرعية في مجتمع الدراسة بنفس نسبها في ذلك المجتمع[2].

وقد اعتمدنا على العينة العشوائية الطبقية لكون الباحث غير مطلع على الخصائص التفسيرية لمفردات مجتمع الدراسة مما يضمن إمكانية ظهور كل مفردات مجتمع البحث، كما تم اختيارنا لهذه العينة لمتغير التخصص الذي يميز التنظيم الهيكلي للجامعة، وباعتبارنا طلبة في جامعة يحي فارس بالمدية يسهل علينا توزيع الاستمارة على العينة المختارة، وقمنا باختيار العينة من أساتذة وطلبة الدكتوراه الموجودين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية وذلك لأنهم الأقرب الى دراستنا من ناحية أنهم يعرفون بالبحث العلمي واخلاقياته وكشف برمجيات انتحال السرقة العلمية.

وتم توزيع استمارة على عينة من أساتذة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قدر عددهم (85أستاذ) وطلبة دكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية قدر عددها (25 طالب)، وتم استرجاع 60 استمارة (40 أستاذ) و(20 طالب).

وفيما يلي توزيع عينة الدراسة حسب الجنس (ذكور وإناث)،و الرتبة العلمية (استاذ باجث، طالب دكتوراة)، والتخصص (علم النفس، علم الاجتماع، علوم الاعلام والاتصال وتاريخ) .

10-مجالات الدراسة:

أولا: المجال المكاني: وهو المكان الذي تجرى فيه الدراسة ويتمثل في دراستنا في جامعة يحي فارس بالمدية، والتي تتوزع على كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

---

[1]- رحيم يونس كروي العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:168.

[2]- مصطفى حسين باهي، منى أحمد الأزهري وآخرون، **المرجع في البحث العلمي(نظري-تطبيقي)**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص: 109.

ثانيا: المجال الزمني: أجريت الدراسة خلال السنة الدراسية 2024/2023 وذلك خلال السداسي الثاني من السنة الجارية وقد تمت الدراسة على مرحلتين:

-**المرحلة الأولى** : وتمثلت في الدراسة الاستطلاعية وذلك خلال شهر جانفي حيث تم التعرف فيها على المؤسسة الجامعية أكثر وكذلك الحصول على كل المعلومات التي تهم دراستنا.

-**المرحلة الثانية** : فترة توزيع الاستمارات على العينة المحددة وهي أساتذة وطلبة الدكتوراه في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك فترة إجراء المقابلات لرؤساء تحرير المجلات.

11-الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة الأرضية التي يعتمد عليها الباحث للإحاطة بالمشكلة التي هو بصدد بحثها أو بدراستها، فهي تساعده من زاوية معينة أو من عدة زوايا، بحيث يمكن أن يأخذ بنتائجها كمنطلقات لبحث جديد مكمل.

يرى محمد عبد الحميد: "مراجعة الدراسات السابقة يجنب الباحث التكرار غير المقصود ويجنبه أيضا أخطاء الباحثين السابقين، كما تعد الدراسات السابقة ذات أهمية علمية في البحث العلمي لأنها تبصر الباحث بموضوعه وتكشف له الجوانب الغامضة وأوجه التشابه والاختلاف[1]، ونظرا لوجود دراسات عالجت السرقة العلمية من عدة جوانب مختلفة، سنحاول التركيز على الدراسات التي تضمنت السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية والمكتبات الجامعية وغيرها، والتي يمكن استعراضها ومناقشتها وبيان علاقتها بدراستنا فيما يلي:

[1]- محمد عبد الحميد، **المرجع سبق ذكره**، ص:92-94.

- **الدراسة الأولى: من إعداد الباحث أشرف منصور البسيوني رداد (2017)[1]: والموسومة بعنوان "السرقات العلمية في المكتبات الجامعية."**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مكتبات الجامعات المصرية في الحد من السرقات العلمية والتعرف على أشكال السرقات العلمية وأسبابها وطرق معالجتها، والتعرف على جهود الجامعات المصرية في التصدي لظاهرة السرقات من خلال استخدامها لعدة برامج، وقد كان التساؤل الرئيسي هو: ما دور مكتبات الجامعات المصرية في الحد من السرقات العلمية جامعة المنصورة أنموذجا؟

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على أداة الاستبيان وقائمة مراجعة وتمت الدراسة بلغ عددها 222 من مجتمع جامعة المنصورة من طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس وقد كانت نتائج الدراسة في تعدد أشكال السرقات العلمية كأخذ أفكار الغير والتعبير عنها بأسلوبه، كما تعددت أسباب السرقات العلمية كالرغبة في سرعة إنجاز البحوث، وكثرة المعلومات المتاحة على الأنترنت كما اعتمدت جامعة المنصورة على موقعها في الأنترنت للتصدي للسرقات العلمية من خلال تقديم دورات عن أخلاقيات البحث العلمي، وكذلك استخدام برامج للكشف عن السرقات العلمية .

- **الدراسة الثانية: من إعداد الباحثين "سليماني عبد القادر وغنين عبد الحكيم (2020)[2]: والموسومة بعنوان "السرقة العلمية le plagit في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة."**

[1]–منصور البسيوني رداد، **السرقات العلمية في المكتبات الجامعية" دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية"**، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، العدد 2، المجلد 4، 2017.

[2]– سليماني عبد القادر، غنين عبد الحكيم، **السرقة العلمية le plagit في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة**، رسالة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة التعرف إلى الأسباب والدوافع التي تؤدي بالطلبة الى السرقة العلمية، وكان التساؤل الرئيسي هو: ماهي أهم الأسباب التي تدفع الطالب للجوء الى السرقة العلمية حسب وجهة نظر الأساتذة؟

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين، أما عينة الدراسة هي عينة قصدية عشوائية وتم تطبيقها بإرسال الاستمارة لمجموعة من الأساتذة عبر الايمايلات الخاصة بهم وتم استرجاع 10 أساتذة من المجموع الكلي، وقد كانت نتائج الدراسة أن نقص الطالب في منهجية البحث له دور في السرقة العلمية وكذلك المعلومة الجاهزة تساهم بشكل كبير في السرقة العلمية، كما أن تطبيق القانون بصرامة يحد من السرقة العلمية.

12-أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

وتمثلت الاستفادة من اطلاعنا على الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية، نجدها قد تناولت في أغلبها السرقة العلمية، كما ركزت بعض الدراسات على دور شبكة الانترنت في مساهمة الى السرقة العلمية، كما توصلت اغلب الدراسات أن نقص الطالب في منهجية البحث له دور كبير في السرقة العلمية، بالإضافة الى عدم تطبيق الجامعات الجزائرية القوانين والأساليب لكشف السرقات العلمية.

إن معظم الدراسات السابقة ذات علاقة مباشرة بمشكلة بحثنا حيث اعتمدناها في تحديد الإشكالية بشكل دقيق وأفادتنا في وضع تساؤلات كما ساعدتنا في اختيار منهج البحث الملائم والتعرف على أدوات جمع البيانات، وكذلك في طريقة ترتيب بعض العناصر منهجيا، أما في الإطار النظري فإننا وظفنا بعض المباحث التي تشابهت كثيرا واستعنا بها كأداة ومصدر علمي مساعد لنا، وذلك نظرا للتشارك معها في المتغيرات الأساسية كالسرقة العلمية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في محاولتها لدراسة دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية، ومعرفة أساليب والنظم المعتمدة من طرف جامعة المدية للحد من السرقة العلمية.

الفصل الأول:

تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الجامعية.

تمهيـــد:

عرفت تكنولوجيا الإعلام والاتصال شهرة واسعة وانتشارا ملحوظا في حياة الأفراد والمجتمعات، إذ أصبحت ضرورة من ضروريات العصر خاصة بالمؤسسات فكلما اعتمدت المؤسسات على تكنولوجيا الإعلام والاتصال زادت من استمراريتها واستحداثها.

ومن خلال ذلك سنستعرض في الفصل الأول تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الجامعية من خلال التطرق لمفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال مع ذكر الخصائص المميزة لها، وبيان بوادر ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما تم تحديد محددات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أما في نهاية الفصل سنتطرق إلى أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المبحث الأول: مدخل الى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

تعددت عدة تعاريف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال نذكر منها ما يلي:

-هي مجموع الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تنظم مجموعة الأجهزة التي تعني بمعالجة المعلومات وتداولها مثل الحواسيب، البرامج ومعدات الحفظ والاسترجاع والنقل الالكتروني السلكي واللاسلكي عبر وسائل الاتصال بكل أنواعها سواءا مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا .... وغايتها الأساسية تسهيل التواصل الثنائي والجماعي عب ر الشبكات المغلقة والمفتوحة[1].

-يعرفان Kenneth Laudonو Jane Laudon : تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ظل التغيرات الجديدة والعالم الرقمي على أنها أداة من أدوات التسيير المستخدمة والتي تتكون من خمسة مكونات:

-العتاد المعلوماتي : المعدات الفيزيائية للمعالجة.

-البرمجيات، برمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية.

-تكنولوجيا التخزين تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتخزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية.

-تكنولوجيا الاتصال : تتكون من معدات ووسائل فيزيائية، وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد و تعمل على نقل المعطيات من مكان الى مكان اخر بحيث يمكن وصول الحواسيب الى معدات الاتصال لتشكيل شبكات لتبادل وتقاسم الأصوات و الصور و الفيديو.

[1]- بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010-2009، ص: 275.

-الشبكات : تربط بين الحواسيب لتبادل المعطيات أو الموارد[1].

-وتعرف كذلك بأنها:

مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، حيث تتمثل المخرجات في البرامج المتطورة والتي تتضمن النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات والانترنت والانترانت والإكسترانت والبريد الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة. إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتخذ من الحاسب الآلي وتقنياته الدعامة الأساسية لها، كما تعتمد على العديد من المراحل بدءا بالحصول على البيانات من البيئة ومراقبتها، ثم عملية معالجة البيانات والتي بدورها تتضمن عدة مراحل منها: التنظيم والتبويب، التخزين، الترميز والتحليل للوصول إلى النتائج المترتبة عن مرحلة المعالجة للاستفادة منها في الوقت والشكل المناسبين[2].

-تعرف كذلك على أنها:

مجموعة النظم والقواعد التطبيقية وأساليب العمل التي تستقر لتطبيق المعطيات المستخدمة لبحوث ودراسات مبتكرة في مجال الإنتاج والخدمات كونها التطبيق المنظم للمعرفة والخبرات المكتبية التي تمثل مجموعة الرسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية، وبالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية.[3]

---

[1]- شادلي شوقي، **أثر استخدام تكنولوجيا الاعلام على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة ورقلة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 11.

[2]- يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية**، مجلة تاريخ العلوم، العدد06، الجزائر، ص:323.

[3]- إبراهيم عمر يحياوي، **تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2016، ص:27.

– ويعرف هربت سيمون الحائز على جائزة نوبل في علوم الاقتصاد سنة 1978(تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساعد على جعل كل المعلومات مسموعة أو رمزية أو مرئية، تقرأ على حاسوب أو كتب أو مذكرات تخزن في الذاكرة الالكترونية)[1].

– ويعرفها معالي الفهم حيضر في تعريف شامل ومفهوم بأنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، نقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال والشبكات الرابطة وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[2].

– ويعرف البنك الدولي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية[3].

– وبالتالي فإن تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالنسبة للمؤسسة هي: تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات والتي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات المدعمة لاحتياجاتها في اتخاذ القرارات وللقيام بمختلف العمليات التشغيلية في المؤسسة، وذلك عن طريق تحويل، تخزين ومعالجة كل أنواع المعلومات (نصوص، صور، صوت، ....) في شكل معطيات رقمية موحدة، وبثها بسرعة الضوء في كل أنحاء العالم باستخدام الشبكة

---

[1]– Ali bouhenna, **les enjoux des NTIC dans l'entreprise**, revue économie et management, n 3 mars, 2004, P58.

[2]– زلماط مريم، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة بشركة سوناطراك فرع STH–**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد02، 2020، ص:253.

[3]– عائشة كرعي، **دور تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة في تحسين المردود الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماستر، تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016، ص:34.

العالمية إنترنت، كما يمكنها ترجمة المعلومات المستقبلية، وتحويلها إلى الشكل المرغوب فيه (نصوص، صور، صوت، ...)، فضلا عن تغيير طرق الاتصال داخل الإدارات[1].

المطلب الثاني: نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

برزت أولى بوادر تكنولوجيا الإعلام والاتصال باكتشاف العالم البريطاني "وليام ستجرون" الموجات الكهرومغناطيسية واستطاع" صمويل مورس" اختراع التلغراف عام (1937)، وابتكر طريقة للكتابة تعتمد على استخدام "النقط والشرط Dots & Daches""وقد تم مد خطوط التلغراف السلكية عبر كل أوروبا، وأمريكا والهند وخلال القرن التاسع عشر.

وفي عام 1876 استطاع " Alexander Graham Bell " أن يخترع الهاتف لنقل الصوت البشري إلى مسافات بعيدة مستخدما تكنولوجيا التلغراف.

وفي عام 1877اخترع "Thomas Edison " جهاز الفونوغراف، ثم تمكن العالم الألماني" "Berlinger في عام (1887) من ابتكار القرص المسطح، وفي عام (1895) شاهد الجمهور الفرنسي اول العروض السنيمائية ثم أصبحت السينما ناطقة في عام (1928).

وفي عام 1896 استطاع العالم الإيطالي " Guglielmo Marconi" من اختراع اللاسلكي وكانت تلك هي المرة الأولى التي ينتقل فيها الصوت إلى مسافات بعيدة[2].

خلال القرن العشرين اكتست وسائل الاتصال الجماهيرية أهمية كبيرة وخاصة برامج التلفزيون الوسائل الالكترونية، باعتبارها قنوات أساسية لنقل الأخبار والمعلومات وأصبحت

---

[1]– بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص:246.

[2]– حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1998، ص: 103-105.

برامج التلفزيون تعكس قيم المجتمع وثقافته وأنماط معيشته وعكست برامج الراديو اهتمامات الناس وقضاياهم الحالية مع ظهور ونجاح الصحافة الجماهيرية التي اكتمل نموها في النصف الأول من القرن العشرين. وقد شهد القرن التاسع عشر ظهور عدد كبير من وسائل الاتصال "التلغراف، التلفون، الفونوغراف، ثم التصوير الفوتوغرافي، فالفيلم السينمائي ثم الإذاعة المرئية(التلفزيون). وهذا استجابة لعالج بعض المشكلات الناجمة عن الثورة الصناعية، فقد أحدثت هذه المرحلة ثورة في نظم الاتصال وحولت العالم إلى قرية كونية عالمية إلكترونية يعرف الفرد فيها بالصوت والصورة والكلمة المطبوعة كل ما يحدث حين وقوعه[1].

أدى التطور في وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات إلى التشابك الكبير بينها متجاوز حدود التقليدية التي كانت تفصل بينهما قبل عام 1964، حيث قويت الصلة خلال هذه الفترة وصارت تدعم باستمرار، إلى أن أصبحت الشبكات الالكترونية المسلك الرئيسي لكل تبادل إعلامي على المستوى العالمي. فالثورة القوية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووسائله وتقنياته تعد نتاجا لتطور الإنسان نفسه، وقدراته الاتصالية في توصيل المعلومات والتأثير على الآخرين[2].

أما الثورة الحقيقية في عالم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فهي المزج بين أكثر وسيلة اتصالية، أي المزج بين وسائل الاتصال التفاعلي والاتصال متعدد الوسائل[3]، من

---

[1]– حسيبة مجدوب، لطيفة العايب، **توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في المؤسسات الخدمية الجزائرية**، رسالة ماستر، تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص:43.

[2]– محمد عثمان علي بابكر، **التقنيات الحديثة ودورها في إدارة أنشطة العالقات العامة (دراسة وصفية تحليلية)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الاتصال (العلاقات العامة والإعلان)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009–2014، ص:72.

[3]– **المرجع نفسه**، ص:72.

أمثلتها مزج التلفزيون مع الحاسبات الالكترونية، أو مزج الأقمار الصناعية بأنظمة الإرسال التلفزيوني (أنظمة البث المباشر)[1].

كما شهد النصف الثاني من القرن العشرين أشكال لتكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلومات ما يتضاءل أمامه كل ما تحقق في عدة قرون سابقة، ولعل أبرز مظاهر تلك التكنولوجيا هو امتزاج ثالث ثورات مع بعضها البعض شكلت ما يسمى بالثورة التكنولوجية أو الرقمية.

تتمثل ثورة المعلومات في انفجار ضخم في المعرفة وكمية هائلة من المعارف المتعددة والأشكال والتخصصات واللغات وثورة الاتصال وتجسد في تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة بدءا بالاتصالات السلكية مرورا بالتلفون وانتهاء بالأقمار الصناعية والألياف الضوئية وثورة الحسابات الإلكترونية التي امتدت إلى كافة جوانب الحياة وامتزجت بكافة وسائل الاتصال وقد أطلق على هذه المرحلة عدة تسميات أبرزها: مرحلة الاتصال المتعددة الوسائط، "مرحلة التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية" ومرحلة الوسائط الممنهجة""، ومرتكزاتها الأساسية هي الحاسبات الالكترونية في جيلها الخامس الذي يتضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي والألياف الضوئية وأشعة الليزر والأقمار الصناعية.[2]

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

وتتمثل فيما يلي:

-**الذكاء الاصطناعي:** وهو من أهم سماتها والذي يقصد به ترقية وتطوير المعارف وزيادة فرص تكوين المستخدمين بهدف التحكم في عملية الإنتاج وزيادتها[3].

[1]- محمد فتحي عبد الهادي، **مقدمة في علم المعلومات**، مكتبة غريب، القاهرة، 1984، ص:15.

[2]- حسيبة مجدوب، لطيفة العايب، **المرجع سبق ذكره**، ص:43-44

[3]- أحمد حشاني، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية البحث العلمي**، المجلد 04، العدد06، الجزائر، 2019، ص:43.

-**التفاعلية:** أي ان المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت.

- **اللاتزامنية:** أي أن استقبال الرسالة بأي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين في عملية الاتصال غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

- **اللامركزية:** هذه التكنولوجيا تسمح باستقلالية تكنولوجيا الاعلام والاتصال، فالإنترنت تتمتع بالاستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة تعطيل الانترنت على مستوي العالم بأسره.

- **قابلية التواصل:** أي إمكانية الربط بين مختلف بين أجهزة الاتصال المختلفة.

- **قابلية التحرك والحركة:** أي يمكن للمستخدم الاستفادة من خدماتها أثناء تنقلاته، من أي مكان عن طريق وسائل كثيرة مثل الهاتف النقال.

- **قابلية التحول:** بمعني إمكانية نقل المعلومات من وسيط الى وسيط أخر، كتحويل الرسالة المسموعة الى رسالة مقروءة أو مطبوعة.

- **اللاجماهرية:** مكانية توجيه الرسالة الانتقالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة، بدل توجيها بالضرورة الى الجماهير ضخمة، وهذا يعني أمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج الى المستهلك كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات.

- **الشيوع والانتشار**: بمعنى قابلية الشبكة للتوسع لتشمل أكثر مساحات غير محدودة من العالم[1]، فقوة تكنولوجيا الاعلام والاتصال تسمح للناس بالوصول الى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم وفي نفس اللحظة تقريبا[2].

- **العالمية والكونية:** المقصود بها المحيط الذي تعمل فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة وتنشر عبر مختلف محيط عملها.

-**تخفيض الوقت:** وذلك باختصارها للوقت والمكان.

- **تقليص المكان:** تتبع تكنولوجيا الاعلام والاتصال وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات، والتي يمكن الوصول اليها بيسر وسهولة[3].

-**الفورية:** ألغت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحواجز الزمنية كما ألغت الحواجز المكانية، إذ يتم الاتصال بشكل فوري بغض النظر عن مكان الرسل أو المستقبل بحيث لا تلاحظ عند اتصالك بحاسب في الصين أنك استغرقت وقتا أطول لو كان الاتصال بحاسب في مدينتك، وكذلك الحال مع الهاتف النقال[4].

---

[1]- بومايلة سعاد، فارس بوباكور، **أثر تكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 03، مارس 2004، ص: 205-206.

[2]- ماهر عودة الشمايلة، محمود عزت اللحام، **تكنولوجيا الاعلام والاتصال**، ط1، دار الاعصار العلمي، الأردن، 2014، ص:99.

[3]- ياسع ياسمينة، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة**، مذكرة ماجستير، نخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010-2011، ص:22.

[4]- فيروز قاسحي، **إسهامات تكنولوجيا الاتصال في نقل وتطوير المعارف في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم الاعلام والاتصال، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016، ص:33.

-**منح خاصية الامتياز التكنولوجي:** من منطلق امتياز قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالحدة التكنولوجية العظمى المترجمة مباشرة في مستوى السوق من خلال التجديد السريع للمعروضات مدعمة بعمليات البحث والتطوير[1].

[1]- Technologies clés 2010, **Ministère de l'économie des finances et de l'industrie DGE**, les éditions de l'industrie, Paris, 2006, p 50-53-55.

المبحث الثاني: محددات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأهميتها.

المطلب الأول: محددات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم العالي.

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الوسيلة التي تستجيب لكل متطلبات عملية المعلومة من عمليات الخزن، المعالجة، تصحيحها(إصلاحها)، إذ يختلف مستوى استخدامها حسب عدة عوامل وأسباب ما يعرف بمحددات مستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال انطلاقا من خمسة مجموعات محددة لمستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال متمثلة في:

الفرع الأول: إطار المؤسسة:

والذي ينقسم بدوره إلى:

أولا: مجال نشاط المؤسسة:

إن مجال نشاط المؤسسة يبسط رؤية التأثير على مستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفقا لعدة دراسات يمكن اختصارها فيما يلي:

أ-دراسة"1995 " CULPAN: وفق هذه الدراسة مواقف المستخدمين النهائيين تتغير وفق وظائف النشاط، والتي تستطيع أن توضع بصورة بديهية الفروق المتعلقة باستخدام التكنولوجيات بين قطاع الصناعة والخدمات.

ب-دراسة مرصد التسيير الالكتروني e-management-عام 2001: هذه الدراسة أقيمت حول المظهر(الشكل) الاستراتيجي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات، حيث توصلت إلى أن الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال متغير وفقا لمجال نشاط المؤسسة.

ج-دراسة currie عام 1996: هذه الدراسة توصلت إلى أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتم وضعها بصورة بديهية، كما أن استعمالها متعلق بمجال نشاط المؤسسة[1].

ثانيا: حجم المؤسسات:

أثبتت عدة دراسات العلاقة الطردية بين حجم المؤسسة واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال منها:

أ-دراستي grover, damanpour ,1991 fiedler teng(1997): حيث ارتكزتا حول تبني الإبداع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ إذ توصلا إلى أن عامل الحجم يؤثر في تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما ارجعوا ذلك إلى العديد من الأسباب التي تؤيد العلاقة بين حجم المؤسسة ومستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكنتيجة زيادة فعالية المؤسسة، تعظيم مردوداتها ومختلف تساؤلاتها حول أهمية وقدرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال على لعب دور أساسي في المؤسسة.

ثالثا: تفرق المؤسسات (الانتشار):

يأخذ انتشار المؤسسات عدة أشكال في المؤسسة وما لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من تأثير حسبه وفق ما تطرقت إليه بعض الدراسات:

أ-دراسة wijayanayake et higa عام 1999: اعتبرت هذه الدراسة المسافة بين المحاورين تتأثر باختيار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما اختبرت فرضية

[1]- ضيف الله نسيمة، **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين الجودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، شعبة تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2017، ص:162.

مفادها أن المجموعات المبعثرة والمشتتة جغرافيا تمتاز بالمسار الالكتروني، إذ توصلت من خلالها إلى أن المسافة بين المحاورين كبيرة وتشجع توافق وسهولة الاتصال الالكتروني[1].

الفرع الثاني: الإطار التسييري (الإداري):

هناك عاملين لمعرفة التأثير على مستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والإطار الإداري للمؤسسة:

أولا: القيادة:

حيث أن الأبحاث التطبيقية الداخلية توصلت إلى أن هناك ارتباط بين استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتشجيع التزام الإدارة، كما أن مستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال متعلق بسياسة التبعية من خلال التسيير، هذه النتائج مستنبطة من اختبار فرضية التزام الإدارة العامة تجاه تكنولوجيا الإعلام والاتصال مرتبط ايجابيا مع الهيكل الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثانيا: التكوين:

درس هذا المحدد مجموعة من الأبحاث الداخلية لكل من:

أ-دراسة linin et limayan عام 1996 وbergeron et richard عام 1998: توصلت هذه الدراسة إلى أن التكوين في استعمال الآلات وفي خبرة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال مرتبطة إيجابا مع تكرار الاستخدام.

ب-أبحاث مرصد التسيير الالكتروني e-management عام 2001: توصلت هذه الأبحاث الى أنه: هناك علاقة بين التكوين في التكنولوجيا الجديدة ودرجة وعي وإدراك

[1]- ضيف الله نسيمة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 163.

الأهمية الإستراتيجية التي منحت لها، إذ وفق هذه الدراسة تم اختبار فرضية الارتباط الايجابي بين التكوين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال مع الهيكل الاستراتيجي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي: يتكون هذا الإطار من:

أولا: الإستراتيجية: أثبتت دراسات وجود علاقة بين العوامل التنظيمية على عملية تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال من بينها:

أ-دراسة bakos et treacy عام 1986: حسب هذه الدراسة الإستراتيجية تلعب دورا مفتاحيا في تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك إما من وجهة تقليص التكاليف، معرفة عمليات الأعمال، تضخيم اختلاف المنتجات والخدمات وضمان نمو المؤسسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي:

يمكن أن تؤثر البيئة في تصور أنظمة المعلومات وكذا نجاح استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فقد توصلت أبحاث مرصد e-managemen عام 2001 إلى أن مستوى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال يختلف وفقا لنوع الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وهذا من خلال فرضية بنية المشاريع مرتبطة ايجابيا مع الهيكل الاستراتيجي الخاص بتكنولوجيا الإعلام والاتصال[1].

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الجامعية والبحث العلمي.

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين هذه التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا الأعلام والاتصال، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات

[1]- ضيف الله نسيمة، **المرجع سبق ذكره**، ص:164-165.

اللازمة للأشخاص والمؤسسات، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين أو المتصلين، أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات[1].

تمكنت البشرية اليوم من التحكم في أدوات تكنولوجيا المعلومات وتستخدمها في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والعلمية بالرغم من وجود آراء أخرق تقول إننا مازلنا في مهنة عصر المعلومات، إذ أن ما أنتجته البشرية على سبيل المثال من معلومات خلال الفترة من1950 إلى 2010 من حجم المعلومات يوازي ما أنتجته البشرية من معلومات منذ بداية التاريخ حتى بداية القرن 21، ففي مجال الكيمياء وحده وصلت عدد البحوث والدراسات التي سجلتها واحدة من أشهر أدوات حصر المعلومات في العالم إلى 30 مليون دراسة في 2005 فقط، وهو ما يفسر دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقدم البحث العلمي وشبكة الانترنت في حد ذاتها لازالت في طور التجارب وقدمت هذه المجموعة من التكنولوجيات العديد من الخدمات للبشرية ككل وهي في مجال الإعلام قد أثبتت جدواها في المؤسسات الصحفية وشبكات التلفزيون والإذاعة تقدم هذه التكنولوجيا قادرة فائقة على تغيير مستوى المعيشة ومستوى التفكير وصولا بالمجتمع إلى درجات إبداعية خيالية، بل تدفع هذه التكنولوجيا عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وذا السياسي وتعزز قدرات الإعلام.

وهي جهاز يمثل الرأي العام ويوفر أداوت مساعدة على قياس الآراء والأداء وتسجيل اللقاءات كما توفر أيضا قدرات من المرونة والاتصالات الداخلية وتعالج قصور المؤسسات الإعلامية كما توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقتا للعاملين بها لأداء أعمال أكثر إبداعية

[1]– ماهر عودة الشمايل، محمود عزت اللحام، **المرجع سبق ذكره**، ص:98.

بدل التكرارية فيمكن للتكنولوجيا القيام بها بسهولة، توفر كذلك تكنولوجيا الإعلام والاتصال فرص تلقي مقترحات المستخدمين وشكواهم والبحث عن حلول وتوصيل أصوات أصحابها لمتخذي القرار وتوفير شفافية لهؤلاء المستخدمين المتعلمين والباحثين.

لقد أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال ضرورة قصوى للحاق بكل المتغيرات الآنية حيث تشكل نتيجة البحوث والدراسات قرارات الدول والأفراد، فأصبحت أيضا عماد الاقتصاد وجزء هاما من اقتصاد كل الدول. إذن هنا عالقة بين التعليم لاسيما الالكتروني والبحث العلمي والتنمية البشرية الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، وكذا بين تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث ساهمت أيضا تكنولوجيات الإعلام والاتصال في رفع المستوى المعيشي في دول العالم المتقدم إذ أصبحت عصب رئيسي سواء للتعليم الالكتروني والبحث العلمي، والاقتصاد، الإشهار، طلب العمل، التجارة، المجال الاجتماعي... الخ. كما أصبحت داعمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية نحو مجتمع أكثر رخاء. وخلقت تكنولوجيات الإعلام والاتصال ملايين من فرص العمل ودعمت اقتصاد الدول، كما تمكنت أيضا من تقديم التعليم النوعي، وكذلك من حل المشكلات الصحية والحد من الفقر وانتشار المعرفة، فهي تعني المهارة الفنية والوسيلة أو الاداة أو الطريقة التي يتم عبرها نقل المعرفة من جهة إلى أخرى بقصد التفاعل والتأثير المعرفي أو الوجداني فهذا الاتصال يؤدي إلى الإعلام بشيء، تبادل الخبرات والأفكار والإقناع بأمر ما أو الترفيه مثل: التعليم الالكتروني، البحث العلمي، اللقاءات، المحاضرات، الندوات، والمؤتمرات العلمية[1].

[1]– أمال عميرات، **استخدامات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التعليم الالكتروني والبحث العلمي**، مجلة التعليم عن بعد، العدد12، 2019، ص:136-138.

خلاصة:

ختاما لهذا الفصل يمكن القول بأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهمت في سيرورة نظام المؤسسات واحتلت أهمية كبيرة في هذا العصر وأصبحت ركنا مهما ورافدا أساسيا في بناء منظومة المؤسسات.

الفصل الثاني:

متطلبات الأمانة العلمية وضوابط الحد من السرقة العلمية.

تمهيد:

يعتبر البحث العلمي أهم أداة للمعرفة العلمية، وأساس بناء المؤسسات العلمية والمعرفية، مما يتيح للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومات والاطلاع على المشكلات والظواهر البحثية، غير أن للبحث ضوابط أخلاقية تحميه وذلك من السرقات العلمية ووضع إجراءات لردع منتهكي الأمانة العلمية.

ومن خلال ذلك سنستعرض في هذا الفصل متطلبات الأمانة العلمية وضوابط الحد من السرقة العلمية من خلال التعريف بالأمانة العلمية والسرقة العلمية، ومعرفة أساليب الحد من السرقة العلمية، إضافة الإطار التشريعي للحد من السرقة العلمية في الجزائر.

المبحث الأول: البحث العلمي: بين متطلبات الأمانة ومخاطر السرقة العلمية.

المطلب الأول: البحث العلمي وأخلاقياته:

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي :

هو عملية تقصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها.

هو عمل منظم يبحث عن العلاقات المتبادلة بين الظواهر والأحداث والمتغيرات المختلفة، وذلك من خلال فكر وجهد علمي ذي طبيعة منهجية، يهدف الى اكتشاف معارف جديدة، والتأكد من صحتها وتحليل العلاقات بين الحقائق والمتغيرات المختلفة التي تهم الإنسان في شتى المجالات، وكذلك إيجاد حلول المشكلات التي تواجهه، واكتشاف الحقائق من خلال تحليل المعلومات الدقيقة والشواهد المتاحة والأدلة والحقائق في إطار قوانين عامة لها منهاجها الواضحة، وتؤكد هذه الأهداف أن البحث العلمي وسيلة لتحقيق الأهداف بطريقة منظمة وهو ليس غاية في حد ذاته[1].

البحث العلمي عمليه أخلاقية لإضافة إلى أنه عمليه منهجيه تؤدى إلى اكتساب المزيد من المعرفة عن الظواهر المختلفة، وحل ما نواجه من مشكلات في مجالات الحياة المختلفة[2].

يعرفه ((Maurice Angeres على أنه "نشاط علمي يعتمد على عملية جمع وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة معينة"، ولقد عرف ويتني ((F. Whitney البحث العلمي بأنه "استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق والقواعد العامة يمكن التحقق منها مستقبلا.

[1]– منى توكل السيد، **أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة المجتمعية،2013، ص:11–12.

[2]– عمادة البحث العلمي، **النشرة الارشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي**، جامعة القدس، ص:06 .

فالبحث العلمي هو "إجراء عملي منظم ومضبوط وجهد علمي يهدف إلى اكتشاف الحقائق الجديدة والتأكد من صحتها وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة"، فهو "طريقة في التفكير وأسلوب النظر إلى الوقائع، يصبح معناها معنى المعطيات التي يتم جمعها واضح في ذهن الباحث."

أما HILLWAY فيعرفه على أنه" وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة معينة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة أو التي يحتمل أن تكون لها علاقة مع المشكلة، ويعرفه بوحوش وذنيبات على أنه ذلك التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض وذلك من اجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا".

ويعرف أيضا بأنه: "بذل جهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به وثمرة هذا الجهد نتيجته"، فالبحث العلمي هو "عبارة عن جهد لاكتشاف الحقائق والمعارف يهدف للتحقق من موضوع معين بصورة منتظمة وممنهجة"، فهو محاولة لدراسة أو إعطاء حلول لمشكلة تواجه الباحث في محيطه أو مجتمعه، وهو كذلك سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لمواقف أو ظواهر معينة وفهم أسبابها وآليات معالجتها أو إيجاد حلول ناجعة لمشكلة ما تهم المجتمع[1].

الفرع الثاني: أخلاقيات البحث العلمي :

يتنوع البحث العلمي كثيرا في طبيعته ويتناول موضوعات مختلفة للغاية، وهناك عدد من المبادئ العامة الواجب إتباعها والتقيد بها، فيجب على الباحث الالتزام بعدة أمور أهمها :

[1]– سايح فاطمة، **السرقات العلمية وسبل مكافحتها الحالة الجزائرية أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، 2017، ص: 235–236.

- ألا يتعرض بالازدراء أو التحقير أو الإهانة للأديان السماوية.
- ألا ينشر أية معلومات تحصل عليها في بحثه من شأنها أن تضر بالأمن القومي للدولة.
- أن يحترم القيم والمبادئ والمثل العليا للمجتمع الذي يعمل فيه.
- أن يتجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في إحداث ضرر للحياة البشرية، أو للبيئة المحيطة بأي صورة من الصور .
- أن ينتقي المشكلات والقضايا البحثية التي تتميز بالأصالة والجدة والعمق، للإسهام الفاعل في إنماء المعرفة في التخصص.
- أن يعي بعد الانتهاء من إجراء البحث أن عملية النشر قد ينتج عنها ضرر للمجتمع على أي صعيد وعلى أي مستوى فيجب تأجيل ذلك الى حين توفر الظروف الملائمة [1].

ومن القيم الأخلاقية الحاكمة للبحث العلمي: وتتمثل في العناصر التالية :

- **الأمانة:**

تعتبر الأمانة عنصر مهم في البحث العلمي، إذ يشترط في التحلي بالموضوعية والبعد عن الكذب كالتحريف في سائر عملية البحث، فهي تزكي التعاون والصدق الضروريين للمبحث العلمي، فعدم الأمانة في نظر" رزنيك " شيء لا أخلاقي وجب تجنبه في البحث العلمي[2].

[1]– اماني سعود خيشان القرشي، **أخلاقيات البحث العلمي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد الثامن والثلاثين، الإصدار الثاني، السعودية، ص:119.

[2]– زينة مزعاشي، رانيا قويدري، **تشرّيعات السرقة العلمّية وواقع اطالع الأستاذ الباحث على محتواها دراسة حالة: أساتذة قسم العلوم الإنسانّية بجامعة محمد خُضر بسكرة – شتمة**، رسالة ماستر، تخصص ادارة المؤسسات الوثائية والمكتبات، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2020، ص: 25.

- **-النزاهة:** ويراد بها إقصاء الذات، أي : تجرد الباحث عن الأهواء والميول والرغبات، وأبعاد المصالح الذاتية والاختبارات الشخصية، ومن ثم فهي تقضي إنكار الذات عن كل ما يعوق تقصي الحقائق من طلبٍ شهرةٍ أو مجد أو استغلال للثراء، مع اعتصام بالصبر والأناة، والحرص على توخي الدقة، حتى يتسنى للباحث أن يفحص موضوعه في أمانة ومن غير تحيز، ويستلزم ذلك طاقة أخلاقية وروحا نقدية، وتحررا من أية سلطة يمكن أن تملي عليه رأيا، وبهذا يتوخى الحق ويخلص في طلبه، ويستبعد التعصب، ويتفانى في تحري الحقائق وتمحيصها وفاء بحق الأمانة العلمية، ومن ذلك أيضا ذكر جميع الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي، سواء عززت وجهة نظر الباحث أو اعترضت معها، دون أي تغيير أو تحريف عليها، ومن ذلك أيضا عدم التشبث بالمعلومات السابقة في حال توفر معلومات جديدة، والاعتقاد بمبدأ الحتمية، الثقافة الواسعة، ونزاهة الباحث.[1]
- **الصدق والدقة في نقل آراء الآخرين:**

يتوجب على الباحث إن يلتزم بتحري الصدق في نقل المعلومات بكل أمانة، كما ان التزام الباحث بالدقة يحفظه من الزلل ويلبس البحث ثوب الجدية والثقل العلمي.[2]

- **-التعاون :**

العمل ضمن نطاق التعاون العلمي بالاعتماد على هدف المشاركة العلمية، وتعزيز ذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات بالاعتماد على الثقة المتبادلة بين الأساتذة والباحثين. ولابد كذلك أن يتحلى الباحثون بالتواضع العلمي وتقبل النقد من الآخرين،

[1]- أماني سعود خيشان القرشي، **المرجع سبق ذكره**، ص: 121.

[2]- عيسى طيبي، **أخلاقيات البحث العلمي-أخلاق الباحث وصفات البحث**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2023، ص: 178.

ولابد كذلك من الإخلاص، للوصول إلى الغاية والأهداف المنشودة بأقل زمن ممكن وعلى هدى من العلم والتجربة[1].

المطلب الثاني: الأمانة العلمية:

الفرع الأول: تعريف الأمانة العلمية:

يعتبر مبدأ "الأمانة العلمية" من الضوابط الراسخة لعملية البحث العلمي، التي نص عليها ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، ورغم ما يفرضه هذا المبدأ على الباحث من مراعاة أصول وقواعد الاقتباس والتوثيق عند توظيف المعلومات التي استعان بها من المصادر والمراجع المختلفة لإعداد بحثه[2]، فمن أبرز خصال طالب العلم تمتعه بالأمانة العلمية، والتي يثق بها الناس بما يقدمه من علم ويعكس مدى تمسكه به ومثابرته.

إذ تمثل الأمانة العلمية عنوان شرف الباحث، بل الشعار الذي يعلنه في كل خطوات بحثه، فالأمانة العلمية أن لا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الآخرين دون إعطاء كل ذي حق حقه، فالواجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي في كل مراحل البحث العلمي[3].

وتعتبر الأمانة العلمية في الاقتباس والاستفادة من المعلومات ونقلها، أمر في غاية الأهمية في كتابة البحوث، وتتركز الأمانة العلمية في البحث على جانبين أساسين، هما :

---

[1]– أماني سعود خيشان القرشي، **المرجع سبق ذكره**، ص:122.

[2]– سدرة وسيلة، **تدابير الوقاية من السرقة العلمية "قراءة تقييمية في ضوء القرار رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها"**، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد01، الجزائر، 2021، ص:1512.

[3]– يحياوي فاطمة، **الأمانة العلمية مبدأ أخلاقي لتحقيق جودة البحث العلمي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، 2019، ص:77.

أ-الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي استقى الباحث معلوماته وأفكاره منها، مع ذكر البيانات الأساسية (الببليوغرافية) والكاملة للمصادر، وأصحابها، والمكان والصفحات التي وردت فيها.... الخ، إذا كانت مصادر وثائقية[1].

وكذلك ذكر الشخص أو الأشخاص الذين أخذ عنهم معلومات، إذا كانت معلوماته من أشخاص بالمقابلة، وما شابه ذلك من الإشارات الضرورية التي تكفل النقل الأمين لمختلف أنواع المعلومات.

ب-التأكد من عدم تشويه الأفكار والآراء التي نقل الباحث عنها معلوماته، فإذا حدث وأن استفاد الباحث من فكرة أو معلومة، من مصدر فعليه أن يذكرها بذات المعنى والمغزى الذي وردت فيه، حتى وان اضطر إلى إعادة صياغتها بأسلوبه الخاص[2].

تعرف الأمانة العلمية أن يدقق الباحث في نقل النصوص من المراجع والمصادر وينقلها نقلا صحيحا دون تغيير أو تحريف، وأن يتجرد في فهمها، وأن يقوم بتوثيقها بنسبتها الى أصحابها، ولذا فان تسجيل مراجع البحث ومصادره في نهاية البحث يعد أمرا جوهريا في تقييم البحوث والحكم عليها [3].

عرف دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية الأمانة العلمية كالتالي" أن الطالب الأمين هو الذي يظهر الاقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كاتب آخر، يعيد صياغة إعمال الكتاب الآخرين حتى يجعلها سهلة الفهم للقارئ، فيظهر

---

[1]- عامر قنديلجي، ايمان السامرائي، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، الطبعة العربية، درا اليازوري، الأردن، 2009، ص:34.

[2]- عامر إبراهيم قندلجي، **منهجية البحث العلمي**، دار اليازوري، 2005، ص:10-11.

[3]- فوزي السيد عبد ربه، **أضواء على أسس البحث العلمي وقواعده**، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، مصر، 2005، ص:25.

كيف استفاد من عمل الكتاب الآخرين في تكوين رأيه ويستشهد بأعمال الآخرين ويشير إليها بمراجع"[1].

الفرع الثاني: ضوابط الأمانة العلمية:

1-احترام الملكية الفكرية لدى الآخرين :

وهي من مظاهر الأمانة العلمية فلا ينسب الباحث ما لغيره لنفسه بل عليه أن يبين صاحب ذلك الرأي[2].

2-الموضوعية:

وتكون الموضوعية في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها وفي إصدار الأحكام العلمية والدقة في التعبير وصياغة الأسلوب المناسب والتجرد عن الأهواء والذاتية الى جانب الدقة في اختبار المصطلحات والمفاهيم وفي اختيار العينات، وأمانة نقل الملاحظات وتصميم التجارب العلمية مع التحكم في المتغيرات وفحص الأدلة والتأكد من صدقها[3].

3-الدقة:

ويقصد بها أن نتائج البحث قابلة في كل الأوقات فهناك بعض الظواهر يصعب إخضاعها للاختبار نظرا لصعوبة ذلك أو سرية المعلومات المتعلقة بها، فعلى الباحث جمع المعلومات الدقيقة التي يمكن أن يوثق بها مع تحليل نتائجها بطريقة علمية ومنطقية، وذلك

---

[1]- سعاد بن جديدي وآخرون، **الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة في النشر العلمي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، 2019، ص:329.

[2]- منى توكل السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص:17.

[3]- بن حمادي آمال، **الأمانة العلمية كركيزة أساسية لأخلاقيات البحث العلمي**، الملتقى الوطني الافتراضي بـ"ملكية الأفكار في البحث العلمي، جامعة الجزائر 01، 2022، ص:04.

للتأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات والنتائج وكلما كانت المعلومات دقيقة وصحيحة تؤدي الى نتائج دقيقة ومنطقية.

4-التنظيم:

ان أي بحث علمي ينجز يكون الهدف منه هو الاستفادة من نتائجه وتعميم تلك النتائج على مجتمع أو فئة معينة ومن ثم استخدامها في تفسير حالات متشابهة، وربما ان العلوم الطبيعية أكثر دقة فانه يسهل قياس متغيرات وبالتالي قياس نتائجها وتعميمها بشكل أسرع، على عكس الظواهر الاجتماعية التي يكون فيها الإنسان محور الدراسة ونظرا لتغير إدراكه وتصرفاته وسلوكه اتجاه ظاهرة معينة مما يؤدي الى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وبالتالي الوصول الى نتائج اقل دقة [1].

5-الخصوصية:

يتعلق موضوع الخصوصية بحماية البيانات التي جمعها الباحث خلال فترة البحث، فالبيانات تتضمن الكثير من المعلومات الخاصة والدقيقة، ويجب على الباحث أن يضمن خصوصية المعلومات وأن يحفظها في مكان آمن لا يمكن للآخرين الوصول إليه أو الاطلاع على البيانات، وعادة ما تتلف المعلومات بعد الانتهاء من البحث، خاصَة إذا كانت تتضمن معلومات سرية وحساسة[2].

الفرع الثالث: أوجه وصور الأمانة العلمية:

لا تقتصر الأمانة العلمية على نقل الأفكار والمعلومات ومن ثم نسبتها إلى أصحابها فقط، فالأمانة العلمية واجبة أولاً عند الأخذ ثم عند النقل ومن ثم عند الطرح إذ تتمثل أوجه الأمانة العلمية في الآتي:

[1]- بن حمادي آمال، **المرجع سبق ذكره**، ص:04-05.

[2]- ريما ماجد، **منهجية البحث العلمي**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، 2016، ص: 21.

1-الأمانة العلمية في البحث العلمي عند الأخذ:

يقصد بها عند البحث عن المعلومة تتجلى في سلوك طرائق البحث العلمي وأدبياته المعروفة والاعتماد على المتون والمصادر المعترف بها، وهذا الجانب من أكثر ما يغفل عنه الباحثون في بحوثهم العلمية.

2-**الأمانة العلمية في البحث العلمي عند النقل:**

فتكون في تجنب الباحث إلى الإطالة أو الزيادة أو النقصان الذي يضر ويخل بالمعنى الأصلي للنص أو الفقرة مما يؤدي إلى تغيير المفاهيم الأصلية واستبدال المصطلحات والألفاظ سواء أكان النقل بالنص أو بالمعنى.

3-الأمانة العلمية في البحث العلمي عند الطرح:

وهي من أكثر الأخطاء التي يقع فيها الباحثين دون قصد إذ تستدعي عدم الحياد عن مراد أو مقصد الكاتب الأصلي وعدم حمل كلامه على غير محمله أو مفهومه الذي يعنيه الكاتب الأصلي وقيام الباحث باستنباط ما لا يصح استنباطه منه.

هذا وتتجلى الأمانة العلمية في صورة ومظاهر متعدد لعل من أهمها وأبرزها الآتي:

- إظهار الاقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كتاب آخر أو دراسة سابقة.
- عادة صياغة أعمال الكُتاب الآخرين حتى يسهل على القارئ فهمها توضيح أهم عناصرها الأساسية.
- إظهار كيفية الاستفادة التي حققها الباحث من أعمال الباحثين أو الكُتاب الآخرين في تكوين رأي معين.
- أيام الباحث بالاستشهاد بأعمال ونصوص الآخرين والإشارة إليها كمراجع استعان بها [1].

[1]- طارق العفيفي، **الأمانة العلمية في البحث العلمي**، تاريخ الاطلاع:2024/04/18، على الساعة: 17:47، متاح على الرابط: https://drasah.com/Description.aspx

المطلب الثالث: السرقة العلمية :

أصبحت السرقة العلمية من أبرز القضايا المطروحة حديثا، والتي تشكل انتهاك على الملكية الفكرية وحقوق المؤلف من الدرجة الأولى، وعليه سنتطرق الى التعريف بها ومعرفة أسباب التي تؤدي الى السرقة العلمية.

الفرع الأول: تعريف السرقة العلمية:

السرقة العلمية في أبسط معانيها هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بدون قصد، سواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكا خطيرا [1].

وهي كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى[2].

السرقة العلمية لا يمكن نسبتها للعلم بأي حال من الأحوال إلا على سبيل التشخيص والتوصيف، وتسهيلا لفهمها ومعالجتها، فالمتصف بها تسقط عنه صفة العلم ولو جزئيا كونه غاشا ومتعديا على حق الغير، فهي إجراء غير أخلاقي في أساسها، وهي في مجملها إلا القليل منها، والمقصود على إنتاج متصف بالعلمية والجدية البحثية، ونسبته لغير صاحب بغية الاستفادة المادية أو المعنوية ويمكن الاستناد في تقبيحها والتشنيع على مقترفيها الى الشرع أيضا، كونه عدها من الصفات الدقيقة التي يترتب على فاعلها عفوية، وما هو ذات

[1]– الاقتباس العلمي، **الأنواع، الضوابط، والشروط، وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي**، السعودية: جامعة الملك سعود.

[2]– قرار وزاري رقم 933، **يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، المادة3، الجزائر، 20جويلية 2016.

إنسانية يقول في حديث المرأة المخزومة:" والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها.[1] "

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص معنى السرقة العلمية على أنها انتهاك أكاديمي ذلك باستخدام أعمال الآخرين دون الاعتراف بذلك أو الإشارة الى المراجع المستخدمة سواء بصفة عمدية أو غير عمدية، ونقصد بمصطلح (أعمال) كل الأفكار أو الرسوم أو برامج حاسوب الكتابات الأدبية والفنية والصور والأشكال والأقلام، وجميع الأعمال المنشورة من كتب ورسائل جامعية، مقالات، ومجلات، أوراق العمل المقدمة للمؤتمرات، المسرحيات، والغير منشورة كالمذكرات الفصول الدراسية، المحاضرات، الملاحظات، الأطروحات، والرسائل الأكاديمية، مواد خدمة البحث والمدونات.[2]

الفرع الثاني: مفاهيم ذات علاقة مع السرقة العلمية :

هناك عدة مصطلحات ومفاهيم متقاربة مع مصطلح السرقة العلمية مثل الانتحال العلمي، التزوير العلمي، الخيانة العلمية، التضليل العلمي، الابتزاز العلمي.

1-الانتحال العلمي: هو نسبة عمل أدبي زورا لشخص ليس صاحبه الأصلي، وقد كان يشمل الشعور قبل أن يتطور المصطلح ليشمل باقي الفنون[3].

2-التزوير العلمي: هو القيام بتعديل كل ما يتلاءم مع موضوع البحث من معطيات ووسائل ونتائج[4].

---

[1]- أبو عبد الله محمد، البخاري، **صحيح البخاري**، المجلد 01، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2014، ص:902.

[2]- معمري المسعود، عبد السلام بني محمد، **ظاهرة السرقة العلمية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 09، الجلفة، 2017، ص:02.

[3]- إبراهيم بخيتي، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية المذكرة والأطروحة والمقالة والتقرير**، ط4، جامعة ورقلة، الجزائر، ص:23-24.

[4]- المرجع نفسه، ص: 24.

3-الخيانة العلمية : هي أخذ ما اؤتمن عليه الطالب أو الباحث من أجل التقييم أو التحكيم أو التعقيب ونسبته إليه في ملتقى أو بحث أو مقالة.

4-التضليل العلمي : وهو الخداع والتدليس كانتساب أستاذ الى لجنة ملتقى أو عمل خارج عن إطار تخصصه وكذلك انتسابه لعمل علمي معين مثل كتاب أو مداخلة... وهو في الحقيقة لم يساهم فيه نهائيا، أو استخدام عمل سابق دون تهميشه.

5-الابتزاز العلمي : وهو استغلال المنصب الإداري، أو الدرجة العلمية من أجل الانضمام لعمل علمي دون المساهمة فيه.

وجميع هذه المصطلحات تعتبر أوجه لعملة واحدة وهي السرقة العلمية[1].

الفرع الثالث: أسباب السرقة العلمية :

لعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث الى السرقة العلمية مرده مجموعة من الأسباب يمكن ذكر البعض منها كالآتي:

- توافر الشبكة العنكبوتية وسهولة الوصول الى محتوياتها دون علم الطلبة أو الباحثين أو تجاهلا منهم بمفهوم حقوق الملكية ومبادئ الأمانة العلمية وأسس التوثيق العلمي السليم للأبحاث[2].
- تدني كل من المهارات البحثية، ومستوى المهارات اللغوية.
- عدم نضج كل من ثقافة السرقة العلمية، وثقافة النزاهة العلمية.
- السعي للحصول على الدرجة العلمية والنجاح وتفضيل ذلك على العلم.

---

[1]- خالد عبد السلام، خياطي مصطفى، **كيف تتجنب السرقات العلمية، دليل بيداغوجي علمي للطلبة والباحثين الجامعيين**، ط1، سطيف، 2019، ص:17.

[2]- مرين يوسف، طواهرية منى، **البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية "جاذبية الوسيلة واشكالية المحتوى قرار في مضمون القرار 933 المتعلق بالسرقة العلمية"**، مجلة القانون، المجلد 01، العدد09، الجزائر، 2019، ص:398.

- قلة الوعي بتقنيات الإسناد واثبات المصادر، وعدم معرفة الكيفيات المثلى للاقتباس والتوثيق.
- غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح: من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعات هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظما، حيث يتمتع به بعض المنتحلين من قبل سلطات الجامعة وإداراتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة...الخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية[1].
- غياب الوازع الديني والذي يعتبر السبب الرئيسي في السرقات العلمية، فلو استحضر المنتحل مراقبة الله لما أقدم على هذا الفعل المحرم شرعا وقانونا[2].
- غياب الودع القانوني: لا شك أن غياب النصوص القانونية والفراغ التشريعي، يعتبر من بين الأسباب المؤدية الى تفاقم ظاهرة السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية، فلو سنت تشريعات زاجرة لكانت رادعا للقضاء على استفحال الظاهرة والقضاء عليها في مهدها.[3]
- مشكلة الوقت أو الزمن: من الأسباب المؤدية الى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الطالب أو الأستاذ الباحث لاستكمال بحثه مع شيق وعدم كفاية الوقت، خصوصا وأن البحث العلمي عملية شاقة تحتاج الى أعمال مختلفة عمليات العقل من تحليل وتركيب، كما تحتاج الى قراءة واسعة وجيدة خاصة حول موضوع البحث، وهو ما يتطلب الحصول على وقت مناسب للقيام بعمل بكون عملا علميا في

---

[1]– طالب ياسين، **جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933**، ملتقى وطني: الأمانة العلمية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017، ص:88.

[2]– أجعود سعاد، **السرقة العلمية وطرق مكافحتها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد08، الجزائر، 2017، ص:566.

[3]– معمري المسعود، بني حمد السلام، **ظاهرة السرقة العلمية "مفهومها، أسبابها، وطرق معالجتها"**، مجلة آفاق العلوم، الجزائر، 2017، ص:03.

المستوى، وهذا الجانب يظهر أكثر وضوحا في مذكرات طلبة الدراسات العليا (الماجيستر وأطروحات الدكتوراه) ومذكرات الماستر لنظامLMD ، أين يقدم الطالب على البحث عن أساليب تسهل عليه انجاز مذكرته أو أطروحته وتقديمها في الآجال المحددة فيعمد الى استنساخ مذكرة بأكملها من جامعة أخرى أو من

- الانترنت[1].
- اعتياد الباحثين للقيام بمثل هذا العمل إذ سلم الباحث من الرقابة والردع والعقاب في إعماله سيتعود لا محالة على هذا الفعل.
- فطرة الإنسان المحبة للسهل والموجودة يقول علم الأنثروبولوجيا وهو علم دراسة الإنسان أن هذا الأخير بفطرته يميل لجمع الأفكار الموجودة وتجديدها وتطويرها، بحيث تصبح ملكه من جهة أخرى فإنه من المعروف من الأسف أن كثير من الطلبة يتم تثبيتهم وانتقاد أسلوب كتابتهم إذا ما استخدموا ألفاظهم وعباراتهم الخاصة، وبالتالي يقر الكثيرون بفشلهم ويلجئون لاستعارات كلمات وألفاظ الآخرين، حتى يضمنوا درجات أعلى ونتائج أفضل[2].
- السعي نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى: إن غياب الإرادة في البحث العلمي يشكل دافعا قويا نحو ارتكاب جريمة السرقة العلمية، حيث يسعى بعض الطلبة والباحثين والأساتذة الى القيام بإنجاز المذكرات والبحوث العلمية والمقالات ليس حبا في التأليف والقيام بالبحث العلمي، وإنما لكسب المال والحصول على الترقية في الرتبة بالنسبة للأساتذة، أو الحصول على مستوى عالي وشهادة علمية أعلى بالنسبة للطلبة.[3]

---

[1]– قوسطو شهرزاد، **الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933**، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2018، ص:69.

[2]– معمري المسعود، بني حمد عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص:04.

[3]– طالب ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص:341.

المبحث الثاني: السرقة العلمية في الجزائر بين الضوابط القانونية ومتطلبات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: أساليب وطرق الحد من السرقة العلمية.

إن نجاح أي إستراتيجية للحد من ظاهرة السرقة العلمية، ال يجب أن تعتمد على التدابير الردعية فقط، مهما بلغت درجة شدتها؛ بل يجب اتخاذ إجراءات وقائية، بالموازاة مع تلك التدابير الردعية، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

الفرع الأول: برمجيات كشف السرقة العلمية:

لقد أدى انتهاك حقوق الملكية الفكرية الآخرين، من خلال السرقات العلمية إلى قيام العديد من شركات البرمجيات، بتطوير برامج حاسوبية لاكتشاف الانتحال العلمي، وبعض هذه البرمجيات مدعوم ومتوافق مع اللغة العربية، أما البعض الآخر غير مدعوم باللغة العربية؛ بمعنى أنها ال تستطيع أن تكشف السرقات العلمية في النصوص العربية، وعلى العموم فإن تلك البرامج متخصصة لكشف السرقات العلمية، وهي برمجيات متاحة على الانترنيت، تكون مجانية أو بمقابل، تقوم بكشف ومضاهاة النصوص، لكشف التعرض الانتحال أو السرقة.

1/وظائف برمجيات كشف السرقات العلمية:

- مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى أو بعدة وثائق وبيان أوجه التشابه والاختلاف ونسبة التشابه بينهما. –إمكانية التكامل مع نظم إدارة المحتوى CMS ونظم إدارة التعلم LNS.
- المساعدة في إجراءات تصويبات على ملف الوثيقة التي يتم فحصها.
- طباعة التقارير مع إمكانية حفظها في صيغة ملفات نصية.

- اختزان تقارير فحص الوثائق بحساب المستخدم.
- مشاركة التقارير مع أفراد آخرين مسجلين ولهم حسابات على نفس البرنامج.
- التعامل مع أشكال متعددة من أشكال ملفات الوثائق PDF ،HTML ، DOC، DOCX.
- تنوع أساليب إرسال نص الوثيقة للبرنامج (بريد إلكتروني، قص، لصق، تحميل صاعد لملف).[1]

2/أنواع برمجيات اكتشاف السرقة العلمية:

يمكن تصنيف هذه البرامج وفقا لعدة أسس مثل " بيئة العمل "وتشتمل على البرمجيات التي تعتمد على Web-based مثل برنامجTurnitin ، والبرمجيات المعتمدة على نظام التشغيل ويطلق عليها تطبيقات الويندوز Windows applicationمثل EVE2، أو حسب طريقة أو أسلوب الانتحال و ذلك من خلال الاعتماد على نظم كشف الانتحال على الانترنت فقط أو بالاعتماد على قواعد بيانات النصوص أو بالاعتماد على الاثنين معا، أو بحسب التكلفة و تشمل النظم التجارية ، النظم المجانية ،والنظم مفتوحة المصدر، أو حسب نوعية الملفات التي يدعمها البرنامج و تشمل النظم التي تتعامل مع ملفات النصوص بكل أشكالها(txt, doc, pdf, rtf, etc) ، و كذلك النظم التي تدعم أشكال معينة من الملفات النصية وكذلك النظم التي تتعامل مع كيانات رقمية غير النصوص مثل Moss و Jplag لكشف انتحال أكواد المصدر للبرمجيات ، أو حسب اللغة التي يعمل بها البرنامج فبعض النظم تدعم لغة واحدة وبعضها يدعم أكثر من لغة.

[1]- أجعود سعاد، **المرجع سبق ذكره**، ص:579-571.

وبالرغم من تعدد نظم كشف الانتحال إلا أن نظم كشف الانتحال الداعمة للغة العربية كانت قليلة مقارنة بعديد من اللغات الأخرى ومنها برنامج Turnitin وهو نظام الكتروني يتم استخدامه في البحوث المكتوبة بإحدى وثلاثين لغة غير الانجليزية منها اللغة العربية[1].

الفرع الثاني: استحداث مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية:

إثر تفشي هذه الظاهرة في الوسط الأكاديمي الجزائري مؤخرا، استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القرار الصادر سنة 2016 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، يكلف هذا المجلس إضافة الى الصالحية المخولة له بموجب المرسوم التنفيذي 180/04 والمتمثلة في اقتراح تدابير تتعلق وتكفل احترام قواعد آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، والتي تنصب على المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير ممارسة مهنة أستاذ التعليم والتكوين العاليين، وكذا المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العلاقات بين الأساتذة ومكونات الأسرة الجامعية الأخرى، التدابير المطبقة في حال الإخلال بآداب وأخلاقيات المهنة

الجامعية مجمل التدابير الكفيلة بضمان حريات الأساتذة في إطار الحرم الجامعي، إعداد تقرير سنوي مرفق بالتوصيات، اختيار أعضاء مجلس آداب أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة.

يكلف علاوة على هذه المهام وفقا لنص المادة 13 من القرار المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بـ:

-دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية، وإجراء التحقيقات والتحريات الأزمة بشأنها.

[1]- حسام إبراهيم مراد، علي صالح جوهر، **تحديات استخدام نظم كشف الانتحال العلمي في البحوث التربوية بجامعة دمياط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، كلية التربية، جامعة دمياط، ص:09.

- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه.
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية.
- إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة مشفوعة بتقرير مفصل يبين حالات الانتحال، والسرقة العلمية، في العمل موضوع الإحالة.
- يقوم المجلس بإعداد حصيلة سنوية عن نشاطاته، ويرسلها مرفقة بتوصياته إلى مسؤول المؤسسة[1].

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للحد من السرقة العلمية في الجزائر.

وكنظرة عامة عن التدابير القانونية التي أقرها المشرع الجزائري لمواجهة هذه الظاهرة، فإنّ المشرع الجزائري –قبل سنة 2016 –للأسف لم يصدر أي قانون خاص يتطرق للسرقة العلمية بشكل مباشر، حتى قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر أقرب فروع القانون تخصصاً بهذا النوع من الجرائم لم تتناول صراحة جريمة السرقة العلمية بالرغم من تجريمها لكل أشكال الاعتداء على المصنفات التقليدية والإلكترونية. إلاّ أنه واعتباراً من تاريخ 28 جويلية 2016 تغير الوضع، حيث قامت الوزارة الوصية بإصدار القرار رقم 933 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وبذلك أصبح هذا القرار أول نص قانوني يتطرق بشكل مباشر لظاهرة السرقة العلمية[2].

وقد صنف القانون الجزائري السرقة العلمية ضمن فئة الجنح وتشمل كل صور السرقة العلمية وعقوبتها هي ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات، وغرامة مالية من 500.000

[1]– أجعود سعاد، **المرجع سبق ذكره**، ص: 572–573.

[2]– طه عيساني، **البرمجيات الإلكترونية كآلية للحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص:68.

إلى 1.000.000دج، كما لم يفرق القانون الجزائري بين العقوبة التي تتم في أرض الوطن أو خارجه[1].

ألزمت المادة 04 من القرار رقم 933، مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير التحسيس والتوعية الوقائية الرامية إلى ترسيخ أخلاقيات البحث العلمي، وإرساء قواعد وأساسيات التوثيق العلمي السليم لدى جميع الفاعلين في العملية البحثية، وتدريبهم على كيفية تجنب السرقة العلمية، لا سيما من خلال:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات دكتوراه.
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي؛ إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حال ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

بغرض تعزيز التدابير المنصوص عليها بموجب المادة 04 من القرار رقم933، نقترح:

- دعوة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى تجسيد الإلزام المفروض عليها بموجب المادة 04 ، والمتعلق ب"إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي"، من خلال إعداد كتيبات لتحديد قواعد

[1] – Fatma Ibrahim, **Scientific plagiarism and the law in the digital environment**, The International Journal of Informatics, Media and Communication Technology, Journal homepage : http://ijimct.journals.ekb.eg/ ,P : 124.

الاقتباس والتوثيق التي يتوجب على الطالب مراعاتها عند إعداد بحوثه، وكذا توضيح حالات السرقة العلمية والجزاءات المترتبة على ارتكابها .

- النص صراحة على إلزام كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد مواثيق خاصة بمكافحة السرقة العلمية، على أن تتضمن هذه الأخيرة ضبطا دقيقا مبسطا لمفهوم السرقة العلمية ومدعما بأمثلة بسيطة مستقاة من الواقع العملي، بحيث تتم الإشارة إلى أكثر حالات السرقات العلمية وقوعا. مع تضمين هذه المواثيق تحديدا لأبرز آليات تفادي الوقوع في السرقة العلمية، وتذكيرا بالعقوبات التي يمكن إيقاعها على من يثبت في حقه ارتكابها[1].

كما نصت المادة 05 من القرار رقم 933 على بعض التدابير الخاصة بالوقاية من السرقة العلمية عند إعداد أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماستر، من أبرزها:

- ضبط عملية الإشراف على هذه الأعمال من خلال تحديد عدد الأعمال التي يمكن الإشراف عليها بستة أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم والتكنولوجيا، وتسعة أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع مراعاة قدرات التأطير في المؤسسة.
- احترام مبدأ التخصص في التكليف بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث، وكذلك في تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية، ولضمان حسن تطبيق هذا الإلزام الأخير، فقد نصت المادة 06 من القرار رقم 933 على إلزام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، بتأسيس قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي. وينتظر أن يساهم تطبيق هذا الإجراء في الحد من الظلم الذي تتعرض له الكثير من الأعمال

[1]– سدرة وسيلة، **المرجع سبق ذكره**، ص :1513–1515.

البحثية بسبب عدم فهمها من قبل أعضاء لجان الخبرة أو المناقشة غير المختصين، كما أن من شأنه تسهيل الكشف عن السرقة العلمية من قبل المناقشين و/أو الخبراء، لأن الأعمال المقدمة إليهم تندرج في مجال اختصاصهم.

- اختيار موضوعات مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات وموضوعاتها التي تم تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الأنترنت والسرقة العلمية. ولضمان حسن تجسيد هذا الإلزام من الناحية العملية، فقد نصت المادة 06 من القرار رقم 933، على إلزام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث بأن تقوم بتأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة.
- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة، كإلزام معنوي للطالب باحترام أخلاقيات البحث العلمي، وفي سياق متصل نصت المادة 07 من القرار رقم 933، على إلزام كل من الطلبة والأساتذة بإمضاء التزام بالنزاهة العلمية وإيداعه لدى المصالح الإدارية المختصة لدى المؤسسة، وهذا عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة.
- إلزام الطالب أو الأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية المختصة من أجل المتابعة والتقييم.

نص البند الأخير من المادة 06 من القرار رقم 933، على إلزام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث بـ "شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقة العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الإنترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية[1].

[1]– سدرة وسيلة، **المرجع سبق ذكره**، ص:1516–1518.

وقد ألزمت المادة 114 الطالب بالمثول شخصيا أمام مجلس التأديب إلا في حالة القوة القاهرة، كما يمكن لمطالب المتيم أن يحضر معو أي شخص لمدفاع عن نفسو، لكن يجب عليه إخطار مسؤول وحدة التعميم والبحث كتابيا بأسماء هؤلاء الأشخاص قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة 03 أيام على الأقل، وفي حالة تعذر على الطالب المتهم الحضور لأسباب مبررة يمكن تمثيله من قبل مدافعه، على أن يقدم ملاحظاته ودفاعه كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة 03أيام على الأقل، ووفقا لممادتين 15 و16 من ق. و1082 فإنه بعد الاستماع إلى تقرير مجلس لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة ودفوع الطالب المتهم، يتم تسجيل الوقائع في محضر ثم يتم الفصل في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم من طرف مجلس تأديب وحدة التعميم والبحث في الآجال المقررة قانونا، وقد منح المشرع لمطالب حق الطعن في القرار أمام مجلس تأديب المؤسسة.[1]

بينما نصت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08 نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، كما يمكنهم الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تضمن نشاط البحث العلمي بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالبحث العلمي والوزير المعني والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، وقد نصت المادة 04 من نفس القانون عمى ميام الباحث الدائم المتمثلة في العمل على زيادة قدرات فهم العلوم والتكنولوجيا، المساهمة في إعداد المعارف العلمية، ضمان تثمين نتائج البحث، نلاحظ أن هذه الفئة هي أهم فئة في المجتمع لما لها من دور فعال في التنمية الفكرية والمعرفية وترقية الأبحاث العلمية، ومن أجل تحقيق هذه التنمية لابد أن تكون هذه الفئة نزيهة، إلا أنه من الممكن يلجأ الأستاذ إلى الانتحال العلمي لأغراض مختلفة، ولهذا فالمشرع خصص إجراءات إخطار بالسرقة العلمية بالنسبة لهذه الفئة في القرار الوزاري

[1]– مخالفة صبيحة، دربين مها، **مكافحة جريمة السرقة العلمية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة البويرة، 2021، ص:56.

1082 فقد نص القرار المذكور أعلاه في مادته 18 على أنه يمكن لأي شخص أن يبلغ على وجود جريمة سرقة علمية، يكون التبليغ بتقرير كتابي مفصل مرفقا بالأدلة المثبتة للجريمة، ويقدم إلى مسؤول وحدة التعميم والبحث، يقوم هذا الأخير بإحالة التقرير فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه[1].

[1]– **المرجع نفسه**، ص:58.

خلاصة الفصل:

ختاما لهذا الفصل يمكن القول بأن الأمانة العلمية ركيزة أساسية لأخلاقيات البحث العلمي، فلا بد على الباحث إنجاز بحثه الابتعاد عن السرقات العلمية والتحلي بالموضوعية واسناد المعلومات والبيانات لأصحابها مع مراعاة الإطار التشريعي والقوانين التي تحد من السرقات العلمية المطبقة في المؤسسات الجامعية.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: بطاقة فنية لجامعة يحي فارس بالمدية.

المبحث الثاني: تحليل المحور الأول الخاص بالبيانات الشخصية.

المبحث الثالث: تحليل بيانات المحور الثاني الخاص باستخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الحد من السرقة العلمية.

المبحث الرابع: تحليل بيانات المحور الثالث الخاص بآليات وتدابير توظيف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الحد من السرقة العلمية.

المبحث الخامس: العوائق و الصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على السرقة العلمية.

تمهيد:

يعد الجانب التطبيقي من الجوانب المكملة للإطار المنهجي والنظري، والتي تهدف الى الإجابة عن التساؤلات المطروحة، وسنحاول في هذا الفصل إجراء الخطوات العلمية المستخدمة في جمع وتحليل بيانات الدراسة، حيث بدأنا بصياغة استمارة استبيان موزعة على عينة من أساتذة وطلبة دكتوراه من التخصصات الأربع "علوم الإعلام والاتصال، علم النفس، علم الاجتماع، التاريخ" مكونة من 86 أستاذ و25 طالب دكتوراه، بالإضافة الى استنادنا بأداة المقابلة وتمت على عينة من رؤساء التحرير في جامعة يحي فارس بالمدية، وصولا الى تفريغ البيانات وتفسيرها وتحليلها بناءا على معطيات الجداول، وأخيرا عرض النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: بطاقة فنية لجامعة يحي فارس بالمدية.

التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

تقديم عام لمؤسسة جامعة يحي فارس المدية:

تعتبر مؤسسة جامعة المدية إحدى مؤسسات التعليم العالي تهدف الى تحسين من جودة الخدمة التعليمية، وسيتم في هذا الإطار التعريف بمؤسسة جامعة يحي فارس بالمدية موضوع الدراسة.

1/التعريف بجامعة المدية وشعبها:

جامعة المدية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11/09، المؤرخ في 04 جانفي 2009، المتضمن إنشاء جامعة المدية.[1]

انطلق التعليم العالي بالمدية خلال السنة الجامعية 1989/1988 بموجب المرسوم رقم "48 /89 " المؤرخ في 04/11 / 1989 م بالهياكل الإدارية التي احتضنت المعهد

[1] موقع جامعة المدية ، https:// univ-unive –medea.dz يوم : 2024/05/20 ، على الساعة : 11.15.

الوطني للتعليم العالي في الالكتروتقني عندما كان معهدا تكنولوجيا تابعا لإكمالية «الفرابي» من أجل توفير التعليم العالي في الشعب التالية:

- جذع مشترك تكنولوجيا.
- تكوين في المدى القصير في الإلكترو تقني.

في شهر جويلية من سنة 2000 وبمقتضى المرسوم رقم 198 /2000 المؤرخ في 2000/07/25 رقي المعهد الوطني للتعليم العالي إلى مركز جامعي فقد ازداد تطورا حيث عرف المركز فتح أربعة معاهد:

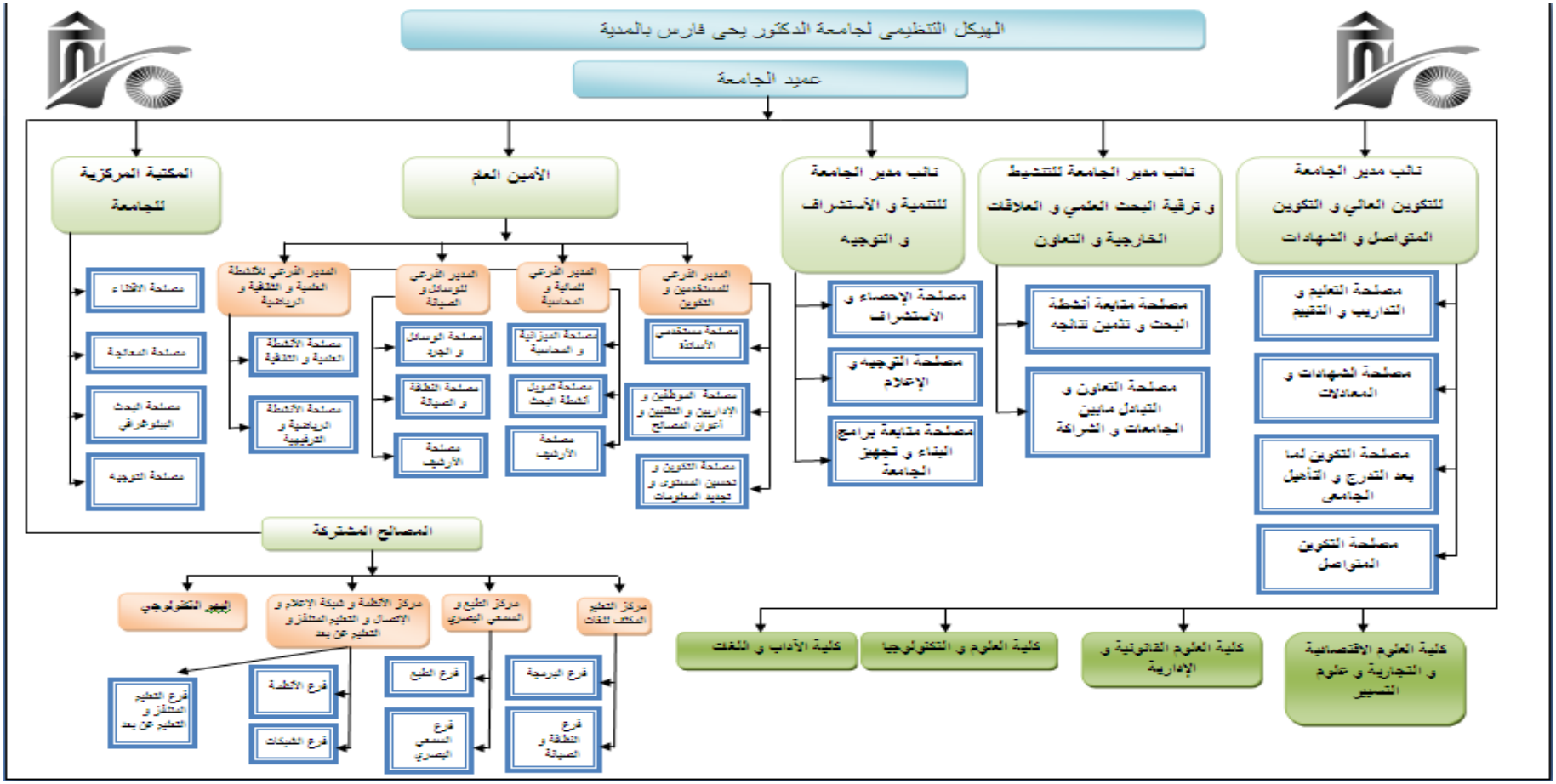
- معهد العلوم والتكنولوجيا.
- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- معهد العلوم القانونية والإدارية.
- معهد الآداب واللغات.

وقد تم ترقية المركز الجامعي يحي فارس إلى جامعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم11/09 المؤرخ في 07 محرم 1430 هـ الموافق لـ: 4 جانفي 2009 فيما حددت كليات الجامعة حسب نفس المرسوم كما يأتي:

- كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- كلية الحقوق.
- كلية العلوم والتكنولوجيا.[1]

[1] **المرجع نفسه.**

2/الهيكل التنظيمي لجامعة يحي فارس-المدية.



الهيكل التنظيمي لجامعة يحي فارس المدية.

المصدر: المرجع نفسه.

3/أهداف مؤسسة جامعة يحي فارس المدية:

أهداف التدويل على المدى القصير والمتوسط والطويل وعلى المدى القصير، نهدف إلى تعزيز حضورنا الدولي من خلال تحقيق قدر كبير من الاهتمام عدد الطلاب الدوليين. ولتحقيق ذلك، سيتم إجراء حملات تسويقية مستهدفة ومع إطلاقه، سيتم زيادة ظهور الجامعة من خلال العروض والتحسينات العالمية سيتم إجراء إجراءات القبول لتبسيط العملية على المدى المتوسط، هدفنا هو تنويع عروضنا الأكاديمية من خلال تقديم جديد البرامج الدولية متاحة لكل من الطلاب الوطنيين والدوليين.

في الوقت نفسه، وسوف نسعى إلى تكثيف التبادلات الأكاديمية من خلال زيادة عدد الطلاب بشكل كبير مشاركة الطلاب في برامج التبادل الدولي وتشجيع المشاركة فيها العاملين في التعاون الدولي على المدى الطويل، نهدف إلى رفع مكانة جامعتنا على ساحة البحث العالمية من خلال تشجيع المشاركة في المشاريع الدولية واسعة النطاق.

علاوة على ذلك، فإننا نستهدف تعزيز شراكاتنا مع المؤسسات الدولية لتقديم التدريب الفرص والمشاريع التعاونية وفرص العمل لخريجينا.

4/النظام الداخلي للسير البيداغوجي لمؤسسة جامعة يحي فارس بالمدية[1]:

المادة 01:

تسمية الجامعة هي: جامعة المدية.

المادة 02:

جامعة المدية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11/09، المؤرخ في 04 جانفي 2009، المتضمن إنشاء جامعة المدية.

[1] **المرجع نفسه.**

المادة 03:

النظام الداخلي هو وثيقة إدارية تـهدف إلى تنظيم العلاقات بين أطراف الأسرة الجامعية، بهدف تحقيق المهام الأساسية للجامعة، والمتمثلة في التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 04:

تطبق أحكام النظام الداخلي –مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول–على الأسرة الجامعية التي تتشكل من الطلبة والأساتذة والموظفين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح وأعوان الأمن والحراس كما تسري كذلك أحكام هذا النظام على كل الوافدين على الجامعة وزوارها.

المادة 05:

يجب على كل أعضاء الأسرة الجامعية الاطلاع على النظام الداخلي، والمصادقة عليها والالتزام بها

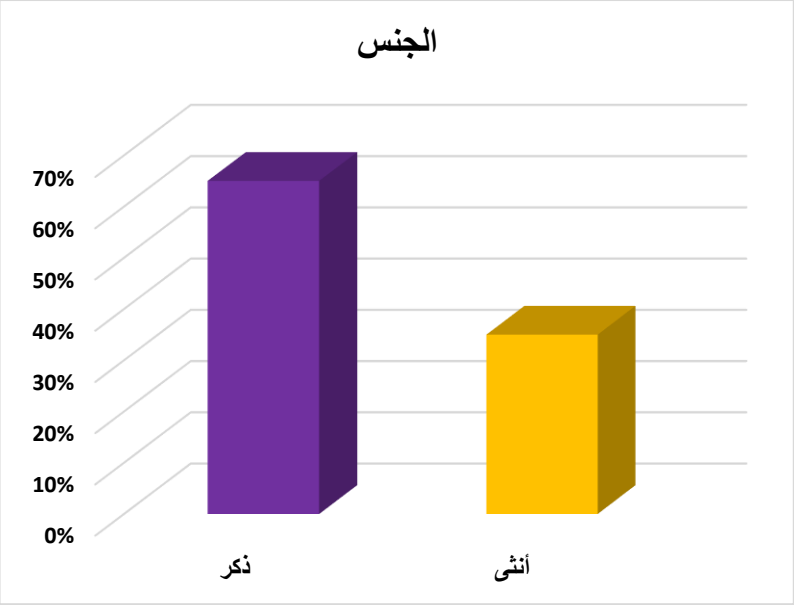
1. تحليل البيانات وتفسيرها:

المحور الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الجدول رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	39	%65
إناث	21	%35
المجموع	60	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الذكور تقدر بما نسبته: 65%، في حين أن نسبة الإناث تقدر بـ: 35%، ويعود هذا التباين في النسب إلى كون مجتمع هيئة التدريس في الجامعة وإلى وقت ليس ببعيد كان يغلب عليها الطابع الرجالي أكثر منه عند الإناث ولم تعرف الإناث الدخول إلى معترك الشغل بالجامعة إلا في السنوات القليلة الماضية، وكذلك الظروف الاجتماعية التي تعيشها الإناث.



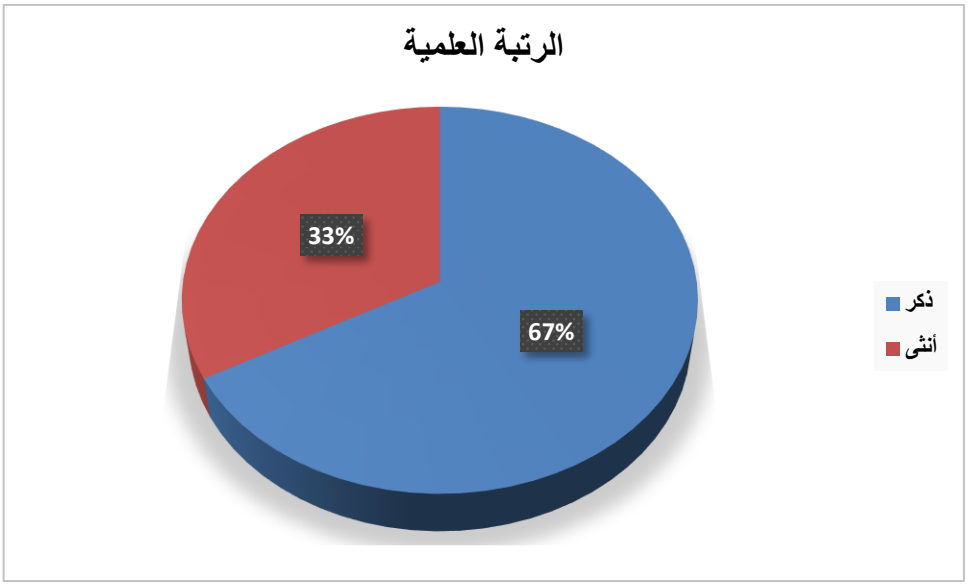
الشكل رقم 1: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم 2: توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة العلمية

الرتبة	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ باحث	40	%67
طالب دكتوراه	20	%33
المجموع	60	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الأساتذة الباحثين تقدر بما نسبته: 67%، في حين أن نسبة طلبة الدكتوراه تقدر بـ: 33%، ويعود هذا التباين في النسب إلى كون التدريس في الجامعة مسند للدكاترة الباحثين، بينما طلبة الدكتوراه تسند لهم

بعض الساعات الإضافية لتغطية العجز إن وجد من جهة، ولإكسابهم الخبرة التي تخولهم الالتحاق بالجامعة كأساتذة باحثين مستقبلا من جهة أخرى.

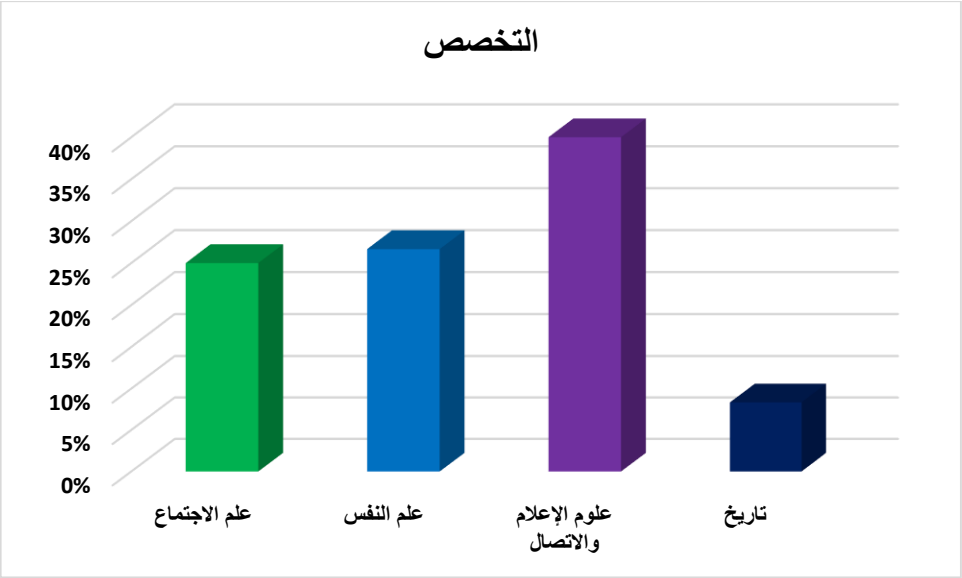


الشكل رقم 2: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الرتبة العلمية

الجدول رقم 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علم الاجتماع	15	%25
علم النفس	16	%26.66
علوم الإعلام والاتصال	24	%40
تاريخ	05	%8.34
المجموع	60	%100

يوضح لنا الجدول أعلاه أن نسبة أفراد عينة الدراسة يغلب عليها اختصاص علوم الإعلام والاتصال بما نسبته: 40%، في حين أن نسبة أفرادها من اختصاصي علم النفس وعلم الاجتماع كانت جد متقاربة، حيث بلغت النسب على التوالي: 26.66% و25%، فيما كانت نسبة أفراد العينة من تخصص التاريخ ممثلة بما مقداره 8.34%، وهذا راجع لتعدد التخصصات وكل شخص وميوله لذلك التخصص.



الشكل رقم 3: توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص المدرس

المحور الثاني: تحليل بيانات المحور الثاني الخاص باستخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.

الجدول رقم 4: استخدام أفراد العينة لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية

المتغير / البدائل / الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
دائما	20	56.2	13	59.1	21	52.5	12	60	06	50	12	63.1	12	50	03	60
أحيانا	17	44.7	09	40.9	18	45	08	40	06	50	06	31.6	12	50	02	40
نادرا	01	2.6	00	00	01	2.5	00	00	00	00	01	5.3	00	00	00	00
المجموع	38	100	22	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

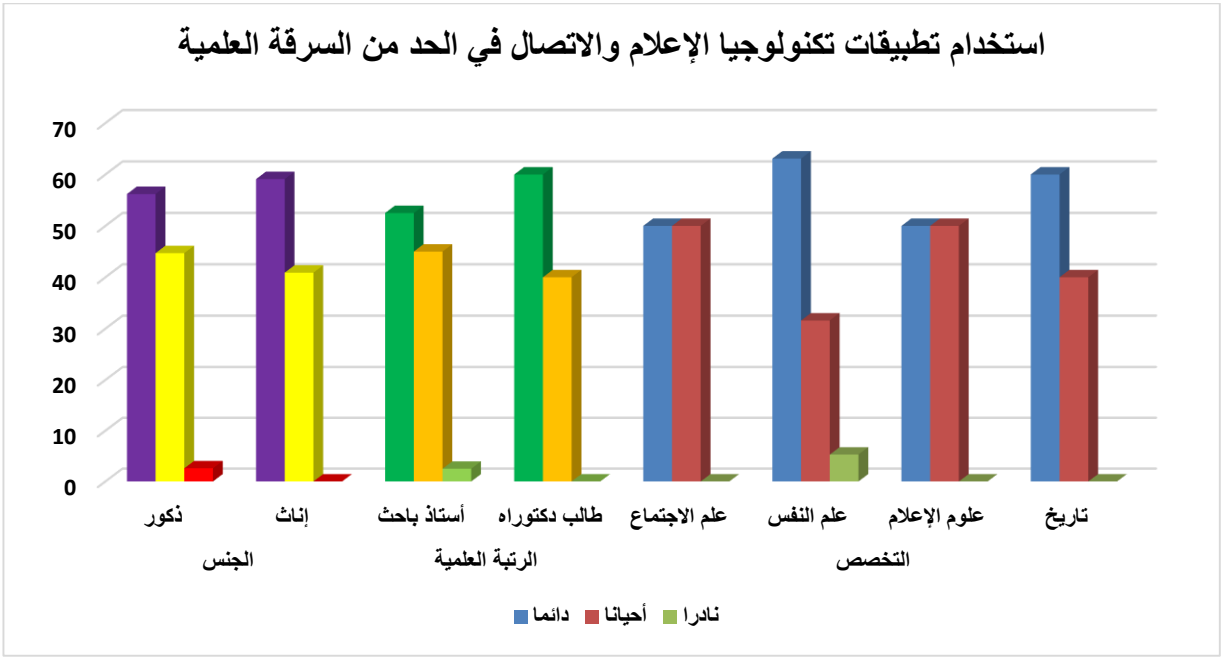
من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يلجؤون إلى استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحد من السرقة العلمية، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 56% من الذكور يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم و44.7% منهم يستخدمونها أحيانا، بينما نجد 2.6% فقط نادرا ما يستخدمونها، أما عند الإناث فنجد أن 59.1% منهن يستخدمن هذه التطبيقات بشكل دائم و40.9% منهن يستخدمنها أحيانا، بينما نسجل غياب تام لفئة الإناث اللواتي نادرا ما يستخدمن هذه التطبيقات.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 52% من الأساتذة الباحثين يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم و45% منهم يستخدمونها أحيانا، بينما نجد 2.5% فقط نادرا ما يستخدمونها، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 60% منهم يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم و40% منهم يستخدمونها أحيانا، بينما نسجل غياب تام لفئة طلاب الدكتوراه الذين نادرا ما يستخدمون هذه التطبيقات.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 50% من تخصص علم الاجتماع يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم ومثلها أي 50% منهم يستخدمونها أحيانا، أما تخصص علم النفس فنجد أن 63.1% منهم يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم و31.6% منهم يستخدمونها أحيانا، بينما نجد 5.3% فقط نادرا ما يستخدمونها، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 50% منهم يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم ومثلها أي 50% منهم يستخدمونها أحيانا، مع تسجيل غياب لمن يستخدمونها نادرا، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 60% منهم يستخدمون هذه التطبيقات بشكل دائم و40% منهم يستخدمونها أحيانا، مع تسجيل غياب لمن يستخدمونها نادرا.

من خلال نتائج السابقة الذكر المتعلقة استخدام أفراد العينة لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية، نستنتج انه هناك تماثل في إجابات المبحوثين من كلا المتغيرات، فحسب متغير الجنس نجد أن غالبية الإناث والذكور يستخدمون تطبيقات

تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل دائم وهذا لأنها وفرت للمرأة فرص لتعتبر عنصرا فاعلا في المجتمع وخاصة الجامعات وان الذكور باعتبارها القوى العاملة في المستقبل[1]، في حين سجلنا تماثل في متغير الرتبة العلمية وهذا راجع لما تتميز به تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالتفاعلية، المرونة، السهولة، والذكاء الاصطناعي، اللاتزامنية، قابلية التواصل، قابلية التحول، الشيوع والانتشار، بالإضافة الى تخفيض الوقت وتقليص المكان[2]، أما في متغير التخصص فسجلنا تماثل في إجابات المبحوثين وهذا راجع الى مواكبة العصر الذي نعيشه وهو عصر التكنولوجيا الحديثة، ففي عصرنا هذا لم يعد الأمي من لا يتقن القراءة والكتابة، وإنما الأمي من لا يستخدم التكنولوجيا وبالتالي نستنتج أن متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص لم يؤثرا كثيرا على إجابات المبحوثين.



الشكل رقم 4: التمثيل البياني لاستخدام أفراد العينة لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية

[1]–القمة العالمية لمجتمع المعلومات، **مشروع إعلان المبادئ بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة**، الوثيقة– A (WSIS/PC–3/DT/6 (Rev.3)، تونس، 2005، ص:02.

[2]–ماهر عودة الشمايلة، محمود عزت اللحام، **المرجع سبق ذكره**، ص:98–99.

الجدول رقم 5: اللغة التي يستخدمها أفراد العينة أثناء تصفحهم لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
العربية	24	61.6	10	47.6	24	60	10	50	05	41.7	11	57.9	12	50	05	100
الفرنسية	11	28.2	08	38.1	11	27.5	08	40	05	41.7	06	31.6	09	37.5	00	00
الانجليزية	04	10.2	03	14.3	05	12.5	02	10	02	16.6	02	10.5	03	12.5	00	00
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يفضلون استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال باللغة العربية، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 61.6% من الذكور يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية 28.2% منهم يستخدمونها باللغة الفرنسية، بينما نجد 10.2% منهم يستخدمونها باللغة الإنجليزية، أما عند الإناث فنجد أن 47.6% منهن يستخدمن هذه التطبيقات باللغة العربية 38.1% منهن يستخدمنها باللغة الفرنسية، بينما نجد 14.3% منهن يستخدمنها باللغة الإنجليزية.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 60% من الأساتذة الباحثين يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية و27.5% منهم يستخدمونها باللغة الفرنسية.

بينما نجد 12.5% فقط يستخدمونها باللغة الإنجليزية، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 50% منهم يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية و40% منهم يستخدمونها باللغة الفرنسية، نجد 10% فقط يستخدمونها باللغة الإنجليزية.

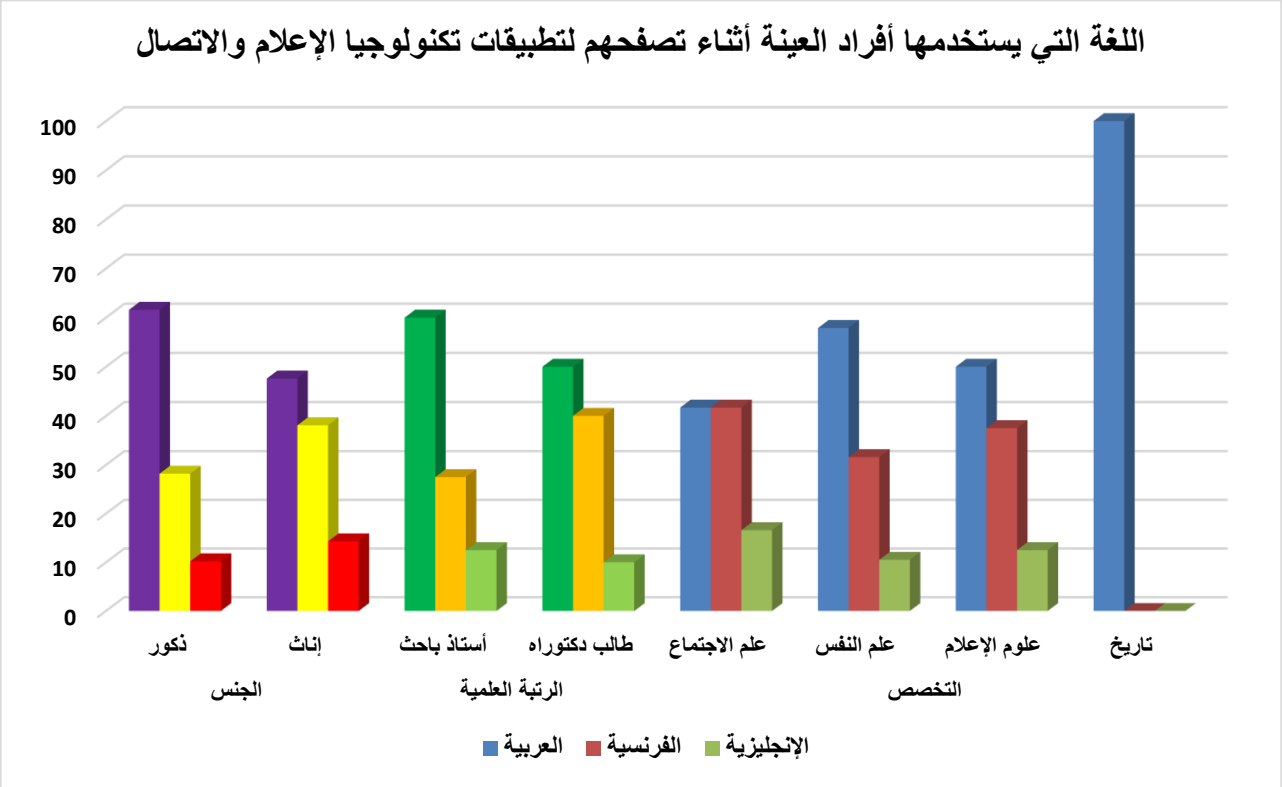
بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 41.7% من تخصص علم الاجتماع يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية ومثلها أي 41.7% منهم يستخدمونها باللغة الفرنسية، في حين أن 16.6% منهم يستخدمونها باللغة الإنجليزية.

أما تخصص علم النفس فنجد أن 57.9% منهم يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية و31.6% منهم يستخدمونها باللغة الفرنسية، بينما نجد 10.5% فقط يستخدمونها باللغة الانجليزية.

أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 50% منهم يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية، بينما 37.5% منهم يستخدمونها باللغة الفرنسية، في حين أن 12.5% منهم يستخدمونها باللغة الإنجليزية، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن كل أفراد هذه الفئة أي 100% منهم يستخدمون هذه التطبيقات باللغة العربية، وهذا راجع لكون طبيعة المعلومات المتعلقة بمادة التاريخ غالبا متوفرة باللغة العربية أكثر منها بأي لغة أخرى.

ويرجع هذا التباين في نسب استخدام اللغات لكون الجنس الأنثوي أكثر تحكما في اللغات الأجنبية مقارنة بالذكور، لذا نجدهم يركزون على مختلف اللغات عكس الذكور اللذين يميلون للغة العربية بشكل أكبر، أما في متغير الرتبة العلمية نظرا لكون الأجيال الجديدة من الباحثين وطلبة الدكتوراه متفتحين على اللغات الأجنبية أكثر من سابقيهم من الأساتذة

خصوصا في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية الذين يركزون على اللغة العربية كونها لغة التدريس وبالتالي أصبحت لغة البحث لديهم، أما في التخصص باعتبار ان اللغة العربية إحدى اللغات الأكثر انتشارا في العالم والاطلاع على ثقافات وحضارات وديانات الشعوب الأخرى وتعلمها[1] وبالتالي نستنتج انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كلا من متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص فيما يخص اللغة المستخدمة أثناء تصفحهم لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.



الشكل رقم 5: التمثيل البياني للغة التي يستخدمها أفراد العينة أثناء تصفحهم لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

[1]–أروى محمد ربيع، **توظيف وسائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها: دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، 2017، ص: 56.

الجدول رقم 6: الوسائل التي يستخدمها أفراد العينة في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
حاسوب	13	33.3	09	42.9	14	35	08	40	04	33.3	08	42.1	07	29.2	03	60
هاتف	24	61.5	12	57.1	24	60	12	60	06	50	11	57.9	17	70.8	02	40
المكتبة	02	5.1	00	00	02	5	00	00	02	16.7	00	00	00	00	00	00
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

يظهر من بيانات الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة يلجؤون إلى الهاتف النقال لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 65.5% من الذكور يستخدمون هذه التطبيقات عن طريق الهاتف 33.3% منهم يستخدمونها عن طريق الحاسوب، بينما نجد 5.1% فقط منهم يستخدمونها عن طريق المكتبة، أما عند الإناث فنجد أن 57.1% منهن يستخدمن هذه التطبيقات من خلال الهاتف و42.9% منهن يستخدمنها عن طريق الحاسوب، بينما نسجل غياب تام لفئة الإناث اللواتي يستخدمن هذه التطبيقات عن طريق المكتبة.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 60% من الأساتذة الباحثين يستخدمون هذه التطبيقات من خلال الهاتف النقال و35% منهم يستخدمونها من خلال الحاسوب، بينما نجد 5% فقط منهم يستخدمونها من خلال المكتبة، أما عند فئة طلبة

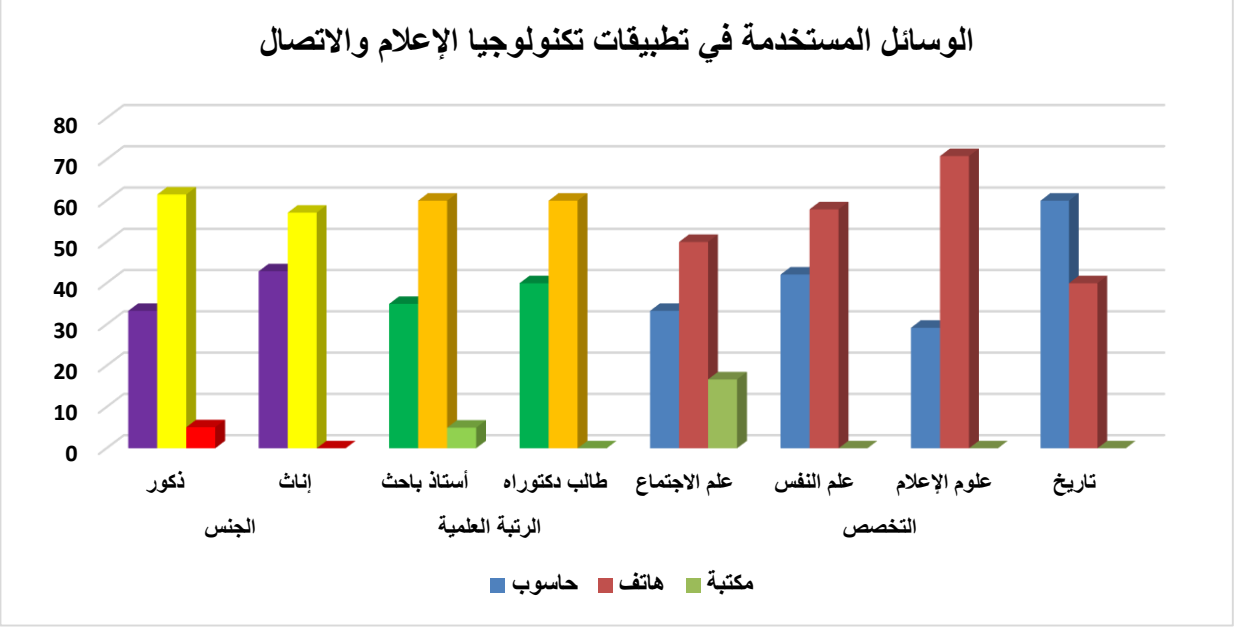
الدكتوراه فنجد أن 60% منهم يستخدمون هذه التطبيقات عبر الهاتف النقال و40% منهم يستخدمونها عبر الحاسوب، بينما نسجل غياب تام لفئة طلاب الدكتوراه الذين يستخدمون هذه التطبيقات عبر المكتبة.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 50% من تخصص علم الاجتماع يستخدمون هذه التطبيقات عن طريق الهاتف النقال، بينما 33.3% منهم يستخدمونها عن طريق الحاسوب، في حين أن 16.7% يستخدمون التطبيقات من خلال المكتبة، أما تخصص علم النفس فنجد أن 57.9% منهم يستخدمون هذه التطبيقات عبر الهاتف و42.1% منهم يستخدمونها عبر الحاسوب، بينما نسجل غياب تام للفئة التي تستخدم هذه التطبيقات عن طريق المكتبة، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 70.8% منهم يستخدمون هذه التطبيقات عبر الجوال، بينما 29.2% منهم يستخدمونها عبر الحاسوب، مع تسجيل غياب لمن يستخدمونها عبر المكتبة، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 60% منهم يستخدمون هذه التطبيقات من خلال الحاسوب، و40% منهم يستخدمونها عبر الهاتف النقال، مع تسجيل غياب لمن يستخدمونها عبر المكتبة، وتأتي هذه النتائج لتأكد على الدور الذي بات يشغله الهاتف النقال في حياة الناس بشكل عام والهيئة التدريسية بالجامعة بشكل خاص، حيث أصبح لا يستغنى عليه في مختلف الأنشطة التي يقوم بها بما في ذلك البحث العلمي.

وعلى ضوء النتائج السابقة الذكر نستنتج أن غالبية أفراد العينة من كلا متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص، يفضلون الهاتف لاستخدامهم تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويعود ذلك إلى ما توفره هذه الأجهزة من خدمات وخصائص كحجمه الذي يساعد على حمله دائما وسهولة استعماله، كما يساعد أفراد العينة في الولوج الى تطبيقات تكنولوجيا

الإعلام والاتصال المتنوعة، كما نجد أن معظم أجهزة الهواتف الذكية تتميز بخاصية تحديد الزمان والمكان[1].

كما تم استخدام الحاسوب سجل ثاني نسبة في استخدام أفراد العينة تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبرها سواءا إناثا أو ذكورا أو من كل أساتذة والدكاترة الباحثين أو من كل التخصصات المذكورة أعلاه، وذلك لأنهم يحتاجونه في دراستهم وبحوثهم وأعمالهم في التركيب والإخراج لتميزها بكبر شاشتها مما يساعدهم أكثر من الهاتف، كما نجد في فئة تخصص التاريخ التي تشذ عن هذه القاعدة وهذا نظرا لكون أساتذة التاريخ غالبا كبار في السن وغير ملمين بالهواتف الذكية، بل يغلبون استخدام الحواسيب في أنشطتهم البحثية.



الشكل رقم 6: التمثيل البياني للوسائل التي يستخدمها أفراد العينة في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

[1]– Hugh brooks، Ravi Gopta،(ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح)، **وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص:70.

الجدول رقم 7: إطلاع أفراد العينة على التحديثات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المتغير / البدائل / الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	26	70.3	14	60.9	28	70	12	60	05	55.5	08	50	11	64.7	02	50
لا	11	29.7	09	39.1	12	30	08	40	04	44.5	08	50	06	35.3	02	50
المجموع	37	100	23	100	40	100	20	100	09	100	16	100	17	100	04	100

يظهر من بيانات الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة ملمون بالتحديثات التي تطرأ على تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 70.3% من الذكور مطلعون على هذه التعديلات والتحديثات، بينما 29.7% منهم غير مطلعين على التحديثات، أما عند الإناث فنجد أن 60.9% منهن على دراية واطلاع بمختلف التحديثات التي تطرأ على مختلف التطبيقات، بينما 39.1% منهن غير مطلعين على التحديثات.

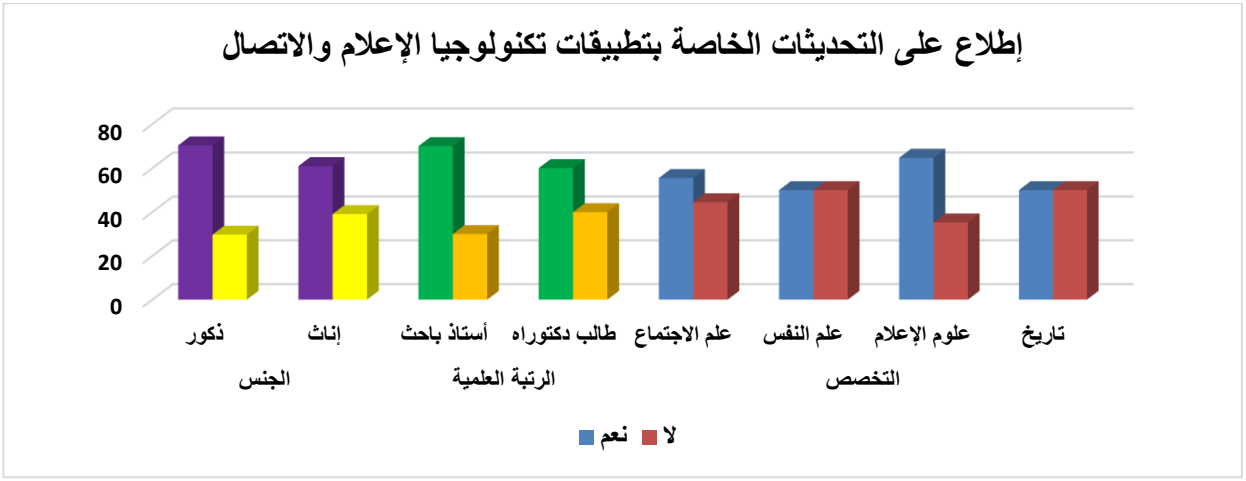
أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 70% من الأساتذة الباحثين مطلعون على هذه التعديلات والتحديثات، في حين أن 30% منهم غير مطلعين على التحديثات، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 60% منهم يواكبون مستجدات وتحديثات مختلف التطبيقات، بينما 40% منهم نجدهم غير مطلعين على التحديثات.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 55.5% من تخصص علم الاجتماع ملمون بالتحديثات التي تطرأ على التطبيقات، بينما 45.5% منهم غير مطلعين على التحديثات، أما تخصص علم النفس فنجد أن 50% منهم مطلعون على التحديثات، ومثلها أي 50% منهم غر مطلعين عليها، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 64.7% منهم مواكبون للتحديثات التي تطرأ على التطبيقات، بينما 35.3% منهم لا يواكبون التحديثات التي تمس مختلف التطبيقات، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 50% منهم ملمون بالتحديثات التي تطرأ على التطبيقات، بينما 50% منهم غير مطلعين على التحديثات.

وعلى ضوء النتائج السابقة الذكر حول إطلاع أفراد العينة على التحديثات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، نستنتج أن متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص لم يؤثرا كثيرا على إجابات المبحوثين.

فنجد أن أفراد العينة مطلعين على التحديثات الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع فارق في النسب وهذا يدل على أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ذات أهمية بالغة في المجتمع وخاصة الجامعات وذلك بالدور الذي لعبته تطبيقاتها في إثراء أفراد العينة من معلومات وأفكار مختلفة حول مختلف البحوث العلمية.

في حين سجلنا فروق في إجابات المبحوثين حسب متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص فيما يخص عدم اطلاع افراد العينة حول تحديثات الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا راجع الى عدم اهتمامهم الكبير حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك لتوسعها الذي اخذ سبل كثيرة.



الشكل رقم 7: التمثيل البياني لاطلاع أفراد العينة على التحديثات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الجدول رقم 8: آراء أفراد العينة حول ما توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث.

المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الوقت	09	23	05	23.8	11	25.6	03	17.6	04	33.3	02	10.5	08	33.3	00	00
الجهد	17	43.7	14	66.7	21	48.8	10	58.8	08	66.7	10	52.6	09	37.5	04	80
جودة البحث	13	33.3	02	9.5	11	25.6	04	23.5	00	00	07	36.8	07	29.2	01	20
المجموع	39	100	21	100	43	100	17	100	12	100	19	100	24	100	05	100

يظهر من بيانات الجدول أعلاه أن هناك تباين في استجابات أفراد العينة حول ما توفره تطبيقات تكنولوجي الإعلام والاتصال للباحثين، فحسب متغير **الجنس** نجد أن

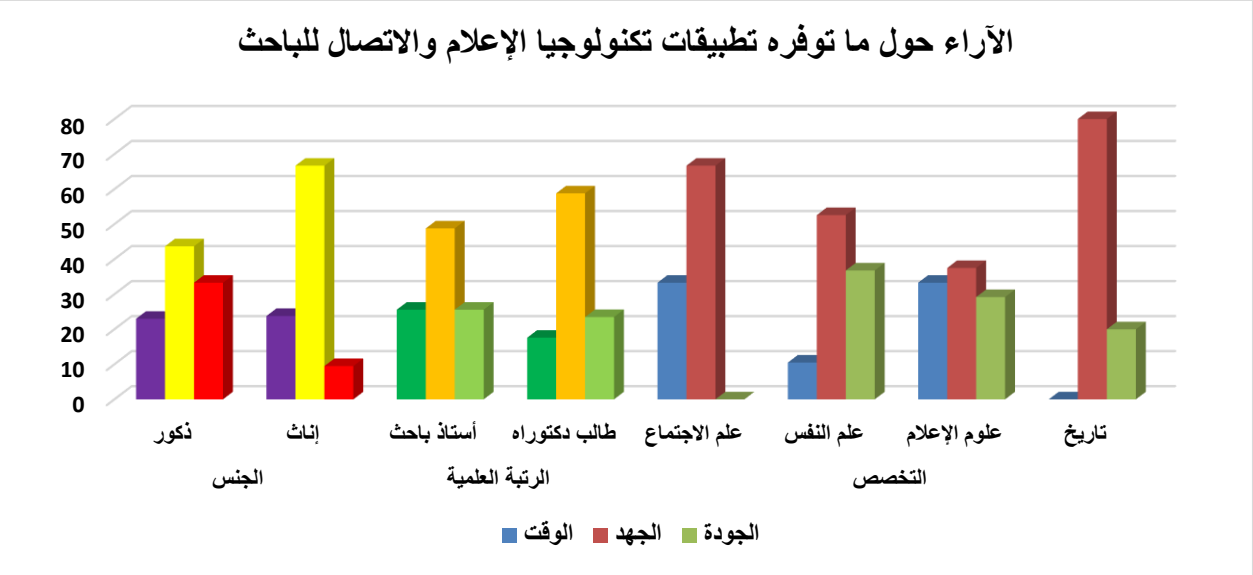
43.7% من الذكور يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 33.3% منهم يجدون أنها تحقق جودة البحث، في حين نجد أن23% منهم يرون أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث، أما لدى الإناث فنجد أن 66.7% منهن يجدن أنها تقتصد الجهد، بينما 23.8% منهن يجدن أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث، في حين نجد أن 9.5% منهن يرين أنها تحقق جودة البحث.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 48.8% من الأساتذة الباحثين يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 25.6% منهم يجدون أنها تحقق جودة البحث، ومثلها أي 25.6% منهم يرون أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 58.8% منهم يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 23.5% منهم يجدون أنها تحقق جودة البحث، في حين أن 17.6% منهم يرون أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث.، بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 66.7% من تخصص علم الاجتماع يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 33.3% منهم يجدون أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث، مع تسجيل الغياب التام لدورها حسبهم في تحقق جودة البحث، أما تخصص علم النفس فنجد أن 52.6% منهم يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 36.8% منهم يجدون أنها تحقق جودة البحث، في حين أن 10.5% منهم يجدون أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 37.5% منهم يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 33.3% منهم يجدون أنها تختزل وتوفر الوقت للباحث، في حين أن 29.2% منهم يجدون أنها تحقق جودة البحث، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 80% منهم يجدون أنها تقتصد الجهد، بينما 20% منهم يجدون أنها تحقق جودة البحث.، من خلال نتائج الجدول السابق نستنتج انه هناك تماثل في إجابات المبحوثين من كلا متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص فيما يتعلق بالجهد الذي توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث وهذا راجع الى كمية المعلومات المتوفرة على كل تطبيقاتها بالإضافة سهولة الحصول عليها في أي مكان وزمان ولا تسبب المشقة والتعب للباحث بل تفتح له آفاق تجعله يتحصل على المعلومة والفكرة

المراد الحصول عليها في الحين وبجودة عالية. أما فيما يخص جودة البحث التي توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث حسب آراء أفراد العينة هناك تماثل في إجاباتهم وهذا راجع الى كونها أن أي معلومة تهمش لصاحبها أو قائلها وذكر مصدرها.

كما أكد الدكتور بسام أحمد الشريف في مقابلتنا معه: أن الاعتماد على الرقمنة ساهم بالتأكيد في جودة النشر حيث يمكن معرفة أي مقال ورد الى المجلة ان كان تم نشره من قبل، وهذا الأمر لم يكن ليتحقق في المعالجة التقليدية[1].

كما أوضحت دراسة بن عبد الحفيظ لطيفة وحميدا تني ندى حول أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التعليمية من خلال سهولة نقل المعلومات في المرتبة الأولى وهذا يؤكد أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساهم بشكل كبير للباحث في زيادة الأفكار والمعلومات البحثية[2].



الشكل رقم 8: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول ما توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث.

[1]–بسام أحمد الشريف، مقابلة شخصية، مسؤول النشر ورئيس تحرير مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية، 03 ماي 2024 الساعة : 11.30

[2]–بن عبد الحفيظ لطيفة، حميدا تني ندى، **مساهمة تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير العملية التعليمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2021.

المحور الثالث: تحليل بيانات المحور الثالث الخاص بآليات توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية:

الجدول رقم 9: آراء أفراد العينة حول استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
التزويد بالمعلومات	28	71.8	16	76.2	30	75	14	70	10	83.4	15	78.9	16	66.6	03	60
النشر	08	20.5	02	9.5	06	15	04	20	01	8.3	03	15.8	04	16.7	02	40
السرقة العلمية	03	7.7	03	14.3	04	10	02	10	01	8.3	01	5.3	04	16.7	00	00
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون أن استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال يساهم في التزويد بالمعلومات، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 71.8% من الذكور يرون أنها تزودهم بالمعلومات، بينما 20.5% منهم يجدون أنها تساعد على النشر، في حين نجد 7.7% يرون أنها تحد من السرقة العلمية، أما عند الإناث فنجد أن 76.2% منهن يرين أنها تزودهن بالمعلومات، بينما 14.3% منهن يجدن أنها تحد من السرقة العلمية، في حين نجد 9.5% يرين أنها تساعد على النشر.

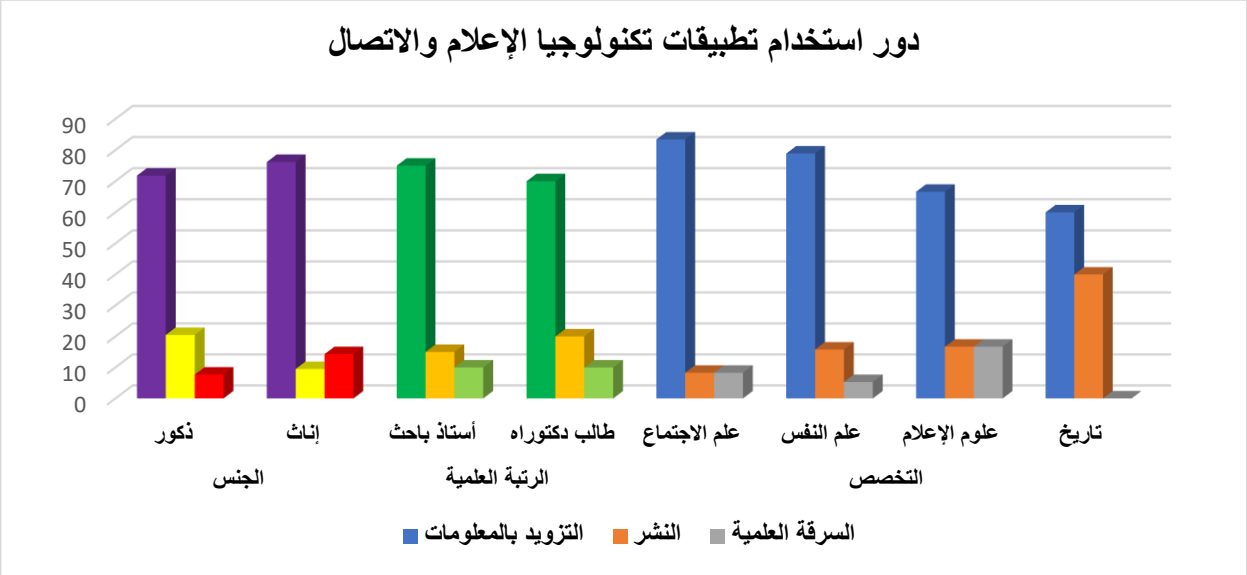
أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 75% من الأساتذة الباحثين يرون أنها تزودهم بالمعلومات، بينما 15% منهم يجدون أنها تساعد على النشر، في حين نجد 10% يرون أنها تحد من السرقة العلمية، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 70% منهم

يرون أنها تزودهم بالمعلومات، بينما 20% منهم يجدون أنها تساعد على النشر، في حين نجد 10% يرون أنها تحد من السرقة العلمية.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 83.4% من تخصص علم الاجتماع يرون أن استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال يساهم في التزويد بالمعلومات، بينما 8.3% منهم يجدون أنها تساعد على النشر ومثلها أي 8.3% يرون أنها تحد من السرقة العلمية، أما تخصص علم النفس فنجد أن 78.9% منهم يرون أنها تزودهم بالمعلومات، بينما 15.8% منهم يجدون أنها تساعد على النشر، في حين نجد 5.3% يرون أنها تحد من السرقة العلمية، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 66.6% منهم يرون أنها تزودهم بالمعلومات، بينما 16.7% منهم يجدون أنها تساعد على النشر، ومثلها أي 16.7% يرون أنها تحد من السرقة العلمية، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 60% منهم يجدون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال يساهم في التزويد بالمعلومات، بينما 40% منهم يجدون أنها تساعد على النشر، مع تسجيل غياب لدورها في الحد من السرقة العلمية.

ومن خلال نتائج الجدول يتضح لنا انه هناك تماثلا في الإجابات عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص بالنسبة الى استخدام أفراد العينة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تساعد في التزويد بالمعلومات، الا انه سجلنا اختلافا بالنسبة استخدام أفراد العينة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تساعد في النشر وكذلك السرقة العلمية، وهذا راجع الى أن هناك تباين من شخص الى آخر ومن رتبة الى أخرى وكذلك اختلاف في التخصصات، وتساعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال الباحثين على دراستهم وتطوير مدركاتهم في مجال البحث العلمي اذ تعتبر مصدرا هاما للمعلومات التي يتم توافرها بشكل مستمر

حول شتى الموضوعات[1]، اما فيما يخص انها تساعد على السرقة العلمية وذلك انها فضاء واسع وتعدد المعلومات فيها لذا وجب على الباحث الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.



الشكل رقم 9: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول استخدامات تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الجدول رقم 10:آراء أفراد العينة حول الاطلاع على القرار رقم1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية

المتغير / البدائل / الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	30	76.9	16	76.2	34	85	12	60	11	91.7	15	78.9	15	62.5	05	100
لا	09	23.1	05	23.8	06	15	08	40	01	8.3	04	21.1	09	37.5	00	00
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

[1]-عادل عبد الصادق، **الفضاء الالكتروني والديمقراطية بين التحولات والتحديات**، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مصر، 2012، ص:40.

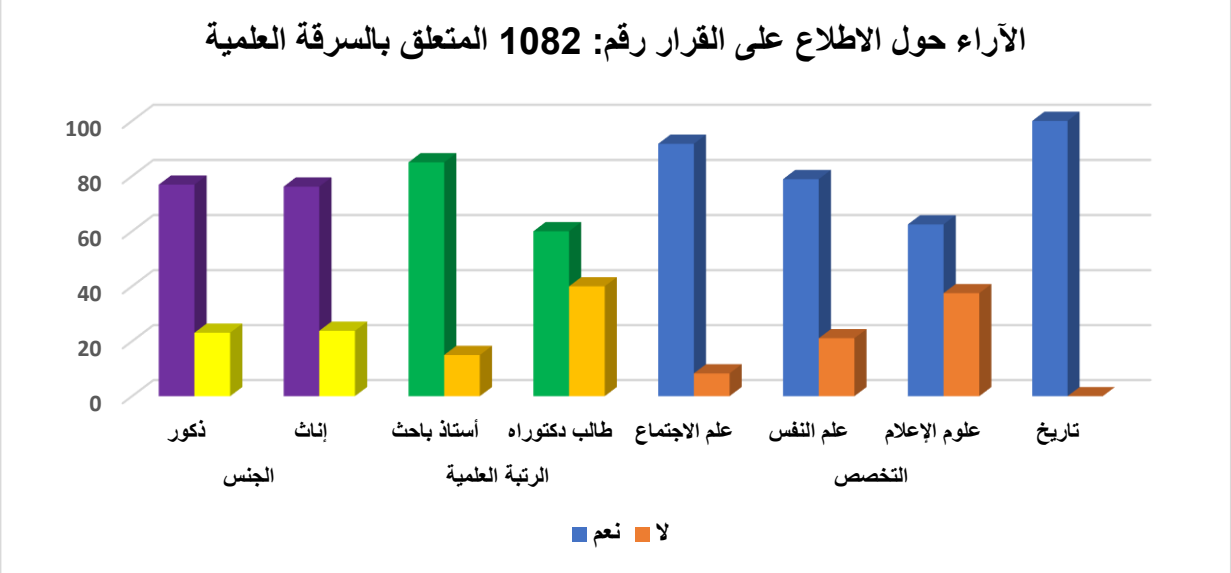
من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ حسب متغير **الجنس** نجد أن 76.9% من الذكور مطلعون على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية، بينما 23.1% منهم لا يعلمون بفحوى القرار، أما عند الإناث فنجد أن 76.2% منهن مطلعات فعلا على القرار، بينما 23.8% منهن لا يعلمن بفحوى القرار.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 85% من الأساتذة الباحثين مطلعون على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية، بينما 15% منهم فقط لا يعلمون بفحوى القرار، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 60% منهم مطلعون على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية، بينما 40% منهم غير مطلعين على القرار.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 91.7% من تخصص علم الاجتماع مطلعون على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية، بينما 8.3% منهم فقط لا يعلمون بفحوى القرار، أما تخصص علم النفس فنجد أن 78.9% منهم مطلعون على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية، بينما 21.1% منهم فقط غير مطلعين على القرار، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 62.5% منهم مطلعون على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية، بينما 37.5% منهم غير مطلعين على القرار، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 100% منهم مطلعون تماما على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة على دراية بالقرار 1082 والمتعلق بالحد من السرقة العلمية، وهذا راجع الى أنها فئة لابد لها من معرفة هذا القرار من اجل توصية الفئات الأخرى والطلبة والباحثين المقبلين على البحوث العلمية، وباعتبارهم فئة تتميز بالمستوى التعليمي الوافي لابد من معرفتهم بهذا القرار، وتأتي هذه الدراية بمختلف القرارات المتعلقة بالتطبيقات التكنولوجية المساهمة في الحد من السرقة العلمية بعد

الإجراءات التي تبنتها الوزارة الوصية في هذا الشأن وإدخالها جملة من التطبيقات التي تمكن من الكشف عن نسب الاقتباس من مختلف المصادر والمراجع العلمية، سواءا ما تعلق منها بالنشر في المجلات، أو الإشعار على الأطروحات والرسائل الجامعية.



الشكل رقم 10: التمثيل البياني آراء أفراد العينة حول الاطلاع على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية.

الجدول رقم 11: آراء أفراد العينة حول التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082:

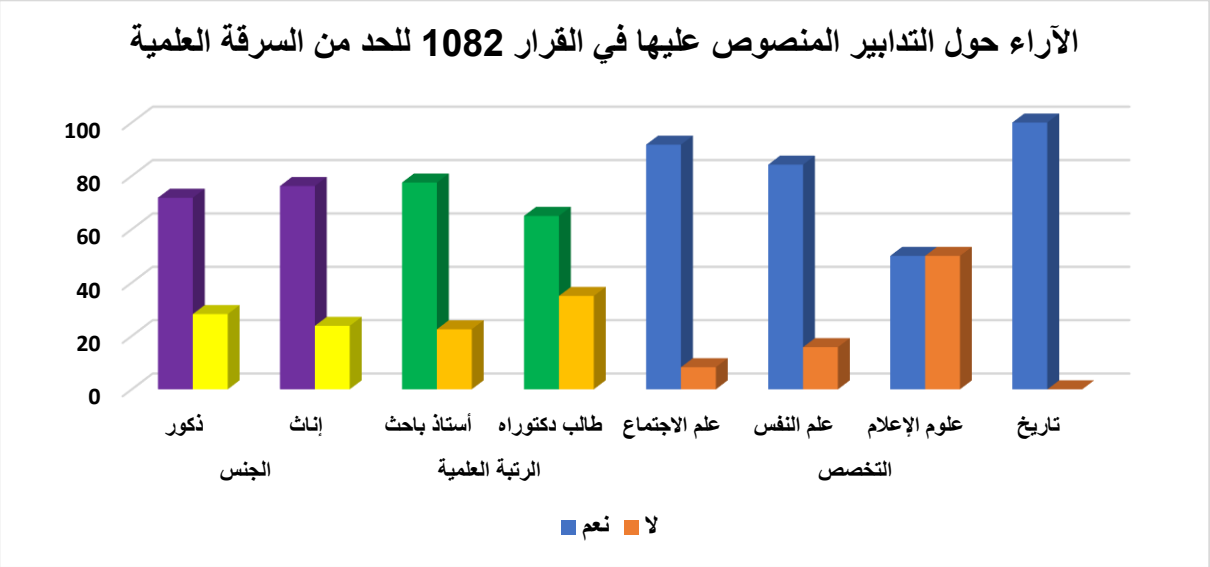
المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	28	71.8	16	76.2	31	77.5	13	65	11	91.7	16	84.2	12	50	05	100
لا	11	28.2	05	23.8	09	22.5	07	35	01	8.3	03	15.8	12	50	00	00
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ حسب متغير **الجنس** نجد أن 71.8% من الذكور يجدون أن التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية، بينما 28.2% منهم يرون أنها لا تحقق الغاية المطلوبة وهي الحد من السرقة العلمية، أما عند الإناث فنجد أن 76.2% منهن يرين أن هذه التدابير كفيلة بالحد من السرقة العلمية، بينما 23.8% منهن يجدنها غير مجدية.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 77.5% من الأساتذة الباحثين يجدون أن التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية، بينما 22.52% منهم يرون أنها لا تحقق الغاية المطلوبة وهي الحد من السرقة العلمية، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 65% يرون أن هذه التدابير كفيلة بالحد من السرقة العلمية، بينما 35% منهم يجدونها غير مجدية ولا تحقق المرجو منها.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 91.7% من تخصص علم الاجتماع يجدون أن التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية، بينما 8.3% منهم يرون أنها لا تحقق الغاية المطلوبة وهي الحد من السرقة العلمية، أما تخصص علم النفس فنجد أن 84.2% منهم يرون أن هذه التدابير كفيلة بالحد من السرقة العلمية، بينما 15.8% منهم يجدونها غير مجدية ولا تحقق المرجو منها، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 50% منهم يرون أن هذه التدابير كفيلة بالحد من السرقة العلمية، ومثلها أي 50% منهم يجدونها غير مجدية ولا تحقق المرجو منها، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 100% منهم يجدون أن التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية، ويأتي هذا الموقف تجاه التدابير المنصوص عليها في هذا القرار.

وعلى ضوء نتائج السابقة الذكر التي تخص الآراء حول التدابير المنصوص عليها في القرار 1082 للحد من السرقة العلمية، نستنتج انه هناك تماثل في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص، لكونها استطاعت الكشف عن نسبة الاقتباس المسموح بها، وآليات الإحالة للمادة العلمية المقتبسة، وغيرها من التدابير، وهذا ما وضحه الدكتور بسام أحمد الشريف: أن التدابير الجديدة في مجال السرقة العلمية أدت الى حد كبير جدا من السرقة العلمية، لأنها أتاحت لرئيس التحرير معرفة كل ما يتعلق بالمقال، ومن أين استقى صاحب المثال مضمون البحث الخاص به، وعليه ليتجرأ أي باحث مستقبلا على السرقة العلمية[1].



الشكل رقم 11: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082للحد من السرقة العلمية.

[1]–بسام أحمد الشريف، **المرجع سبق ذكره.**

الجدول رقم 12: آراء أفراد العينة حول نسبة الاقتباس المنصوص عليها في القرار رقم: 1082

المتغير / البدائل / الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تخفيض	07	17.5	06	30	06	15	07	35	03	25	03	15.8	05	20.8	02	40
الإبقاء	23	57.5	06	30	19	47.5	10	50	05	41.7	11	57.9	13	54.2	00	00
رفع	05	12.5	03	15	08	20	00	00	03	25	03	15.8	02	8.3	00	00
منح الصلاحية	05	12.5	05	25	07	17.5	03	15	01	8.3	02	10.5	04	16.7	03	60
المجموع	40	100	20	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

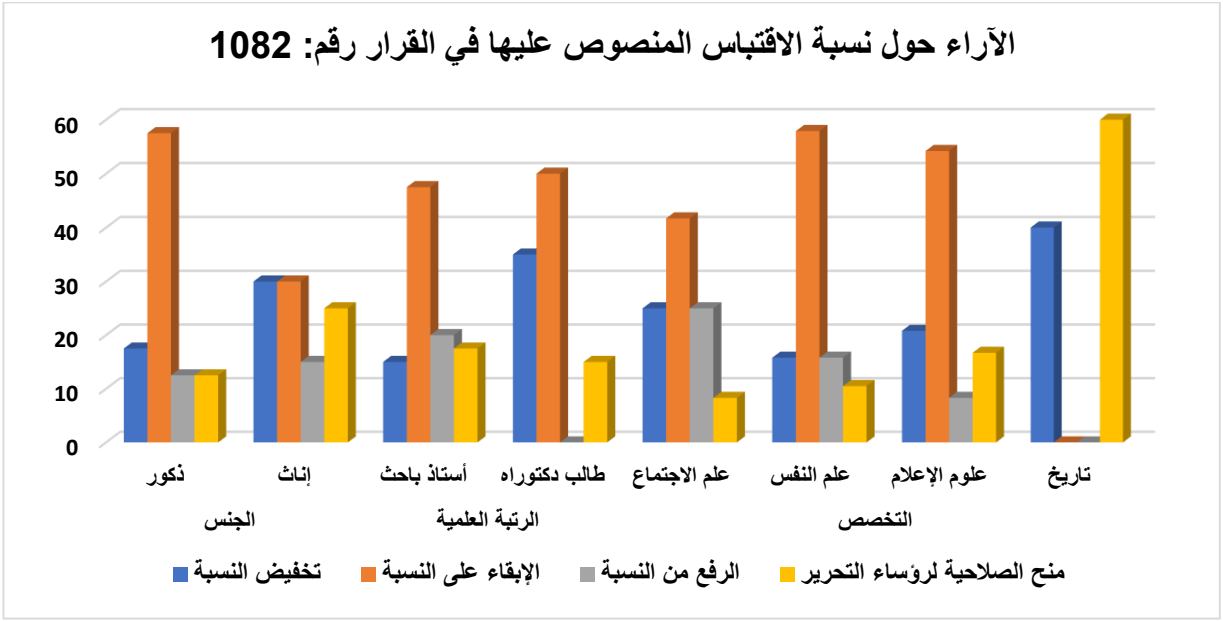
من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في استجابات أفراد العينة حول نسبة الاقتباس المنصوص عليها في القرار رقم: 1082، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 57.5% من الذكور يرون أنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، بينما 17.5% منهم يجدون أنه يفضل تخفيضها، في حين نجد 12.5% يرون أنه يجب الرفع من هذه النسبة، ومثلها أي 12.5% يرون أنه من الأفضل ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، أما عند الإناث نجد أن 30% منهن يرين أنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، ومثلها أي 30% منهن يجدن أنه يفضل تخفيضها، في حين نجد 25% يرين أنه يجب ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، بينما 15% يرين أنه من الأفضل زيادة ورفع هذه النسبة.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 47.5% من الأساتذة الباحثين يرون أنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، بينما 20% منهم يجدون أنه يفضل رفع وزيادة هذه النسبة، في حين نجد 17.5%يفضلون ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار،بينما 15% يرون أنه من الأفضل تخفيض وتقليص هذه النسبة، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 50% منهم يرونأنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، بينما 35% منهم يجدون أنه يفضل تخفيض وتقليص هذه النسبة، في حين نجد 15% يفضلون ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، مع تسجيل غياب مقترح خفض أو التقليل من النسبة لدى هذه الفئة من أفراد العينة.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 41.7% من تخصص علم الاجتماع يرون أنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، بينما 25% منهم يجدون أنه يفضل تخفيضها، ومثلها أي25% يرون أنه يجب الرفع من هذه النسبة، بينما 8.3% يرون أنه من الأفضل ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، أما تخصص علم النفس فنجد أن 59.9% منهم يرون أنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، بينما 15.8% منهم يجدون أنه يفضل تخفيضها، ومثلها أي15.8% يرون أنه يجب الرفع من هذه النسبة، بينما 10.5% يرون أنه من الأفضل ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 54.2% منهم يرون أنه يفضل المحافظة على النسبة المنصوص عليها في القرار وهي 30%، بينما 20.8% منهم يجدون أنه يفضل خفض هذه النسبة، في حين نجد أن16.7% يرون أنه من الأفضل ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، بينما 8.3% يرون أنه يجب الرفع من هذه النسبة، وأخيرا

تخصص تاريخ فنجد أن 60% منهم يجدون من الأفضل ترك ومنح الصلاحية لرؤساء التحرير لاتخاذ هذا القرار، بينما 40% منهم يجدون أنه يفضل تخفيضها.

من الجدول السابق أعلاه يتضح لنا ان هناك فروقات في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص بالنسبة الى إبقاء الاقتباس المنصوص الذي جاء به القرار رقم 1082 وهذا راجع الى ان أفراد العينة تساهم بشكل كبير في المجتمع لتوصيل التهميش الخاص بالبحوث العلمية، أما فيما يخص منح الصلاحية والرفع لكون ان أفراد العينة تهتم بالبحوث العلمية باعتباره ان قاعدة تهتم الجامعات، وان التقدم الحضاري عند الشعوب يرتبط بانتشار التعليم والتعلم في أسس البحث العلمي داخل بنية المجتمع، كما يوفر الأمان للباحث لكي يحفزه على الإبداع[1].



الشكل رقم 12: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول نسبة الاقتباس المنصوص عليها في القرار رقم: 1082.

[1]–محمد جاسم العبيدي، ألاء محمد العبيدي، **طرق البحث العلمي**، ط1، ديبونو للطباعة والنشر، الأردن، 2010، ص:11.

الجدول رقم 13: آراء أفراد العينة حول أنواع برامج كشف الانتحال المتاحة

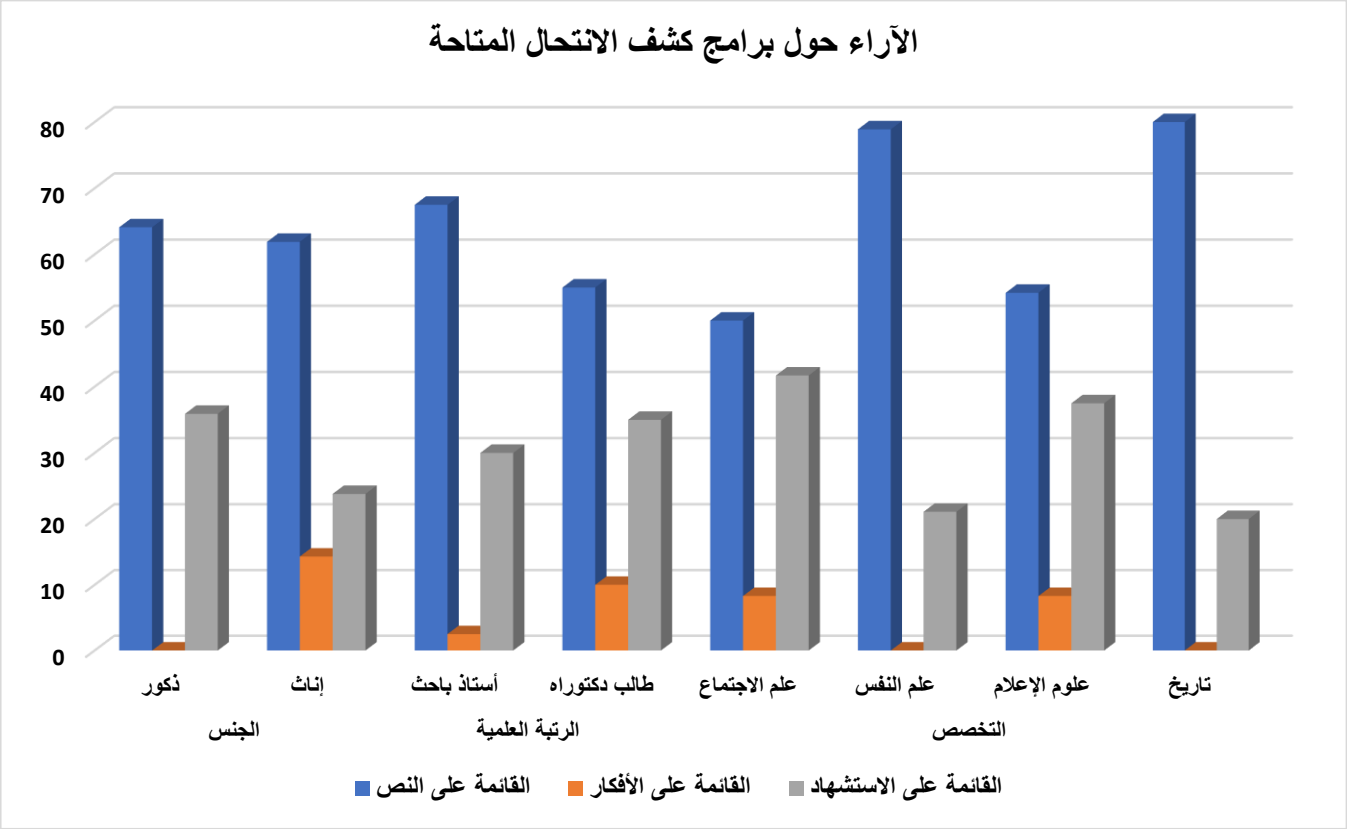
المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
القائمة على النص	25	64.1	13	61.9	27	67.5	11	55	06	50	15	78.9	13	54.2	04	80
القائمة على الأفكار	00	00	03	14.3	01	2.5	02	10	01	8.3	00	00	02	8.3	00	00
القائمة على الاستشهاد	14	35.9	05	23.8	12	30	07	35	05	41.7	04	21.1	09	37.5	01	20
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون أن برامج الكشف عن الانتحال القائمة على النص هي أكثر البرامج المستعملة من قبلهم، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 64.1% من الذكور يرون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 35.9% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة، أما عند الإناث فنجد أن 61.9% منهن يرين أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 23.8% منهن يجدن أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة، في حين أن 14.3% منهن يجدن أن البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 67.5% من الأساتذة الباحثين يرون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 30% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة،في حين نجد 2.5% يرون أن البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 55% منهم يرون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 35% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة،في حين نجد 10%فقط يجدون أن البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 50% من تخصص علم الاجتماع يرون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 41.7% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة،في حين نجد 8.3% يرون أن البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة، أما تخصص علم النفس فنجد أن 78.9% منهم يرون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 21.1% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة،مع تسجيل غياب للتوجه نحو البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 54.2 منهم يرون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 37.5% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة،في حين نجد 8.3% يرون أن البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 80% منهم يجدون أن البرامج القائمة على النص هي الأكثر البرامج المتاحة، بينما 20% منهم يجدون أن البرامج القائمة على الاستشهاد هي أكثر البرامج المتوفرة،مع تسجيل أي فرد من العينة يرى أن البرامج القائمة على الأفكار هي البرامج المتاحة.

من خلال النتائج السابقة الذكر يتضح لنا ان هناك تماثل في إجابات افراد العينة حول برامج كشف الانتحال المتاحة عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص، وهذا راجع الى ان تباين البرامج الموجودة في الجامعات والمطبقة، حيث نجد في المرتبة الأولى من البرامج للكشف عن الانتحال برنامج القائم على النص وذلك ان الباحث يأخذ ما هو موجود دون تغيير او إضافة مع ذكر المصدر.



الشكل رقم 13:التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول أنواع برامج كشف الانتحال المتاحة.

الجدول رقم 14: آراء أفراد العينة حول أدوات إدارة المراجع الشائعة التي يتعاملون بها

المتغير / بدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
Hendely	09	23.1	04	19	11	26.8	02	10.5	04	33.3	03	15.8	04	16.7	02	40
Zotero	23	59.1	13	62	24	58.6	12	63.1	06	50	15	78.9	12	50	03	60
Endnote	07	17.8	04	19	06	14.6	05	26.4	02	16.7	01	5.3	08	33.3	00	00
المجموع	39	100	21	100	41	100	19	100	12	100	19	100	24	100	05	100

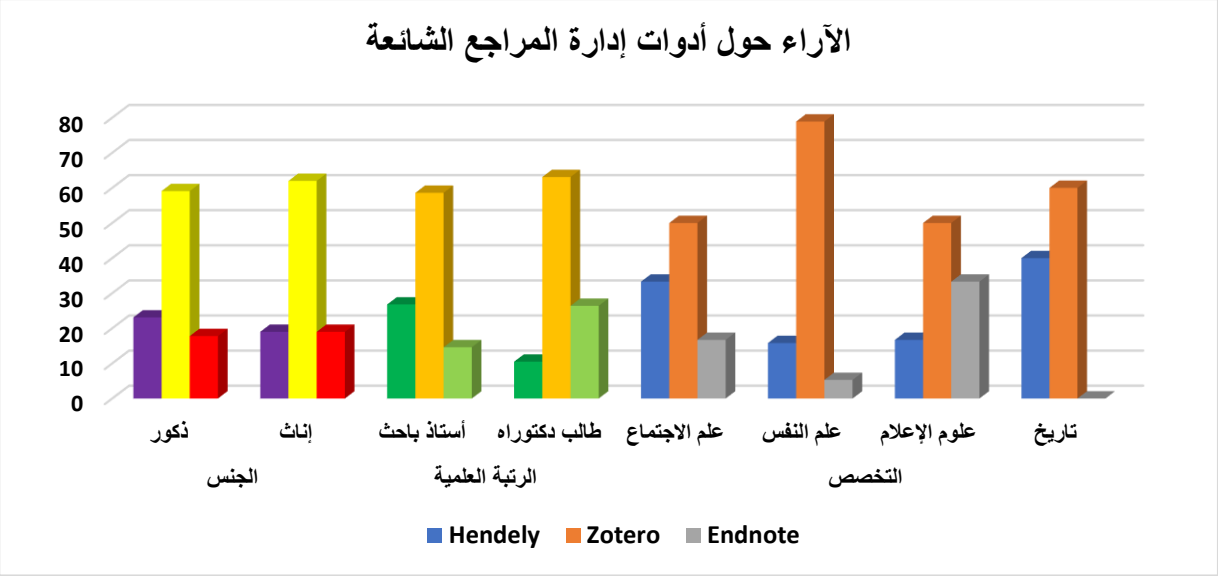
من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في آراء أفراد العينة حول أدوات إدارة المراجع الشائعة التي يتعاملون بها، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 59.1% من الذكور يرون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 23.1% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها استخداما، في حين أن 17.8% منهم يجدون أن برنامج Endnote هو أكثرها شيوعا واستخداما، أما عند الإناث فنجد أن 62% منهن يرين أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 19% منهن يجدن أن برنامج Hendely هو أكثرها استخداما، ومثلها أي 19% منهن يجدن أن برنامج Endnote هو أكثرها شيوعا واستخداما.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 58.6% من الأساتذة الباحثين يرون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 26.8% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها استخداما، في حين أن 14.6% منهم يجدون أن برنامج Endnote

هو أكثرها شيوعا واستخداما، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 63.1% منهم يرون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 26.4% منهم يجدون أن برنامج Endnote هو أكثرها استخداما، في حين أن 10.5% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها شيوعا واستخداما.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 50% من تخصص علم الاجتماع يرون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 33.3% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها استخداما، في حين أن 16.7% منهم يجدون أن برنامج Endnote هو أكثرها شيوعا واستخداما،أما تخصص علم النفس فنجد أن 78.9% منهم يرون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 15.8% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها استخداما، في حين أن 5.3% منهم يجدون أن برنامج Endnote هو أكثرها شيوعا واستخداما،أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 50 منهم يرون أن يرون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 33.3% منهم يجدون أن برنامج Endnote هو أكثرها استخداما، في حين أن 16.7% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها شيوعا واستخداما،وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 60% منهم يجدون أن برنامج Zotero هو أكثر البرامج شيوعا،بينما 40% منهم يجدون أن برنامج Hendely هو أكثرها استخداما، مع تسجيل غياب تام لاستخدام برنامج Endnote لدى هذه الفئة.

من الجدول أعلاه يتضح لنا ان هناك اختلافات حول أدوات إدارة المراجع الشائعة التي يتعاملون بها أفراد العينة، وذلك كون ان برنامج Zotero من البرامج التي تسهل على الباحث بحثه في إدارة المراجع والبيانات الببليوغرافية، كما انه مجاني التحميل ولا يتطلب مساحة كبيرة، أما برنامج Endnote فهو برنامج سعة تخزينه عالية ولكن وجب الدفع لتحميله، وعليه نستنتج انه لا توجد فروقات في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.



الشكل رقم 14: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول أدوات إدارة المراجع المتاحة.

الجدول رقم 15: آراء أفراد العينة حول مدى فعالية برامج كشف الانتحال

المتغير / بدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فعالة	10	25.7	01	4.8	09	22.5	02	10	04	33.3	04	21.1	01	4.5	00	00
متوسطة	29	74.3	20	95.2	31	77.5	18	90	08	66.7	15	78.9	21	95.5	05	100
غير فعالة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	22	100	05	100

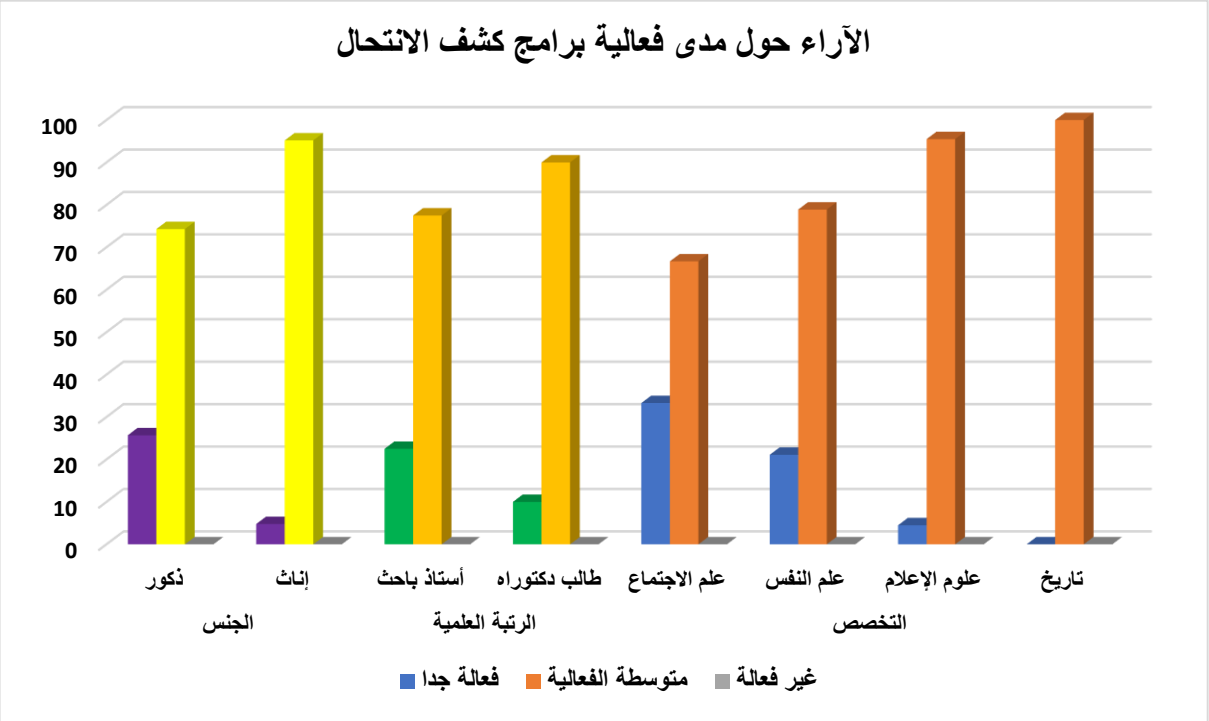
من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية آراء أفراد العينة تلتقي حول مدى فعالية برامج كشف الانتحال السالفة، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 74.3% من الذكور يرون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 25.7% منهم يجدون أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال، أما عند الإناث فنجد أن 95.2% منهن يرين هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 4.8% منهن يجدن أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 77.5% من الأساتذة الباحثين يرون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 22.5% منهم يجدون أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 90% منهم يرون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 10% منهم يجدون أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 66.7% من تخصص علم الاجتماع يرون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 33.3% منهم يجدون أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال، أما تخصص علم النفس فنجد أن 78.9% منهم يرون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 21.1% منهم يجدون أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال،أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 95.5% منهم يرون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، بينما 5.4% منهم يجدون أنها فعالة جدا في الكشف عن الانتحال، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 100% منهم يجدون أن هذه البرنامج متوسطة الفعالية في الكشف عن الانتحال، والملاحظ هنا أن جميع أفراد العينة وحسب مختلف المتغيرات نجد أنهم يغيبون فكرة عدم فعالية البرامج المستخدمة في الكشف عن الانتحال، فقد تراوحت الآراء وانقسمت حول هذه الفعالية بين المتوسطة والفعالة جدا.

من خلال النتائج السابقة الذكر الموضحة أعلاه نستنتج أن أغلب أفراد العينة يرون أن برامج كشف الانتحال متوسطة الفعالية، وذلك لكل برنامج وخصائصه وخوارزمياته، وان كل برنامج له مميزاته.

كما ذكر الدكتور بسام أحمد الشريف: أن التطبيقات ليست بديل ولكنها مكمل للحد من السرقة العلمية، وهي إضافة مهمة في هذا المجال، لان تجاوز السرقة العلمية يرجع للباحثين ولضميرهم أولا ثم تأتي هذه البرامج[1]، وبالتالي نستنتج متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص أثرا على إجابات المبحوثين.



الشكل رقم 15: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول فعالية البرامج المتاحة في الكشف عن الانتحال.

[1]–بسام أحمد الشريف، **المرجع سبق ذكره.**

المحور الرابع: تحليل بيانات المحور الرابع الخاص بالعوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية:

الجدول رقم 16: آراء أفراد العينة حول نسب السرقة العلمية بعد تطبيق القرار 1082:

المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
في تزايد	02	5.1	00	00	02	05	00	00	00	00	02	11.1	00	00	00	00
مستمرة	12	30.8	07	33.3	08	20	04	20	01	9.1	03	16.7	06	30	02	50
في تراجع	25	64.1	14	66.7	30	75	16	80	10	90.9	13	72.2	14	70	02	50
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	11	100	18	100	20	100	04	100

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يتفقون حول نسب السرقة العلمية بعد تطبيق القرار رقم: 1082، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 64.1% من الذكور يرون أنها في تراجع، بينما 30.8% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة، في حين نجد 5.1% يرون أنها في تزايد مما كانت عليه، أما عند الإناث فنجد أن 66.7% منهن يرين أن نسب السرقة العلمية في تراجع، بينما 33.3% منهن يجدن أنها ما تزال مستمرة.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 75% من الأساتذة الباحثين يرون أنها في تراجع، بينما 20% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة، في حين نجد 5% يرون أنها في تزايد مما كانت عليه،أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 80% منهم يرون أن نسب

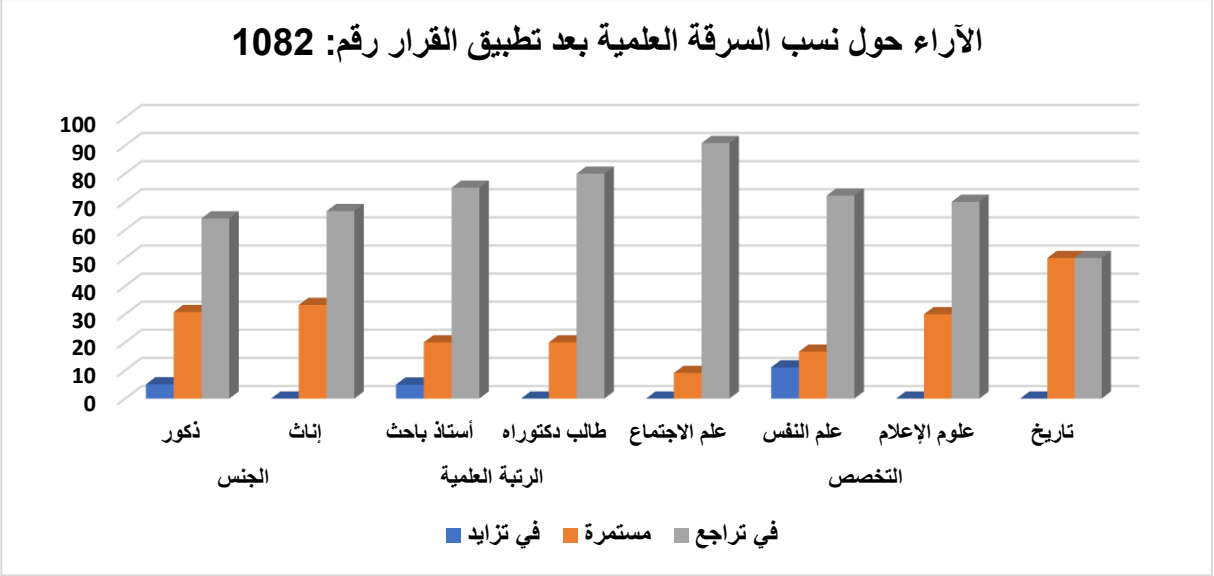
السرقة العلمية في تراجع مما كانت عليه قبل تطبيق القرار، بينما 20% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة مثلما كانت عليه قبل القرار.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 90.9% من تخصص علم الاجتماع يرون أنها في تراجع، بينما 9.1% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة، أما تخصص علم النفس فنجد أن 72.2% منهم يرون أنها في تراجع، بينما 16.7% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة، في حين نجد 11.1% يرون أنها في تزايد مما كانت عليه، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 70% منهم يرون أنها في تراجع، بينما 30% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة مثلما كانت عليه قبل تطبيق القرار، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 50% منهم يجدون أن السرقة العلمية في تراجع بعد دخول القرار حيز التنفيذ، بينما 50% منهم يجدون أنها ما تزال مستمرة، مع تسجيل غياب شبه تام لآراء أفراد العينة حول تزايد ظاهرة السرقة العلمية بعد دخول القرار رقم: 1082 حيز التنفيذ.

من خلال نتائج الجدول الموضحة أعلاه نستنتج أن يوجد تماثل مع فروق في نسب إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص حيث يرون أن نسبة السرقة العلمية في تراجع بعد تطبيق القرار رقم 1082 وهذا دليل على نجاعة وفعالية القرار ولو نسبيا في الحد أو التقليل من انتشار ظاهرة السرقة العلمية، كما أن تطبيقه سيزيد من مكانة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

غير أن الدكتور بسام أحمد الشريف أكد أن برنامج كشف السرقة العلمية ساعد بشكل كبير في عمل رؤساء التحرير وقلل من أعباء وضغط المقالات، كون هذا التطبيق يعفي رئيس التحرير من تهم التغاضي عن السرقة العلمية[1].

[1]–بسام أحمد الشريف، **المرجع سبق ذكره.**



الشكل رقم 16: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول نسب السرقة العلمية بعد تطبيق القرار 1082

الجدول رقم 17: آراء أفراد العينة حول أكثر العوائق تأثيرا على التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية.

المتغير / البدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أخلاقيات الباحث	28	71.8	13	61.9	27	67.5	14	70	08	66.6	16	84.2	15	62.5	02	40
التحكم في تقنيات الاتصال	04	10.2	05	23.8	05	12.5	04	20	02	16.7	02	10.5	04	16.7	01	20
مناخ النشر	07	17.9	03	14.3	08	20	02	10	02	16.7	01	5.3	05	20.8	2	40
المجموع	39	100	21	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

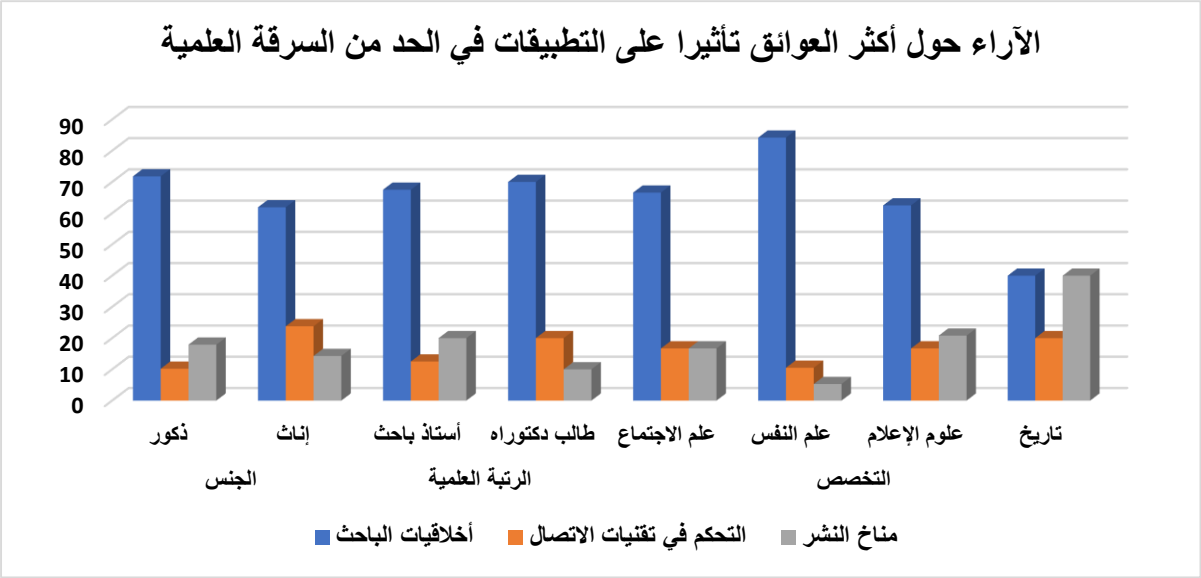
من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ حسب متغير **الجنس** نجد أن 71.8% من الذكور يرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 17.9% منهم يجدون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات، في حين نجد 10.2% منهم يرون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال،أما عند الإناث فنجد أن 61.9% منهن يرين أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 23.8% منه نجدن أن درجة التحكم في تقنيات الاتصال هي أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات، في حين نجد 14.3% منهن يرين أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات تتمثل في مناخ النشر.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 67.5% من الأساتذة الباحث ينيرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 20% منهم يجدون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات، في حين نجد 12.5% منهم يرون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 70% منهم يرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 20% منهم يجدون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال،في حين نجد 10% منهم يرون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات.

بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 66.6% من تخصص علم الاجتماع يرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 16.7% منهم يجدون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات، ومثلها أي 16.7% منهم يرون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة

التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال، أما تخصص علم النفس فنجد أن 84.2% منهم يرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 10.5% منهم يجدون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال،في حين نجد 5.3% منهم يرون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 62.5% منهم يرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بينما 20.8% منهم يرون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات، في حين نجد16.7% منهم يجدون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 40% منهم يرون أن أخلاقيات الباحث هي أكبر العوائق التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، ومثلها أي40% منهم يجدون أن مناخ النشر هو العقبة الأكثر تأثيرا على فعالية التطبيقات، في حين نجد20% منهم يجدون أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال. والشكل الموالي يوضح نسب استجابات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

من خلال ما يوضحه الجدول أعلاه نستنتج أن هناك تماثلات في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص حول أكثر العوائق تأثيرا على التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية وكانت أخلاقيات الباحث من أكثر العوائق باعتبارها أساس من أساسيات البحث العلمي، فبناء الأبحاث العلمية عالية الجودة يستلزم ان تكون هناك ثقة بالمضمون البحثي وبالنتائج التي توصل اليها، وهذا يحتاج الى الالتزام الكامل بجميع أخلاقيات البحث العلمي والصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث، مما يوصلنا الى دراسات علمية مهمة، تلعب دور كبير بنشر البيانات والمعلومات والنتائج الموثوقة الدقيقة، التي لها تأثير كبير على تطور العلوم والمجتمعات.



الشكل رقم 17: التمثيل البياني آراء أفراد العينة حول أكثر العوائق تأثيرا على التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية

الجدول رقم 18: آراء أفراد العينة حول العوامل المتعلقة بفعالية التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية:

المتغير / بدائل الإجابة	الجنس				الرتبة العلمية				التخصص							
	ذكور		إناث		أستاذ باحث		طالب دكتوراه		علم الاجتماع		علم النفس		علوم الإعلام		تاريخ	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطبيقات تكنولوجيا الإعلام	11	28.9	08	36.4	11	27.5	08	40	05	41.7	10	52.6	03	12.5	01	20
الباحثون	20	52.6	06	27.2	20	50	06	30	04	33.3	06	31.6	14	58.3	02	40
المؤسسة الجامعية	07	18.5	08	36.4	09	22.5	06	30	03	25	03	15.8	07	29.2	02	40
المجموع	38	100	22	100	40	100	20	100	12	100	19	100	24	100	05	100

من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في استجابات أفراد العينة حول العوامل المتعلقة بفعالية تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية، فحسب متغير **الجنس** نجد أن 52.6% من الذكور يجدون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، بينما 28.9% منهم يرون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، في حين أن 18.5% يجدون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، أما عند الإناث فنجد أن 36.4% منهن يرين أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، ومثلها أي 36.4% منهن يجدن أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، في حين أن 27.2% منهن يرين أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية.

أما تبعا لمتغير **الرتبة العلمية** للمستخدم فنجد أن 50% من الأساتذة الباحثين يجدون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، بينما 27.5% منهم يرون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، في حين أن 22.5% يجدون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، أما عند فئة طلبة الدكتوراه فنجد أن 40% يرون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، بينما 30% منهم يجدون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، ومثلها أي 30% منهم يرون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية.

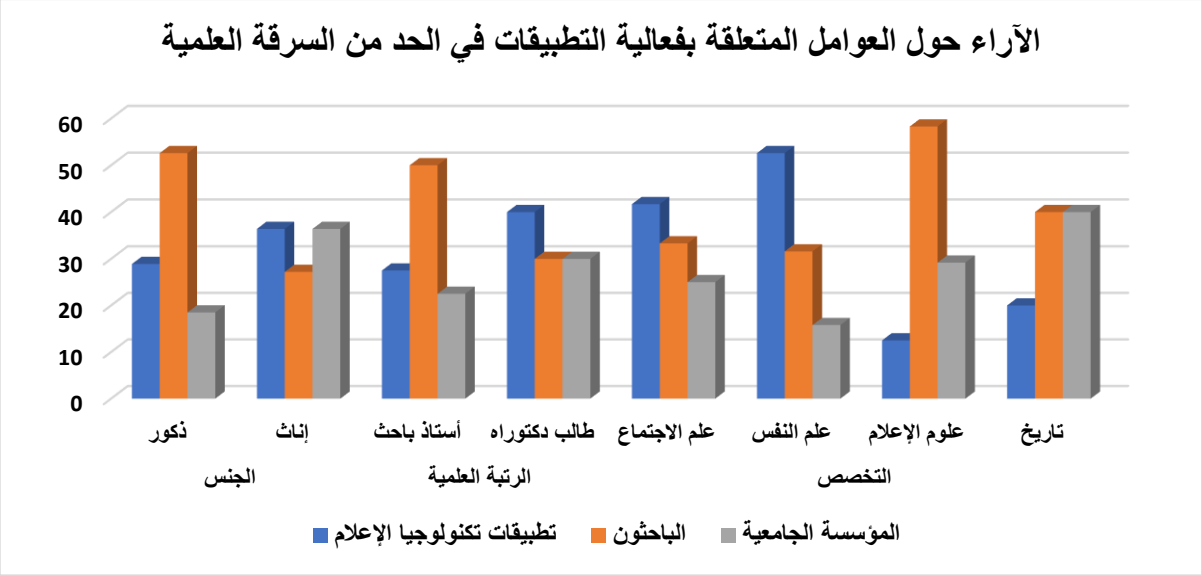
بينما وفقا لمتغير **التخصص** فنجد أن 41.7% من تخصص علم الاجتماع يجدون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، بينما 33.3% منهم يرون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، في حين أن 25% يجدون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، أما

تخصص علم النفس فنجد أن 52.6% منهم يرون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، بينما 31.6% منهم يرون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، في حين أن 15.8% يجدون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، أما بخصوص تخصص علوم الإعلام والاتصال فنجد أن 58.3% منهم يرون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، في حين أن 29.2% يجدون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، في حين أن 12.5% منهم يجدون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية، وأخيرا تخصص تاريخ فنجد أن 40% منهم يجدون أن الباحثين أكثر العوامل تأثيرا على الحد من السرقة العلمية، ومثلها أي 40% يجدون أن المؤسسة الجامعية هي العامل الفاعل في الحد من السرقة العلمية، في حين أن 20% منهم يجدون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام هي أكثر العوامل الفاعلة في الحد من السرقة العلمية.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص حول العوامل المتعلقة بفعالية التطبيقات في الحد من السرقة العلمية، حيث كانت في المرتبة الأولى تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من خلال برامجها المتنوعة وميزاتها لذا ساهمت بشكل كبير في الحد من السرقة العلمية وباعتبار ان المؤسسات الجامعية من مقوماتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أما العامل الأخر نجد الباحثون من أساسيات المتعلقة بفعالية التطبيقات في الحد من السرقة العلمية من خلال البحث المعمق والاقتباس والتهميش الذي وجب إتباعه في البحث العلمي.

وعليه نستنتج أن هناك فروقات في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.



الشكل رقم 18: التمثيل البياني آراء أفراد العينة حول العوامل المتعلقة بفعالية التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية

تمحور أغلب إجابات المبحوثين بخصوص تفعيل دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في العناصر الآتية:

- تفعيل الذكاء الاصطناعي، المراقبة التكنولوجية، الرقمنة.
- تفعيل أدوات الرقابة على المنشورات.
- الأخلاقيات، التكوين.

كما قال الدكتور بسام أحمد الشريف: انه بالرغم من قيمة وأهمية برنامج السرقة العلمية إلا أن هذا البرنامج يحتوي على العديد من الهفوات، وهي بحاجة الى إعادة ضبطها وتحيينها، بما يتوافق مع شروط النشر العلمي العالمية.[1]

[1] بسام أحمد الشريف، **المرجع سبق ذكره**.

2-نتائج الدراسة:

توصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية، بالإضافة إلى أهداف استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وآليات توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية، والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية، ومن أهم النتائج نذكر منها ما يلي:

لعبت تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا هاما في الحد من السرقة العلمية، باعتبارها وسيلة من الوسائل المستعملة في المجتمعات والمؤسسات خاصة، غير أنها واسعة لتشمل كل المعلومات والبيانات التي تخص بحثه.

كما أن الآليات والقرارات المتبناة من طرف الوزارة والمتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساهمة في الحد من السرقة العلمية فتحت مجال لاقتباس الطالب أو الباحث وتهميش من أين أخذ معلوماته.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية وذلك أن أخلاقيات الباحث التي تحول دون تمكن التطبيقات التكنولوجية من الحد من السرقة العلمية، بالإضافة إلى أن أكثر العوامل تأثيرا على نجاعة التطبيقات هي التحكم في تقنيات الاتصال.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية فيمكن تلخيصها فيما يلي :

1.استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية:

- أغلبية أفراد العينة يستخدمون تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل دائم.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كلا متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص فيما يخص اللغة المستخدمة أثناء تصفحهم لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- لم يؤثر متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص كثيرا في إجابات المبحوثين فيما يخص الوسائل التي يستخدمها أفراد العينة في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في كلا من متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص فيما يخص اطلاع أفراد العينة على التحديثات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- يتصدر اقتصاد الجهد المرتبة الأولى في دور تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ثم الوقت في المرتبة الثانية، تليها جودة البحث وتماثل في إجابات المبحوثين عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص لما توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث.

2.آليات توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية:

- تصدر كل من التزويد بالمعلومات والنشر حول استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين فيما يخص الاطلاع حول القرار رقم 1082 المتعلق في الحد من السرقة العلمية عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.
- كشفت الدراسة أفراد العينة يجدون تدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية.

- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول نسبة الاقتباس المنصوص عليها في القرار رقم 1082 عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.
- تصدر كل برامج الكشف القائمة على النص ثم برامج الكشف القائمة على الاستشهاد تليها برامج الكشف القائمة على الأفكار فيما يخص أنواع برامج الكشف والانتحال المتاحة.
- بينت الدراسة أنه لا توجد فروقات كبيرة في إجابات المبحوثين من كلا متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص فيما يخص أدوات إدارة المراجع الشائعة التي يتعاملون بها.

3.العوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الأعلام والاتصال على السرقة العلمية:

- كشفت الدراسة أن نسبة السرقة العلمية بعد تطبيق القرار رقم 1082 في تراجع حسب متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.
- بينت الدراسة أن أخلاقيات الباحث من أكثر العوائق تأثيرا على تطبيقات التكنولوجيا في الحد من السرقة العلمية حسب متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.
- هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول العوامل المتعلقة بفعالية تطبيقات التكنولوجيا في الحد من السرقة العلمية عند متغيري الجنس والرتبة العلمية والتخصص.

خاتمة

خاتمة :

لقد أدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الى أحداث تغييرات على مستوى المجتمعات والمؤسسات خاصة واستقطبت فئات على اختلاف تنوعها، وظهرت كفاعل أساسي في تبني البيانات والمعلومات داخل البحوث العلمية، وأصبح أي باحث في اقتباس والأخذ منها، فتحولت الى وسيلة وأداة ذات أهمية لها دور أساسي في البحوث، كما لا يخفى أن وسيلة لنقل المعلومات الا أنها أصبحت فضاء للسرقة العلمية.

ومن خلال هذه الدراسة توضح لنا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لها دور في الحد من السرقة العلمية من خلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف الباحث لاكتشاف السرقات العلمية، وأن التدابير المنصوص عليها في القرار 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية، مع وجود أنواع البرامج للكشف عن الانتحال في البحوث العلمية.

وأخيرا يمكن القول إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعد أهم وسيلة لاكتساب المعلومات والبيانات والتي تحظى باهتمام واسع من طرف المجتمعات والمؤسسات، ومن هنا وجب إلقاء الضوء على هذه الظاهرة من أجل الوصول الى نتائج ومعرفة تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحد من السرقة العلمية، والتدابير لتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية، ومعرفة العوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المراجع العربية:

أولا- الكتب :

1. بختي إبراهيم ، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية المذكرة والأطروحة والمقالة والتقرير**، ط4، جامعة ورقلة، الجزائر.
2. يحياوي إبراهيم عمر، **تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر**، دار اليازوري العلمية، الأردن.
3. بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
4. الاقتباس العلمي، **الأنواع، الضوابط، والشروط، وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي**، السعودية: جامعة الملك سعود.
5. بشرى إسماعيل محمد، **المرجع في القياس النفسي**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004.
6. بن حمادي آمال، **الأمانة العلمية كركيزة أساسية لأخلاقيات البحث العلمي**، الملتقى الوطني الافتراضي بـ"ملكية الأفكار في البحث العلمي، جامعة الجزائر01، 2022.
7. حسام إبراهيم مراد، علي صالح جوهر، **تحديات استخدام نظم كشف الانتحال العلمي في البحوث التربوية بجامعة دمياط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، كلية التربية، جامعة دمياط.
8. مكاوي حسن عماد، حسين السيد ليلى حسين، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1998.
9. خالد عبد السلام، خياطي مصطفى، **كيف تتجنب السرقات العلمية، دليل بيداغوجي علمي للطلبة والباحثين الجامعيين**، ط1، سطيف.

10. عويس خير الدين علي ، **الإعلام الرياضي**، ط1، ج1، مركز الكتاب للنشر.
11. ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي "أسسه، مناهجه، أساليبه، إجراءاته"**، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
12. كرو العزاوي رحيم يونس ، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، دار دجلة، الأردن.
13. الطيب العيساني رحيمة ، **مدخل الى الإعلام والاتصال "المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة"**، عالم الكتب الحديث، الجزائر.
14. ماجد ريما، **منهجية البحث العلمي**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، 2016.
15. العساف صالح محمد ، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، ط4، مكتبة العيكان، السعودية، 2006.
16. عادل عبد الصادق، **الفضاء الالكتروني والديمقراطية بين التحولات والتحديات**، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مصر، 2012.
17. قنديلجي عامر إبراهيم ، **منهجية البحث العلمي**، دار اليازوري، 2005.
18. قنديلجي عامر، السامرائي إيمان ، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، الطبعة العربية، درا اليازوري، الأردن، 2009.
19. البلداوي عبد الحميد عبد المجيد ، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام SPSS**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
20. عمادة البحث العلمي، **النشرة الإرشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي**، جامعة القدس.
21. بوحوش عمار ، لذنيبات محمد محمود ا، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4(منقحة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

22. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي حفصة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 2002.

23. فوزي السيد عبد ربه، **أضواء على أسس البحث العلمي وقواعده**، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، مصر، 2005.

24. قرار وزاري رقم 933، **يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، المادة3، الجزائر، 20جويلية 2016.

25. القمة العالمية لمجتمع المعلومات، **مشروع إعلان المبادئ بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة**، الوثيقةA- (Rev.3) WSIS/PC-3/DT/6، تونس، 2005.

26. جدير ماثيو، **دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجيستر والدكتوراه**،(ت ر)ملكة أبيض.

27. الشمايلة ماهر عودة ، اللحام محمود عزت ، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال**، ط1، دار الإعصار العلمي، الأردن، 2014.

28. العبيدي محمد جاسم ، العبيدي ألاء محمد ، **طرق البحث العلمي**، ط1، ديبونو للطباعة والنشر، الأردن، 2010.

29. خندقجي محمد عبد الجبار ، خندقجي نواف عبد الجبار ، **مناهج البحث العلمي "منظور تربوي معاصر"**، ط1، عالم الكتب الحديث، لبنان، 2012.

30. محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، مصر، 2000.

31. محمد عثمان علي بابكر، **التقنيات الحديثة ودورها في إدارة أنشطة العالقات العامة (دراسة وصفية تحليلية)**، بحث.

32. محمد فتحي عبد الهادي، **مقدمة في علم المعلومات**، مكتبة غريب، القاهرة، 1984.

33. مكاوي عودة محمد، **المكتبة المدرسية في مواجهة ثورة المعلومات "دراسة نظرية وتطبيقية"**، ط1، دار الكتاب المصري، مصر، 2000.

34. علم الدين محمود، **تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري**،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

35. مصطفى حسين باهي، منى أحمد الأزهري وآخرون، **المرجع في البحث العلمي(نظري-تطبيقي)**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

36. الطائي مصطفى حميد ، خير ميلاد أبو بكر، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

37. توكل السمنى يد، **أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة المجتمعية،2013.

38. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية**، (ت ر) كمال بوشرف وسعيد سعيون، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

39. عيشور نادية سعيد وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دليل الطالب في انجاز بحث سوسيولوجي**، مؤسسة حسين رأفت الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

ثانيا- المذكرات:

1. بن عبد الحفيظ لطيفة، حميدا تني ندى، **مساهمة تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير العملية التعليمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2021.

2. ضيف الله نسيمة، **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين الجودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، شعبة تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2017.

3. قاسحي فيروز، **إسهامات تكنولوجيا الاتصال في نقل وتطوير المعارف في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016.

4. مخالفة صبيحة، دربين مها، **مكافحة جريمة السرقة العلمية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة البويرة، 2021.

5. مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الاتصال (العلاقات العامة والإعلان)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009-2014.

6. ياسع ياسمينة، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة**، مذكرة ماجستير، نخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010-2011.

ثالثا -الرسائل:

1. .سليماني عبد القادر، غنين عبد الحكيم، **السرقة العلمية le plagit في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة**، رسالة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2020.

2. .شادلي شوقي، **أثر استخدام تكنولوجيا الإعلام على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة ورقلة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

3. .مجدوب حسيبة ،العايب لطيفة ، **توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في المؤسسات الخدمية الجزائرية**، رسالة ماستر، تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم

علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.

4. زلماط مريم ، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية**، رسالة ماجيستر، قسم الإعلام والاتصال، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

5. طير الليل مريم ، سعيداني وسيلة ، **واقع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي**، رسالة ماستر، تخصص اتصال وتسويق، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2018.

6. كرعي عائشة ، **دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في تحسين المردود الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماستر، تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016.

7. مزعاشي زينة ، قويدري رانيا ، **تشرٌيعات السرقة العلمية وواقع اطالع الأستاذ الباحث على محتواها دراسة حالة: أساتذة قسم العلوم الإنسانٌية بجامعة محمد خٌضر بسكرة – شتمة**، رسالة ماستر، تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2020.

رابعا- المقالات العلمية:

1. أبو عبد الله محمد، البخاري، **صحيح البخاري**، المجلد 01، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2014.

2. أجعود سعاد، **السرقة العلمية وطرق مكافحتها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن، المجلد الثاني، الجزائر، 2017.

3. أروى محمد ربيع، **توظيف وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها: دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، 2017.

4. أماني سعود خيشان القرشي، **أخلاقيات البحث العلمي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد الثامن والثلاثين، الإصدار الثاني، السعودية.

5. بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010-2009.

6. بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، العدد07، 2010.

7. بن جديدي سعاد وآخرون، **الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة في النشر العلمي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، 2019.

8. بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

9. بومايلة سعاد، بو باكور فارس ، **أثر تكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة اقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 03، مارس 2004.

10. حشاني أحمد ، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية البحث العلمي**، المجلد 04، العدد06، الجزائر، 2019.

11. راويه بنت أمحمد القحطاني، **النمطية المنهجية في الرسائل الجامعية**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 20.

12. زلماط مريم، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة بشركة سوناطراك فرع STH-**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد0 .

13. سايح فاطمة، **السرقات العلمية وسبل مكافحتها الحالة الجزائرية أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، 2017.

14. سدرة وسيلة، **تدابير الوقاية من السرقة العلمية "قراءة تقييمية في ضوء القرار رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها"**، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد01، الجزائر، 2021.

15. طه عيساني، **البرمجيات الإلكترونية كآلية للحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي. الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017.

16. عميرات أمال ، **استخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم الالكتروني والبحث العلمي**، مجلة التعليم عن بعد، العدد12، 2019.

17. قوسطو شهرزاد، **الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2018.

18. مرين يوسف، طواهرية منى، **البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية "جاذبية الوسيلة وإشكالية المحتوى قرار في مضمون القرار 933 المتعلق بالسرقة العلمية"**، مجلة القانون، المجلد 01، العدد09، الجزائر، 2019.

19. منصور البسيوني رداد، **السرقات العلمية في المكتبات الجامعية" دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية"**، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، العدد 2، المجلد 4، 2017.

20. يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية**، مجلة تاريخ العلوم، العدد06، الجزائر.

21. يحياوي فاطمة، **الأمانة العلمية مبدأ أخلاقي لتحقيق جودة البحث العلمي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، 2019.

خامسا– المؤتمرات و الملتقيات:

1.طالب ياسين، **جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933**، ملتقى وطني: الأمانة العلمية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017.

سادسا- القواميس و المعاجم :

1. المعاني لكل رسم معنى، **قاموس عربي عربي**، تاريخ الاطلاع: 2024/04/28، على الساعة: 19:06، متاح على الرابط: https://www.almaany.com

2. البعلبكي منير، **قاموس المورد**، دار العلم للملايين، لبنان، 2001.

سابعاا- المقابلات:

1. بسام أحمد الشريف، مقابلة شخصية، مسؤول النشر ورئيس تحرير مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية، 03 ماي 2024 الساعة : 11.30

ثامنا-المواقع الإلكترونية :

1. العفيفي طارق ، **الأمانة العلمية في البحث العلمي**، تاريخ الاطلاع:2024/04/18، على الساعة: 17:47، متاح على الرابط:

https://drasah.com/Description.aspx

2.السقاف علوي بن عبد القادر ، **معنى الأمانة لغة واصطلاحا**، الدرر السنية، موسوعة الأخلاق والسلوك، تاريخ الاطلاع: 2024/03/29، على الساعة: 13:45، متاح على الرابط: https://dorar.net/alakhlaq /

3.المعاني لكل رسم معنى، **قاموس عربي عربي**، تاريخ الاطلاع: 2024/04/28، على الساعة: 19:06، متاح على الرابط: https://www.almaany.com

المراجع الأجنبية:

40. Ali bouhenna, **les enjoux des NTIC dans l'entreprise**, revue économie et management, n 3 mars, 2004, P58.

41. Fatma Ibrahim, **Scientific plagiarism and the law in the digital environment**, The International Journal of Informatics, Media and Communication Technology, Journal homepage : http://ijimct.journals.ekb.eg/ ,P : 124.

42. Ravi Gopta،Hugh brooks **وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع**، (ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح)، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.

43. Technologies clés 2010, **Ministère de l'économie des finances et de l'industrie DGE**, les éditions de l'industrie, Paris, 2006, p 50-53-55.

الملاحق

الملحق01: قائمة المحكمين.

الرقم	الاسم واللقب	الوظيفة
01	فندوشي ربيعة	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية.
02	بسام أحمد الشريف	أستاذ محاضر قسم –أ– بكلية العلوم والإنسانية والاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية.
03	بلقاسمي رابح	أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم والإنسانية والاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية.

الملحق 02: الاستمارة

جامعة يحي فارس المدية.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم علوم الإعلام والاتصال.

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية
دراسة مسحية على عينة من أساتذة وطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة يحي فارس بالمدية.
في الفترة من شهر فيفري الى شهر افريل.

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة نضع بين أيديكم استمارة حول "دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية" لذا نرجو من سيادتكم المحترمة التفضل بالإجابة على أسئلة هذه الاستمارة، ووضع علامة(*) أمام الخانة المناسبة، ونحيطكم علما بأن المعلومات التي تدلون بها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع خالص التقدير والشكر لتعاونكم ومساهمتكم في إنجاز هذه الدراسة.

من إعداد الطالبتين:

- بولالة فاطمة الزهراء.
- سويسي نسرين.

إشراف:

د/العيدي موسى.

السنة الجامعية:2024/2023.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1/ الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2/الرتبة العلمية:

أستاذ باحث ☐ طالب دكتوراه ☐

3/ التخصص:

علم الاجتماع ☐ علم النفس ☐

إعلام واتصال ☐ التاريخ ☐

المحور الثاني: استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية:

1/ هل تتصفح تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل:

دائم ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

2/ ما هي اللغة التي تستخدمها أثناء تصفحك لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

اللغة العربية ☐ اللغة الفرنسية ☐ اللغة الإنجليزية ☐ أخرى ☐

3/هل تستخدم تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال:

الحاسوب الشخصي ☐ الهاتف النقال ☐ مكتبة الجامعة ☐

أخرى، أذكرها.....

4/ هل أنت على اطلاع بآخر التحديات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

نعم ☐ لا ☐

5/ برأيك، هل توفر تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث:

الوقت ☐ الجهد ☐ جودة البحث ☐

أخرى، أذكرها.....

المحور الثالث: آليات وتدابير توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.

6/ هل ترى أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساعد أكثر في:

التزويد بالمعلومات ☐ النشر ☐ السرقة العلمية ☐

أخرى، أذكرها.....

7/ هل أنتم على اطلاع بالتعديل الوزاري رقم 1082 المتعلق بالحد بالسرقة العلمية؟

نعم ☐ لا ☐

8/ هل ترون أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1082 من شأنها الحد من السرقة العلمية؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

.....

9/ كيف ترون تحديد نسبة الاقتباس المنصوص عليها في القرار 1082؟

تخفيض النسبة ☐

الإبقاء على نسبة 30%☐

رفع النسبة ☐

إعطاء رؤساء التحرير صلاحية تحديد النسبة ☐

10/ ما هي أنواع برامج كشف الانتحال المتاحة؟

برامج كشف الانتحال القائمة على النص ☐

برامج كشف الانتحال القائمة على الأفكار ☐

برامج كشف الانتحال القائمة على الاستشهادات ☐

أخرى، أذكرها.....

.....

11/ ما هي أدوات إدارة المراجع الشائعة التي يتعاملون بها؟

Endnote☐Zotero ☐Hendely ☐

أخرى، أذكرها.....

.....

12/ برأيك، ما مدى فعالية برامج كشف الانتحال؟

فعالة جدا ☐ متوسطة الفعالية ☐ غير فعالة ☐

المحور الرابع: العوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على السرقة العلمية.

13/ منذ بدأ تطبيق القرار 1082 هل ترون أن نسبة السرقة العلمية:

في تزايد ☐مستمرة ☐ في تراجع ☐

14/ هل ترى أن العوائق التي تحد من تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على السرقة العلمية تتعلق أكثر بـ:

أخلاقيات الباحث ☐ درجة التحكم في تقنيات الاتصال ☐ مناخ النشر ☐

أخرى، أذكرها.....

.....

15/هل ترى أن فعالية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية يتعلق أكثر بـ:

تطبيقات تكنولوجيا الاعلام والاتصال ☐ الباحثون ☐ المؤسسة الجامعية ☐

أخرى، أذكرها.....

16/ ما هي الخطوات التي تراها أنسب لتفعيل دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية؟

.....

.....

الملحق 03: المقابلة

المحور الأول: سياسة النشر في المجلة ومدى استخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

السؤال الأول: ما هي خطوات وإجراءات نشر الأبحاث في مجلتكم؟

السؤال الثاني: ما مدى اعتماد المجلة على الوسائل الرقمية في إعداد ونشر الأبحاث العلمية؟

السؤال الثالث: هل تشمل توظيف الرقمنة كافة مراحل النشر، بما في ذلك الاستشارة والتحكيم؟

السؤال الرابع: هل ترون أنه زيادة الاعتماد على الرقمنة قد ساهم في تحسين جودة النشر العلمي أم لا؟

المحور الثاني: توظيف تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.

السؤال الأول: هل ترون أن التدابير الجديدة في مجال السرقة العلمية ستؤدي الى الحد من ظاهرة plagiar؟

السؤال الثاني: هل تعتقدون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي بديل أو مكمل للإجراءات المعتمدة في مجال الرقابة من السرقة العلمية؟

السؤال الثالث: هل ترون أن المعالجة الأكثر للمقالات من قبل تطبيق كشف السرقة العلمية يساهم أو يعيق عمل رئيس التحرير كمسؤول عن عملية النشر؟

السؤال الرابع: برأيكم كيف تساهم تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين جودة النشر العلمي وليس فقط الحد من السرقة العلمية؟

السؤال الأخير: ما الذي تقترحه في هذا المجال؟

الملحق 04: المقابلة.

المحور الأول: سياسة النشر في المجلة ومدى استخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

السؤال الأول: ما هي خطوات وإجراءات نشر الأبحاث في مجلتكم؟

لا تختلف خطوات وإجراءات نشر الأبحاث في مجلة البحوث والدراسات العلمية، عن باقي المجلات العلمية في الجزائر، فعند استقبال المقال، يتم الاطلاع عليه، والتحقق من مدى مطابقته لقالب المجلة والشروط الموضوعية التي يجب أن يتوفر عليها المقال، ثم يعرض على برنامج السرقة العلمية، وبعد ورود التقرير (إيجابي)، يتم عرضه على الأساتذة المحكمين، وان كان التقرير (سلبي)، يتم رفض المقال.

السؤال الثاني: ما مدى اعتماد المجلة على الوسائل الرقمية في إعداد ونشر الأبحاث العلمية؟

تعتمد المجلة بنسبة مائة بالمائة على الوسائل الرقمية في إعداد ونشر المقالات العلمية، من استقبال المقال العلمي، الى معالجته، ثم نشر، كل هذه العلميات تتم بصفة إلكترونية.

السؤال الثالث: هل تشمل توظيف الرقمنة كافة مراحل النشر، بما في ذلك الاستشارة والتحكيم؟

نعم، يتم توظيف الرقمنة في كافة مراحل النشر (الاستقبال، الاستشارة، التحكيم، النشر).

السؤال الرابع: هل ترون أن زيادة الاعتماد على الرقمنة قد ساهم في تحسين جودة النشر العلمي أم لا؟

بالتأكيد الاعتماد على الرقمنة، ساهم في تحسين جودة النشر، حيث يمكن معرفة أي مقال ورد الى المجلة، إن كان تم نشره من قبل، وهذا الأمر، لم يكن ليتحقق في المعالجة التقليدية.

المحور الثاني: توظيف تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.

السؤال الأول: هل ترون أن التدابير الجديدة في مجال السرقة العلمية ستؤدي الى الحد من ظاهرة plagiar؟

نعم، التدابير الجديدة في مجال السرقة العلمية، أدت إلى الحد بكل كبير جدا من السرقة العلمية، لأنها أتاحت لرئيس التحرير معرفية كل ما يتعلق بالمقال، ومن أين استقى صاحب المقال مضمون البحث الخاص به، وعليه لن يتجرأ أي باحث مستقبلا على السرقة العلمية.

السؤال الثاني: هل تعتقدون أن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي بديل أو مكمل للإجراءات المعتمدة في مجال الرقابة من السرقة العلمية؟

هذه التطبيقات ليست بديل، ولكنها مكمل للحد من السرقة العلمية، وهي إضافة مهمة في هذا المجال، لأن تجاوز السرقة العلمية، يرجع للباحثين ولضميرهم أولا، ثم تأتي هذه البرامج.

السؤال الثالث: هل ترون أن المعالجة الأكثر للمقالات من قبل تطبيق كشف السرقة العلمية يساهم أو يعيق عمل رئيس التحرير كمسؤول عن عملية النشر؟

أؤكد أن برنامج كشف السرقة العلمية، ساعد بشكل كبير في عمل رؤساء التحرير، وقلل من أعباء وضغط المقالات، كون هذا التطبيق يعفي رئيس التحرير من تهم التغاضي عن السرقة العلمية.

السؤال الرابع: برأيكم كيف تساهم تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين جودة النشر العلمي وليس فقط الحد من السرقة العلمية؟

إن الحد من السرقة العلمية، هو في حد ذاته تحسين للجودة العلمية، فكل باحث اليوم في الجزائر، بعد تطبيق برنامج السرقة العلمية، سيساهم في تحسين جودة البحث العلمي.

السؤال الأخير: ما الذي تقترحه في هذا المجال؟

بالرغم من قيمة وأهمية برنامج السرقة العلمية، إلا أن هذا البرنامج يحتوي على العديد من الهفوات، وهي بحاجة الى إعادة ضبطها وتحيينها، بما يتوافق مع شروط النشر العلمي العالمية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
الملخص	
الخطة	
الفهرس	
مقـدمـــة	10
الإطـــار المنهجي للدراســة	
1-إشكالية الدراسة.	6
2-تساؤلات الدراسة.	7
3-أسباب اختيار الموضوع.	7
4-أهمية الدراسة.	8
5-أهداف الدراسة.	9
6-نوع الدراسة.	10
7-منهج الدراسة وأدواتها.	10
8-مفاهيم الدراسة.	14
9-مجتمع وعينة الدراسة.	18
10-حدود الدراسة.	
11-الدراسات السابقة.	21
12-أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.	25
الإطـــار النظري للدراســة	
الفصل الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال	
تمهيد	26

المبحث الأول: مدخل الى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	27
المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	27
المطلب الثاني: نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	30
المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	32
المبحث الثاني: محددات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأهميتها .	36
المطلب الأول: محددات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم العالي.	36
المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الجامعية والبحث العلمي.	39
خـلاصـة الفصل	42
الفصل الثاني: **متطلبات الأمانة العلمية وضوابط الحد من السرقة العلمية.**	
تمهيد	44
المبحث الأول: البحث العلمي: بين متطلبات الأمانة ومخاطر السرقة العلمية.	45
المطلب الأول: البحث العلمي وأخلاقياته.	45
المطلب الثاني: الأمانة العلمية.	49
المطلب الثالث: السرقة العلمية.	54
المبحث الثاني: السرقة العلمية في الجزائر: بين الضوابط القانونية ومتطلبات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	59
المطلب الأول: أساليب وطرق الحد من السرقة العلمية.	59
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للحد من السرقة العلمية في الجزائر.	62
خلاصة الفصل	68
الإطار التطبيقي للدراسة.	
تمهيد	70
المبحث الأول: بطاقة فنية لجامعة يحي فارس بالمدية.	70

المبحث الثاني: تحليل المحور الأول الخاص بالبيانات الشخصية.	74
المبحث الثالث: تحليل بيانات المحور الثاني الخاص باستخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.	77
المبحث الرابع: تحليل بيانات المحور الثالث الخاص بآليات وتدابير توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية.	109
نتائج الدراسة	119
المبحث الخامس: العوائق والصعوبات التي تحد من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على السرقة العلمية.	121
الخاتمة	123
قائمة المراجع	125
الملاحق	136
فهرس المحتويات	145
فهرس الأشكال	148
فهرس الجداول	150

فهرس الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	75
الشكل رقم 2: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الرتبة العلمية	76
الشكل رقم 3: توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص المدرس	77
الشكل رقم 4: التمثيل البياني لاستخدام أفراد العينة لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية	79
الشكل رقم 5: التمثيل البياني للغة التي يستخدمها أفراد العينة أثناء تصفحهم لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال	82
الشكل رقم 6: التمثيل البياني للوسائل التي يستخدمها أفراد العينة في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال	85
الشكل رقم 7: التمثيل البياني لاطلاع أفراد العينة على التحديثات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	88
الشكل رقم 8: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول ما توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث.	90
الشكل رقم 9: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول استخدامات تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	93
الشكل رقم 10: التمثيل البياني آراء أفراد العينة حول الاطلاع على القرار رقم 1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية.	95
الشكل رقم 11: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082للحد من السرقة العلمية.	97
الشكل رقم 12: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول نسبة الاقتباس	100

المنصوص عليها في القرار رقم: 1082.	
الشكل رقم 13:التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول أنواع	103
الشكل رقم 14: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول أدوات إدارة المراجع المتاحة.	106
الشكل رقم 15: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول	108
الشكل رقم 16: التمثيل البياني لآراء أفراد العينة حول نسب السرقة العلمية بعد تطبيق القرار 1082	111
الشكل رقم 17: التمثيل البياني آراء أفراد العينة حول أكثر العوائق تأثيرا على التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية	114
الشكل رقم 18: التمثيل البياني آراء أفراد العينة حول العوامل المتعلقة بفعالية التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية	117

فهرس الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	74
الجدول رقم 2: توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة العلمية	75
الجدول رقم 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	76
الجدول رقم 4: استخدام أفراد العينة لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية	77
الجدول رقم 5: اللغة التي يستخدمها أفراد العينة أثناء تصفحهم لتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:	80
الجدول رقم 6: الوسائل التي يستخدمها أفراد العينة في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:	83
الجدول رقم 7: إطلاع أفراد العينة على التحديثات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	86
الجدول رقم 8: آراء أفراد العينة حول ما توفره تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للباحث.	88
الجدول رقم 9: آراء أفراد العينة حول استخدام تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال	91
الجدول رقم 10:آراء أفراد العينة حول الاطلاع على القرار رقم1082 المتعلق بالحد من السرقة العلمية	93
الجدول رقم 11: آراء أفراد العينة حول التدابير المنصوص عليها في القرار رقم 1082:	95
الجدول رقم 12: آراء أفراد العينة حول نسبة الاقتباس المنصوص عليها في	98

القرار رقم: 1082	
الجدول رقم 13: آراء أفراد العينة حول أنواع برامج كشف الانتحال المتاحة	101
الجدول رقم 14: آراء أفراد العينة حول أدوات إدارة المراجع الشائعة التي تعاملون بها	104
الجدول رقم 15: آراء أفراد العينة حول مدى فعالية برامج كشف الانتحال	106
الجدول رقم 16: آراء أفراد العينة حول نسب السرقة العلمية بعد تطبيق القرار 1082:	109
الجدول رقم 17: آراء أفراد العينة حول أكثر العوائق تأثيرا على التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية.	111
الجدول رقم 18: آراء أفراد العينة حول العوامل المتعلقة بفعالية التطبيقات التكنولوجية في الحد من السرقة العلمية.	114